

الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح

د / محمد سامح عمرو

مدرس القانون الدولي العام

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

المركز الأصلي للطبع والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**الحماية الدولية للممتلكات الثقافية
في
فترات النزاع المسلح**

المركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية - القاهرة

صندوق بريد: ٢٦ بانوراما أكتوبر - الرمز البريدي: ١١٨١١

هاتف: ٦٢٢٣٥٧٦ - ٤٧٨٧٤٢٧ ، فاكس: ٦٢٢٣٥٧٦ (٠٠٢٠٢)

الطبعة الأولى: ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع: ٢٠١٤/٢٠٠٢

الترقيم الدولي: X-01-6090-977

دكتور

محمد سامح عمرو

أستاذ القانون الدولي العام المساعد

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الحماية الدولية للممتلكات الثقافية

في

فترات النزاع المسلح

٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب اجعل هذا البلد آمناً"

صدق الله العظيم

(سورة إبراهيم: آية ٣٥)

إلى زوجتي ...

مقدمة

تعتبر الحماية الدولية للممتلكات الثقافية^١ في فترات النزاع المسلح إحدى صور الحماية التي يوفرها القانون الدولي بشكل عام للتراث الثقافي العالمي نظرا لارتباطه بالإنسان ومعبرا عن ذاتيته الوطنية وحضارته الثقافية.^٢ كما تعكس الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح التوسع الذي لحق بنطاق القانون الدولي الإنساني حيث لم يعد منحصرا، كما كان عليه الحال

^١ يستخدم البعض عبارة "الأعيان الثقافية" للتعبير عن هذه الممتلكات لستنادا إلى نص المادة السادسة والخمسين من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧، إلا أننا نفضل استخدام عبارة "الممتلكات الثقافية" باعتبارها العبارة التي استقر عليها الفقه والعمل الدوليين منذ تبنى إتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (١٩٥٤).

^٢ علاوة على الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة، تتعدد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي في زمن السلم سواء أكانت ممتلكات ثقافية ثابتة أو منقولة، وسواء أكانت بالبر أو الغارقة في البحر. وتنتمى هذه الاتفاقيات في: إتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)، اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)، الإتفاقية الدولية لإعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (اليونيسكو) (١٩٩٥)، وأخيرا اتفاقية حماية التراث المغمور بالمياه (٢٠٠١). علاوة على ذلك، فقد تبنت منظمة اليونسكو عدد من التوصيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي والتي تتمثل أهمها في: التوصية بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفاظ الأثرية (١٩٥٦)، التوصية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع وتصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٦٤)، التوصية بشأن صون الممتلكات الثقافية التي تهدد الأشغال العامة والخاصة (١٩٦٨)، والتوصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني (١٩٧٢)، والتوصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية (١٩٧٦)، والتوصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة (١٩٧٦)، والتوصية بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة (١٩٧٨)، والتوصية بشأن حماية الصور المتحركة وصونها (١٩٨٠).

حتى منتصف القرن الماضي، على حماية ضحايا الحروب من الأفراد وتخفيف معاناتهم^١ بل إمتد نطاقه ليكفل الحماية الدولية

^١ ترد المحاولات الدولية لتخفيف معاناة الإنسان في فترات الحروب إلى عام ١٨٦٤. فقد شهد هذا العام صياغة اتفاقية جنيف الأولى من أجل تحسين ظروف المصابين والجرحى العسكريين في ميدان الحرب، إلا أنها لم تتدخل حيز النفاذ لعدم تصديق الحكومات عليها. أعقب ذلك تبني عدد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية لاهاي لعام ١٨٦٤، واتفاقية جنيف بشأن تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان لعام ١٩٠٦، واتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧. وقد تضاعفت الجهود الدولية المبذولة لتقنين الأحكام الخاصة بحماية ضحايا الحروب في أعقاب الحرب العالمية الأولى والتي نتج عنها تبني اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٢٩ لتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، واتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٢٩ بشأن معاملة أسرى الحرب. ونتيجة الأحوال والظائع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية تم تبني اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والتي تناولت تحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، وتحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوات المسلحة في البحر، ومعاملة أسرى الحرب، وحماية المدنيين في وقت الحرب. وفي عام ١٩٧٧ تم تبني البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع، ويتعلق البروتوكول الأول بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة والثاني بحماية ضحايا المنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي. انظر في خصوص تطور القانون الدولي الإنساني بشكل عام، باللغة العربية: الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة قانون النزاعات المسلحة، ١٩٧٦، الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، مقدمة للتعريف بالقانون الدولي الإنساني، أعمال الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني، نظمها الجمعية المصرية للقانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ٢٠-٢٤ نوفمبر ١٩٨٢، الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، الأستاذة/ فراتسواز بوري، نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، الأستاذ/ جان بكتيه، القانون الدولي الإنساني: تطوره ومبادئه، ١٩٨٤، الأستاذ/ جان بكتيه، القانون الإنساني وحماية ضحايا الحرب، ١٩٨٦، الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى يونس، ملاحم التطور في القانون الدولي الإنساني، ١٩٨٩، الأستاذ الدكتور/ عبد الغنى محمود، القانون الدولي الإنساني: دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية، ١٩٩١. وباللغات الأجنبية:

Pictet, J., *Development and Principles of International Humanitarian Law*, 1985; Kuan-Tsyh, S., "The Development and Implementation of International Humanitarian Law", *C.Y.I.L.&A.*, vol. 11, 1991/92, pp. 6 ff.; Christopher, G., "Historical Development and Legal Basis", in

للممتلكات الثقافية فى فترات الحروب.^١ وقد جاء هذا التوسع فى نطاق القانون الدولى الإنسانى ليشمل حماية الممتلكات الثقافية كنتيجة طبيعية لما شهدته البشرية من امتداد الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة ليس فقط إلى الإنسان بل أيضا إلى الممتلكات العامة والخاصة ولاسيما ذات الطابع الثقافى والدينى.^٢ فقد خلفت الحروب سواء الدولية أو ذات الطابع غير الدولى على مر العصور التاريخية المختلفة العديد من صور الدمار والسلب والنهب للممتلكات الثقافية. وقد أكدت صعوبة تعويض ما يتم نهبه أو إصلاح ما يتم تدميره من الممتلكات الثقافية بشكل عام فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الأمر الذى دفع الجماعة الدولية نحو العمل على إيجاد تنظيم قانونى دولى فعال لحماية الممتلكات الثقافية فى

Fleck, D., (ed.), *The Handbook of Humanitarian Law in Armed Conflicts*, 1995, pp. 1 ff.; Gray, C., *International Law and the Use of Force*, 2000.

^١ يشمل تعبير "حماية الممتلكات الثقافية"، طبقا للمادة الثانية من اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية فى حالة نزاع مسلح (١٩٥٤)، وقاية هذه الممتلكات واحترامها.

^٢ انظر:

Sandoz, Y., "Competing Priorities: Placing Cultural Property on the Humanitarian Law Agenda", in Dutli, M., and others (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, (Report on the Meeting of Experts organized by International Committee of the Red Cross), 2002, pp. 21 ff.

فترات الحروب.^١ وقد أسفرت هذه الجهود عن تبني الاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة وبروتوكولها الأول عام ١٩٥٤ كأول وثيقة دولية تهدف إلى وضع تنظيم قانوني دولي لحماية الممتلكات الثقافية على نحو متكامل.^٢ وأعقب ذلك تبني البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٧٧ وللذان تضمننا بعض المواد الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة. وفي عام ١٩٩٩ تم تبني البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤).^٣

في ضوء ما تقدم سوف تتناول هذه الدراسة أحكام الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة وفقا لأحكام القانون الدولي كما تضمنتها الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المشار إليها بعاليه. وقبل الدخول تفصيلا في شرح هذه الأحكام والقواعد نرى من

^١ بالإضافة إلى كون للممتلكات الثقافية ضحية من ضحايا النزاعات المسلحة، إلا أنها قد تكون، في بعض الأحيان، سببا من أسباب نشوب النزاعات المسلحة. فقد كان موضوع الحفاظ على وحماية معبد بريه فيهير Temple of Preah Vihear، والذي يرجع تاريخه إلى أكثر من ألف عام ويتمتع بقيمة دينية كبيرة، السبب الرئيسي في نشوب النزاع الكمبودي-التايلاندي. وقد انتهى هذا النزاع بحكم من محكمة العدل الدولية الذي دعت بموجبه تايلاند إلى إعادة المعبد التي قامت باحتلاله منذ الحرب العالمية الثانية. انظر:

Cambodia and Thailand: The Center of the World Fall, Economist, May 31, 1975, p. 41; Arnold Isaacs Et AL., *Pawns of War, Cambodia and Laos*, 1987, p. 52; ICJ Report, 1962, p. 6.

^٢ يشار إليها فيما بعد باتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، أو اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول، أو اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين (بعد تبني بروتوكولها الثاني عام ١٩٩٩).

^٣ يشار إليه فيما بعد بالبروتوكول الثاني (١٩٩٩). الجدير بالذكر أن الانضمام إلى هذا البروتوكول ينحصر على الدول الأطراف في اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

الضروري إستهلال هذه الدراسة بفصل تمهيدى نستعرض فيه الجهود
الدولية الرامية إلى حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع
المسلح عبر العصور المختلفة.

فصل تمهيدى

الجهود الدولية لحماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح عبر العصور التاريخية

لم تشهد العصور الأولى للبشرية أى تنظيم قانونى يهدف إلى منع القوات المتحاربة من تدمير أو نهب أو الاستيلاء على ممتلكات الأعداء بشكل عام وممتلكاتهم الثقافية بشكل خاص. ومع مطلع العصور الوسطى بدأت تتعالى الأصوات نحو ضرورة العمل على تطوير القواعد التى تضمن حماية الممتلكات الثقافية ولاسيما ذات الطابع الدينى فى فترات الحروب. وقد استمرت هذه الجهود حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تمكنت الجماعة الدولية لأول مرة من الاتفاق على إيجاد تنظيم قانونى لحماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح.

المبحث الأول

الممتلكات الثقافية فى فترات الحروب حتى نهاية العصور الوسطى

كان التدمير والنهب والاستيلاء على الممتلكات الثقافية هو القاعدة السائدة فى فترات الحروب حتى نهاية العصور الوسطى. فقد اعتبرت القوات المتحاربة خلال هذه الحقبة الزمنية أن التدمير والنهب والإستيلاء على الممتلكات الثقافية مظهر من مظاهر الفخر الدال

على الانتصار على الأعداء، نظرا لما تتمتع به هذه الممتلكات الثقافية من قيم فنية وأثرية وتاريخية ودينية وروحية مرتبطة بالأفراد. وقد كان لنقل هذه الممتلكات الثقافية، سواء المملوكة ملكية عامة أو ملكية خاصة، من أراضي الدول المهزومة إلى الدول المنتصرة من قبيل كسب الغنائم^١، ولم يناد من تطبيق هذه القاعدة إلا بعض الممتلكات الدينية نظرا لما تتمتع به من طبيعة مقدسة وليس لما تتمتع به من قيمة ثقافية^٢.

^١ انظر:

Verri, P., "The Condition of Cultural Property in Armed Conflict: From Antiquity to World War II", *I.R.R.C.*, No. 245, 1985, pp. 69 ff.; Stavrakis, E., *La Convention Pour Protection des Culturels en cas de Conflit Arme: Une Convention du Droit International Humanitaire*, 1996, pp. 15 ff.

^٢ صاحب هذه الممارسات مناداة بعض المفكرين بضرورة التخلي عن أعمال العدوان الموجهة للممتلكات الثقافية في فترات الحروب. على سبيل المثال ذهب المؤرخ الروماني بوليبيوس Polybius في القرن الرابع قبل الميلاد إلى المناداة بضرورة "ألا تنزير المدن بممتلكات وأردة من أماكن أخرى بل يجب أن يكون ذلك مستمدا منها ذاتها ومن قاطنيها"، وأضاف قائلا "أن المنتصرين يجب أن يتعلموا ألا يجردوا المدن التي تخضع لهم أو ألا يوجهوا ضارباتهم للأفراد الأخرى أو ممتلكاتهم الموجودة على أراضيهم". كما ذهب بوليبيوس إلى القول "أن للقوانين وحق الحرب يلزما المنتصر إلى تخريب وتحطيم الحصون، والقلاع، والمدن، والأفراد، والسفن، والثروات وكل ما يملكه العدو من أجل إضعافه وتعظيم قوة المنتصر. وعلى الرغم من المزايا المتقدمة، لا يمكن لأحد أن ينكر أن اغتصاب الفرد في التحطيم غير المجدي للمعابد، والآثار وغيرها من الأماكن المقدسة ليس إلا تصرفا صادرا عن شخص مجنون". وطالب المؤرخ اليوناني هيردوتس الملك الفارسي زيروكس Xerxes بعدم سلب ونهب المراكز الدينية والسياسية في مصر واليونان. ومنذ عام ٤٨٠ قبل الميلاد بدلت تظهر بوادر فكر جديد يقضي بعدم المساس بالأماكن الأثرية والثقافية أثناء الحروب. انظر:

Herodotus, "The Persian Wars", Ch. VII, par. 7.8 (translated by François Godolphin, 1942); Jote, op. cit., 1994, pp. 43-44; Greenfield,

ولم يتغير الوضع كثيرا في العصور الوسطى، حيث شهدت هذه العصور العديد من صور التدمير والنهب والإستيلاء على الممتلكات الثقافية وأماكن العبادة في فترات الحروب.^١ فقد قامت القوات الجرمانية والصليبية بتحطيم كل ما واجهها من ممتلكات ثقافية أثناء غزوها لأراضى الغير. وقد نتج عن ذلك مناداة الكنيسة، على الرغم من عدم تحريمها للحرب، بضرورة العمل على تخفيف الآثار التدميرية للأماكن والممتلكات الدينية في فترات الحروب والعمل على حمايتها نظرا لما تتمتع به هذه الممتلكات من طبيعة مقدسة، وليس لما لها من قيمة فنية أو أثرية. هذا وقد تعالت الأصوات مع مطلع القرن السادس عشر منادية بضرورة حماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب، وطالب عدد من المفكرين بضرورة أن يظهر المحارب احترامه للأعمال الفنية نظرا لطبيعتها هذه وليس لما تتمتع به من طبيعة

J., "The Spoils of War" in Simpson, E., (ed.), *The Spoils of War*, 1997, pp. 34 ff.; Toman, J., *The Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, 1996, p. 4.

^١ تميزت الفتوحات الإسلامية عبر العصور المختلفة بعدم توجيه أعمال العدوان للممتلكات الثقافية، حيث لم تجز أحكام الشريعة الإسلامية ارتكاب أى عمل عدائي ضد هذه الممتلكات أو استخدامها في العمليات العسكرية أو تخلاؤها محلا لهجمات الردع. انظر: الأستاذ الدكتور/ رشاد عارف السيد، دراسة لاتفاقية لاهاى سنة ١٩٥٤ المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في المنازعات المسلحة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد أربعين، ١٩٨٤، ص ٢٤٢، والأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى يونس، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ١٤ وما بعدها، والأستاذ الدكتور/ عبد الغنى محمود، القانون الدولي الإنساني - دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، ١٩٩١، ص ١٥١ وما بعدها، الأستاذ الدكتور/ عبد الواحد الغار، القانون الدولي العام، ١٩٩٤، ص ٤٦٤ وما بعدها. أيضا:

مقدمة فقط.^١ ولم تقلع كل هذه المطالب في حماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب خلال هذه الحقبة الزمنية. فقد نتج عن حرب الثلاثين عاما التي دارت في أوروبا في الفترة من عام ١٦١٨ إلى عام ١٦٤٨ دمارا كبيرا للممتلكات الثقافية. ولذلك نادى الفقيه فاتيل في مؤلفته "قانون الأمم" عام ١٧٥٨، بتحريم التدمير المسرف والمتعمد للممتلكات الثقافية ونهبها من جانب المحاربين أثناء عمليات القتال على أراضي الغير. ويرر فاتيل دعوته بوجود المحافظة والإبقاء على الممتلكات الثقافية باعتبارها تشكل رمزا للجنس البشري، كما أوضح أن المساس بها لن يؤدي إلى إضعاف قوات الأعداء. وتنتهي فاتيل إلى القول بأن الأثر الوحيد لهذا

Sultan, H., "The Islamic Concept", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988, pp. 29 ff.

^١ انظر:

Gentilis, J., *Dissertatio de eo quod in Bello Licet*, 1690, pp. 21 ff.

وبالرغم من ذلك، تمسك بعض فقهاء القانون الدولي في تلك الحقبة بالنظرية التقليدية التي تبيح تدمير الممتلكات الثقافية والأعمال الفنية أثناء الحروب. فعلى سبيل المثال، ذهب جروسبيوس إلى المناداة بالسماح بتوجيه الأعمال العدائية ضد ممتلكات الأعداء وذلك دون تفرقة بين المعتدى والمعتدى عليه. وبناء عليه ذهب جروسبيوس إلى القول بأن إحراق الزرع وتخطيط المنازل وسلب الأفراد والمشية يعد أمرا مباحا. وتنتهي جروسبيوس إلى القول أنه طبقا لقانون الأمم يستطيع أى شخص أن يكون مالكا في الحرب العامة لأى شئ مملوك لعدوه دون أى حد أو قيد. انظر:

Hugo Grotius, *De Jure Belli Ac Pacis libri Treos*, (*The Law of War and Peace*, vol. III, translated by F. W. Kelsey), 1925, pp. 643-4, 658, 664.

الدمار هو فقد البشرية لأعمال أثرية وفنية ذات جمال فريد".^١

المبحث الثاني

المحاولات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى

على الرغم مما تقدم جاءت للحروب النابليونية، والتي استمرت في الفترة من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥، مذبحة للأعمال. فقد قام القادة العسكريون الفرنسيون بنقل كل الأعمال الفنية والأثار والممتلكات الثقافية من الدول التي احتلوها إلى فرنسا مبررين هذه التصرفات بأن فرنسا هي الدولة الأصلح لحفظ هذه الأعمال الفنية ذات القيمة

^١ انظر:

De Vattel, E., *The Law of Nations or the Principles of Natural Law, applied to the conduct and to the Affairs of Nations and Sovereigns*, vol. 3, 1916 (reprint of the 1758 edition), p. 293; Williams, S., *The International and National Protection of Movable Cultural Property: A Comparative Study*, 1978, p. 5.

^٢ انظر:

Poulos, A., "The Hague 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict: An Historical Analysis", *I.J.L.I.*, vol. 28, 2000, p. 10.

العالية، وقد تم إيداع حصيلة الغزو من هذه الممتلكات بمتحف اللوفر بباريس.^١

وفى عام ١٨١٥، وبغية حماية الكنائس، اصدر الإمبراطور الجرمانى فريدريك الأول مرسوما يقضى بتحريم إتلاف الكنائس وسلب ونهب محتوياتها. ولم ينجح هذا المرسوم فى منع عمليات التدمير والاستيلاء على الممتلكات الثقافية بل على العكس فقد استمرت حالات سلب ونهب الممتلكات الثقافية واقتسامها باعتبارها من غنائم الحروب.^٢

وقد تضاعفت حالات التدمير والنهب والإستيلاء على الممتلكات الثقافية مع إزدياد الحملات العسكرية الاستعمارية إلى خارج أوروبا، وكان سلب ونهب الممتلكات الثقافية واحدا من أهداف المستعمر الأجنبى فى الدول التى تم احتلالها بأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.^٣

^١ انظر:

Poulos, A., op. cit., 2000, 'pp. 12-14; Quynn, D., "The Art Confiscations of the Napoleonic Wars", A.H.R., vol. 50, 1945, p. 437; Kwan-woo, J., "Paris' Alleged Omission of Seized Items from Retrieval List Stirs Controversy", *The Korea Herald*, 24 March 1999, p. 1.

^٢ انظر Toman، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٤.

^٣ انظر:

Jote, K., *International Legal Protection of Cultural Heritage*, 1994, pp. 29 ff.

ومع زيادة مناداة فقهاء القانون الدولي بضرورة توفير الحماية للممتلكات الثقافية في فترات الحروب مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر،^١ شهدت الساحة الدولية محاولات صياغة نصوص قانونية لكفالة تحقق الحماية المنشودة. ولم تترجم هذه المحاولات في شكل صياغة اتفاقية دولية شاملة بل كانت محاولات لتضمين بعض المعاهدات والتصريحات الصادرة خلال تلك الحقبة الزمنية عددا من النصوص العارضة التي كانت تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب.^٢ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "تصريح

^١ انظر على سبيل المثال:

Martens, F., *Precis du Droit des Gens Moderne de l'Europe*, vol. 2, 1864, p. 252; *Resume des Cours*, Institut International des Droit de L'Homme, *Cinquième Sessions d'Enseignement*, Strasbourg, 1974, pp. 5 ff.; Best, G., *War & Law Since 1945*, 1997, p. 284.

^٢ على سبيل المثال تضمن المشروع المقدم من فرانكيس لايبير والمعروف باسم "تقنين لايبير" "Lieber Code" إلى الاتحاد العسكري، والذي تم تبنيه بموجب القرار العام رقم (١٠٠) لعام ١٨٦٣، ليطبق بواسطة القوات المتحاربة أثناء الحرب الأهلية الأمريكية على بعض النصوص الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية. فقد اشتمل هذا التقنين على أربعة نصوص (المواد من ٣٤-٣٦، ٤٤) تتناول جميعها حماية الممتلكات الثقافية كالكنائس ودور العبادة وما تحويه من ممتلكات، والمؤسسات التعليمية سواء المدارس أو الجامعات، والمتاحف والمؤسسات الثقافية التي تضم أشكال الفنون المختلفة من الترميم والنهب أو الاتجار فيها. ويعتبر بعض الفقهاء هذا لمشروع الأساس الأول لاتفاقية لاهاي (١٩٠٤). انظر:

Taylor, T., "Forward" in Friedman, L., (ed.), *Law of War: A Documentary History*, 1972, p. xv; Verri, op. cit., pp. 127 ff.; Merryman, J., "Two Ways of Thinking about Cultural Property", *A.J.I.L. of International Law*, vol. 80, 1986, p. 833; Boylan, P., *Review of the Convention for the Protection of Cultural Property in the event of Armed Conflict*, UNESCO, 1993, p. 25; Desch, T., "The

بروكسل" لعام ١٨٧٤،^١ و"تقنين أكسفورد" الذي تبناه معهد القانون الدولي لعام ١٨٨٠ والمعروف باسم "دليل القوانين والأعراف الخاصة بالحرب".^٢ وتضمنت اتفاقية لاهاي (١٨٩٩) أحكاماً تهدف بشكل واضح إلى حماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب مستهدية في ذلك بتصريح بروكسل (١٨٧٤) وتقنين أكسفورد (١٨٨٠). فقد نصت المادة الثالثة والثلاثون من اتفاقية لاهاي (١٨٩٩) على تحريم نهب وسلب وتدمير ممتلكات الأعداء ما لم يبرر ذلك الضرورات العسكرية. كما نصت المادة السادسة والخمسون من القواعد الخاصة باحترام القواعد والأعراف في الحرب البرية على ضرورة حماية الممتلكات الثقافية من المصادرة

Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Revision", *Humanitäres Völkerrecht – Informationsschriften*, vol. 2, 1998, p. 103.

^١ نصت المادة الثامنة من هذا التصريح على تحريم نهب أو تدمير ممتلكات الأعداء الخاصة أثناء الحروب، ما لم يكن ذلك لضرورة عسكرية. واعتبرت هذه المادة الممتلكات التابعة لدور العبادة والبر والأوقاف والتعليم والمؤسسات والمعاهد العلمية والفنية في حكم الممتلكات الخاصة، بغض النظر عما إذا كانت مملوكة للدولة أو لأفراد خاصة وبغض النظر عن مصادر تمويلها. واعتبرت أن تدمير أو نهب هذه المؤسسات والأماكن الأثرية جريمة يجب معاقبة مقترفيها من جانب السلطات المختصة. كما نصت المادة السابعة عشر من التصريح على ضرورة تمييز المباني المخصصة للعبادة والفنون والعلوم عن طريق وضع شعاراً مميزاً عليها. انظر: Merryman، مرجع سابق، ١٩٨٦، ص ٨٣٤.

^٢ تضمن هذا التقنين مادتين تهدفان إنباع الحماية على الممتلكات الثقافية في فترات الحروب. وتناولت هاتين المادتين الإشارة إلى بعض أحكام الحماية كتحاذير جميع الإجراءات اللازمة لاستبعاد المباني المخصصة للعبادة والتعليم والفنون والمستشفيات من دائرة القتال طالما لم تستخدم في أي وقت من الأوقات بشكل مباشر أو غير مباشر في أغراض الدفاع. كما ألقت هاتان المادتان التزاماً على عاتق الدولة بوضع إشارة واضحة ومخصصة لتمييز هذه المباني، بما يضمن عدم تدميرها أو تحطيمها أو الاستيلاء عليها. انظر: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٢٦.

والتدمير وعدم نقلها من المباني المخصصة لمرضاها وتخزينها. وتضمنت القواعد الخاصة بالقذف البحري على نص مماثل يهدف إلى حماية الكنائس والمعالم الأثرية في فترات الحروب وضرورة تمييز هذه الممتلكات بأعلام خاصة لتمييزها بما يضمن عدم توجيه أعمال العدوان ضدها.^١ وقد تضمنت القواعد الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية الملحقه باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ نصوصاً مماثلة، أن لم تكن أكثر تفصيلاً، لحماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب.^٢ فقد ألزمت

^١ تنص المادة السابعة والعشرون على:

“In sieges and bombardments all necessary steps must be taken to spare, as far as possible, buildings dedicated to religion, art, science or charitable purposes, historic monuments ... provided that they are not being used at the time for military purposes. It is the duty of the besieged to indicate the presence of such buildings or places by distinctive and visible signs, which shall be notified to the enemy before hand”.

انظر في حماية الممتلكات الثقافية في ضوء اتفاقية لاهاي (١٨٩٩):

Solf, W., “Cultural Property, Protection in Armed Conflict”, in *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 1, 1992, p. 892.

^٢ تناولت هذه القواعد حماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب من خلال نصوص المواد التالية:

المادة الخامسة والعشرون

“The attack or bombardment, by whatever means, of towns, villages, dwellings, or buildings which are undefended is prohibited”.

المادة السابعة والعشرون

“In sieges and bombardments, all necessary steps must be taken to spare, as far as possible, buildings dedicated to religion, art, science or charitable purposes, historic monuments ... provided that they are not being used at the time for military purposes.

النصوص الواردة بهذه القواعد القوات المتحاربة بضرورة حماية للممتلكات الثقافية الثابتة، كالمؤسسات العامة بما في ذلك المتاحف، بالإضافة إلى تحريم كل أعمال النهب والسلب والتدمير للممتلكات الثقافية المتقولة، واعتبرت للقيام بمثل هذه الأفعال عن قصد مستوجبا للمسئولية القانونية.^١ كما تضمنت الاتفاقية التاسعة للخاصة بالقواعد المنظمة للقذف البحري نصا مماثلا يفيد التزام الدول الأطراف بتجنيب للممتلكات الثابتة كالمباني المخصصة للفنون والعلوم والعبادة والمؤسسات الخيرية عن عمليات القتال، ولزمت الدول الكائن على أراضيها هذه الممتلكات بإخطار

It is the duty of the besieged to indicate the presence of such buildings or places by distinctive and visible signs, which shall be notified to the enemy beforehand".

المادة الثامنة والعشرون

"The pillage of a town or place, even when taken by assault, is prohibited"

المادة السادسة والخمسون

"1. The property of municipalities, that of institutions dedicated to religion, charity and education, the arts and the sciences, even when State property, shall be treated as private property,

2. All seizure of, destruction or willful damage done to institutions of this character, historic monuments, works of art and science, is forbidden, and should be made the subject of legal proceedings".

انظر:

Edwards, J., "Major Global Treaties for the Protection and Enjoyment of Art and Cultural Objects", *U.T.L.R.*, 22, 1991, p. 941.

قوات الأعداء بمواقعها واتخاذ كل الاحتياطات لعدم تعريضها للقذف.^١ وقد كانت الحرب العالمية الأولى أول اختبار حقيقي للوقوف على مدى احترام الدول المتحاربة للقواعد والأحكام المشان إليها بعالية، إلا أنه ثبت للجماعة الدولية في ذلك الحين عجز هذه القواعد والأحكام العارضة عن ضمان الحماية المنشودة للممتلكات الثقافية في فترات الحروب. فقد شهدت البشرية خسارة ضخمة للممتلكات الثقافية نتيجة لعمليات التدمير والسلب والنهب التي أصابت عدد كبير من دور العبادة والمعاهد العلمية والمكتبات والمتاحف والمباني ذات القيمة التاريخية والثقافية العالية.^٢ لذا تضاعفت الجهود الدولية بغية التوصل إلى صياغة

^١ تنص المادة الخامسة على:

"In bombardments naval forces all necessary measures must be taken by the commander to spare as far as possible sacred edifices, buildings used for artistic, scientific or charitable purposes, historic monuments ... on the understanding that they are not being used at the time for military purposes.

It is the duty of the inhabitants to indicate such monuments, edifices, or places by visible signs, which shall consist of large, stiff rectangular panels divided diagonally into two colored triangular portions, the upper portion black, the lower portion white."

^٢ فعلى سبيل المثال قامت القوات الألمانية بتحطيم مكتبة لوفيان (Library of Louvain) البلجيكية، وبرت للقوات الألمانية هذه الأعمال التدميرية استناداً إلى "الضرورات العسكرية" وبالتالي حاولت دفع مسؤوليتها وتمسكت بعدم أدائها ومن ثم عدم مسؤوليتها دولياً استناداً إلى اتفاقية لاهاي (١٩٠٧). انظر: Poulos، مرجع سابق، ص ٢٠٠٠، ص ١٨. كما أوردت الإحصائيات أنه تم إتلاف أكثر من خمسمائة متحف، ونهب حوالي أكثر من إحدى وعشرون ألف قطعة فنية وأثرية. انظر:

Kastenberg, J., "The Legal Regime for Protecting Cultural Property during Armed Conflict", A.F.L.R., vol. 42, 1997, p. 288.

قواعد خاصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب.^١ ففى عام ١٩٣١ تم الانتهاء من صياغة ميثاق رويرش Roerich Pact، والمعروف باتفاقية واشنطن والتي وقعت عليها إحدى وعشرون دولة من دول أمريكا الشمالية والجنوبية عام ١٩٣٥. وتلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها بحماية الآثار التاريخية والمتاحف والمعاهد العلمية والفنية والتعليمية والثقافية فى زمن السلم وفى فترات الحروب. كما تنص الاتفاقية على تحديد كل المواقع الأثرية والمباني والمراكز فى فترات الحروب، وضرورة إحترامها وحمايتها من جانب أفراد القوات المتحاربة.^٢

^١ شهدت الساحة الدولية فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى عدد من المحاولات لصياغة اتفاقيات دولية لحماية الممتلكات الثقافية فى فترات الحروب. مثال ذلك مشروع الاتفاقية التى تم صياغته بواسطة لجنة الخبراء المنبثقة عن مؤتمر واشنطن والتي كلفت بصياغة اتفاقية دولية لحماية الأعمال الفنية فى وقت الحرب. وعلى الرغم من إتمام اللجنة لأعمالها بنجاح فى عام ١٩٢٢، إلا أن الاتفاقية لم تحظ بالتوقيع عليها من جانب الدول. وفى عام ١٩٢٣ قام مؤتمر لاهاى للخبراء بوضع مشروع لاتفاقية دولية تهدف إلى تنظيم الحرب الجوية، وقد تم الاسترشاد عند وضع هذه القواعد المنظمة للتألف البحرى وخاصة ما تضمنته اتفاقية لاهاى العاشرة (١٩٠٧) والتي تنص على تحريم قذف المباني المخصصة للعبادة والمؤسسات الثقافية. إلا أن هذا المشروع لم يتم تبنيه فى شكل اتفاقية دولية. انظر:

Noblecourt, A., *Le Protection de Propriété Culturels en cas de Conflit Arme*, 1956, pp. 1 ff.; Toman, J., "La Protection des Biens Culturels dans les Conflits Armés Internationaux; Cadre Juridique et Institutionnel" in Swinarski, C., (ed.), *Etudes et Essais sur le Droit Interantional Humanitaire et sur les Principes de la Croix-Rouge*, 1984, p. 567; Boylan, op. cit., 1993, p. 27.

^٢ انظر:

The Department of State Information Bulletin (Washington D.C.), 1936, No. 67; Alexandrov, E., *La Protection du Patrimoine Culturel*

ومن ناحية أخرى قام المكتب الدولي للمتاحف عام ١٩٣٠ بتشكيل لجنة خبراء برئاسة الفقيه البلجيكي دي فيشر لدراسة كيفية حماية المواقع الأثرية والأعمال الفنية في فترات الحروب.^١ وفي أكتوبر عام ١٩٣٦ قدم الفقيه دي فيشر تقريراً مفصلاً عن كيفية حماية الممتلكات الثقافية في فترات الحروب. وتضمن هذا التقرير اقتراحاً بتأسيس لجنة تعمل تحت مظلة عصبة الأمم لصياغة مشروع اتفاقية دولية لحماية الممتلكات الثقافية والأثار والأصاال الفنية في فترات الحروب. وفي عام ١٩٣٨ أنهت اللجنة من وضع مشروع اتفاقية تم عرضها على كل من الجمعية العامة ومجلس العصبة. وقد تم تكليف الحكومة الهولندية بمناقشة هذا المشروع مع باقي الدول الأخرى والأعداد إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشته، بغية تبنيه كاتفاقية دولية. ولم تؤذى

en Droit International Public, 1979, pp. 96 ff.; Nahlik, S., "Protection of Cultural Property", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988, p. 206; Boylan, op. cit., 1993, pp. 28-9; Desch, op. cit., 1998, p. 104; Driver, M., "The Protection of Cultural Property During Wartime", *R.E.C.&I.E.L.*, vol. 9, 2000, p. 4; Büchel, C., and Hostettler, P., "Protection of Cultural Property: Reflections from Civilian and Military Point of View", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict - A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, p. 30.

^١ لمراجعة هذا المشروع، انظر:

"Art et Archeologie", *Recueil de Legislation Comparee et de Droit International*, 1940, No. 2, pp. 60 ff.

كل هذه الجهود ثمارها نتيجة نشوب الحرب العالمية الثانية
عام ١٩٣٩.^١

المبحث الثالث

حماية الممتلكات الثقافية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

خلفت الحرب العالمية الثانية دماراً شديداً للممتلكات الثقافية إلى
الحد الذي دفع البعض إلى القول بأن ما تم تدميره ونهبه خلال
الحرب العالمية الثانية يعد عمل غير مسبوق وغير قابل للإصلاح
مهما مضى من الزمن.^٢

وفى محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه تضمنت معاهدات الصلح عدد من
النصوص التي تهدف إلى ضمان إعادة ما تم الاستيلاء عليه من

^١ في خصوص التعليق على نصوص مشروع هذه الاتفاقية، انظر: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٢، ص ٣٠ وما بعدها. وانظر بوجه عام:

Noblecourt, A., op. cit., pp. 1 ff.; Solf, op. cit., 1992, p. 893.

^٢ انظر على سبيل المثال في خصوص حالات النهب والدمار الذي لحقت بالممتلكات الثقافية خلال هذه الحرب:

Nahlik, S., "International Law and the Protection of Cultural Property in Armed Conflict", *Hastings Law Journal*, vol. 27, 1976, pp. 1069, 1074; Williams, S., op. cit., 1987, pp. 24-28; Myerowitz, E., "Protecting Cultural Property During A Time of War: Why Russia Should Return Nazi-Looted Art", *Fordham International Law Journal*, vol. 20, 1997, pp. 1986 ff.; Stavraki, op. cit., 1996, pp. 27 ff.; Lippman, M., "Art and Ideology in the Third Reich: The Protection of Cultural Property at the Humanitarian Law of War", *D.J.I.L.*, vol. 17, 1998, pp. 14 ff.

الممتلكات الثقافية،^١ وفي سبيل ذلك تم تشكيل عدة لجان للخبراء كلفت بالبحث عن الممتلكات المنهوبة بغية أعادتها إلى بلادها.^٢

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الدمار والخراب الذي لحق بالممتلكات الثقافية أثناء الحرب العالمية الثانية لم تتناول اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ الإشارة إلى حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.^٣

وعليه فقد تعالت الأصوات منادية بضرورة صياغة اتفاقية دولية مماثلة تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية على غرار الحماية الدولية التي تكفلها اتفاقيات جنيف الأربع لضحايا الحرب من الأفراد. وفي عام ١٩٤٩ تبني المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو قراراً، بناء على اقتراح الحكومة الهولندية، يدعو إلى ضرورة التركيز على موضوع الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح تأسيساً على نص المادة (١/٢ ج) من الميثاق المنشئ للمنظمة.

^١ على سبيل المثال ما تضمنته اتفاقية السلام مع المجر (المادة ٢) عام ١٩٤٧، والاتفاقية التي أبرمت بين قوات الحلفاء وإيطاليا (المادة ٧٥) عام ١٩٤٧. انظر في ذلك:

United Nations Treaty Series, vol. 3, pp. 135 ff.

^٢ انظر: Nahlik، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٢٠٦.

^٣ حظرت المادة الثالثة والخمسون من الاتفاقية للرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، على دول الاحتلال القيام بتنفيذ أى ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات العسكرية تقتضي حتماً هذا التنفيذ. وقد اعتبرت المادة السابعة والأربعون بعد المائة من ذات الاتفاقية التدمير والاعتصاب للممتلكات على نحو لا تبرره الضرورات العسكرية من المخالفات الجسيمة لأحكام الاتفاقية.

وبناء على ما تقدم، اتخذت منظمة اليونسكو المبادرة نحو صياغة مشروع اتفاقية دولية لحماية التراث الثقافي أثناء فترات النزاع المسلح،^١ وقد أسفرت هذه الجهود عن تبني اتفاقية لاهى لحماية الممتلكات الثقافية أثناء المنازعات المسلحة لعام ١٩٥٤ كأول اتفاقية دولية تتناول حماية الممتلكات الثقافية بشكل عام وحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح بشكل خاص.^٢

^١ وفى سبيل ذلك تعاونت منظمة اليونسكو مع المجلس الدولى المتلحف (الإيكومس) لوضع تقرير عن هذا الموضوع وتم تقديمه للمؤتمر العام عام ١٩٥٠. وقد أصدر المؤتمر العام قرارا بتكليف مدير عام المنظمة بوضع مشروع اتفاقية دولية وعرضه على الدول الأعضاء. وقد قام مدير عام المنظمة بعرض تقرير لشلل للمؤتمر العام عام ١٩٥١ متضمنا المبادئ الأساسية التى يقوم عليها مشروع الاتفاقية وردود الدول عليها. وقد أصدر المؤتمر العام قرارا بتشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع اتفاقية مراعى فى ذلك رغبات وآراء الدول المختلفة بغية عرضه على المؤتمر العام فى دورته التالية المقرر عقدها عام ١٩٥٢. وقامت لجنة الخبراء بتنفيذ العمل المكلف به وتم عرض مشروع الاتفاقية على المؤتمر العام فى دورته السابعة وتم بناء على ذلك تأسيس فريق عمل منبثق عن المؤتمر العام. وقد أصدر المؤتمر العام فى نهاية دورته السابعة قرارا يقضى بسرعة توزيع مشروع الاتفاقية على أكبر عدد من الدول وحث الدول على ضرورة إرسال ملاحظاتها وتعليقاتها إلى سكرتارية المنظمة وطالب المجلس للتنفيذ المنظمة بتحديد موعد لعقد مؤتمر دولى للنظر فى مشروع الاتفاقية بغية مناقشته وإقراره. وفى ذات الوقت تقدمت حكومة هولندا بطلب استضافة للمؤتمر الدولى ورحب المجلس بالتنفيذ بهذه الدعوة. وانعقدت الاجتماعات الخاصة بمناقشة مشروع الاتفاقية فى مدينة لاهى بهولندا فى أبريل ١٩٥٤.

^٢ تجدر الإشارة هنا إلى ما تضمنه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذى نص على حق كل إنسان فى المشاركة فى الحياة الثقافية للمجتمع ولتمتع بالأعمال الفنية. انظر:

G.A. Res. 217, A (III), U.N. Doc.A/71 at 70, 1948

والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) ولذى تضمن النص على حق جميع الأفراد على قدم المساواة فى التمتع بالحقوق الاجتماعية والثقافية والمشاركة فى الحياة الثقافية. انظر:

وعلى الرغم من تنظيم اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لموضوع حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة، فقد طرح الموضوع نفسه على أعمال المؤتمرات الدبلوماسية المعنية بالقانون الدولي الإنساني التي انعقدت في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧، ولتي نتج عنها تبني البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع في عام ١٩٧٧. فقد حظرت المادة الثالثة والخمسون من البروتوكول الأول (١٩٧٧) المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية توجيه أى عمل عدائى مباشر ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة والتي تشكل تراثا ثقافيا أو روحيا للبشرية، كما حظرت استخدام هذه الممتلكات في دعم أى عمل عسكري، أو اتخاذها محلا لهجمات الردع^١ كما نصت المادة الخامسة والثمانون من ذات البروتوكول على أن شن الهجمات بغرض تدمير الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأعمال الفنية التي يمكن التعرف

G.A. Res. 2200 A/(XXI), U.N. GAOR Supp. 16, at 49, U.N. Doc. A/62 (1966).

قُطر في التعليق على هذه الوثائق: الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، الحق في التعليم والثقافة الوطنية في الأراضي المحتلة في ظل القانون الدولي المعاصر، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٣٤، ١٩٧٨، ص ١٠٧ وما بعدها.

^١ كان موضوع العلاقة بين المادة الثالثة والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧)، واتفاقية لاهاي (١٩٥٤) محل مناقشة بين المشاركين في أعمال المؤتمر الدبلوماسي بعد تبني البروتوكول الأول (١٩٧٧). وذهب البعض إلى القول بأن المادة الثالثة والخمسون صيغت من أجل ضمان حماية خاصة إلى عدد محدود من الممتلكات الثقافية لما تتمتع به من أهمية معترف بها والتي تشكل جزءا من التراث الثقافي والروحي للبشرية. وعليه ذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأن النصوص الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية الواردة بالبروتوكولين الإضافيين هدفها حماية الآثار التاريخية والأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تتمتع بطابع

عليها بوضوح والتي تمثل تراثاً ثقافياً لروحياً للشعوب يعد انتهاكاً
جسيمياً لأحكام البروتوكول.^١ كما نصت المادة السادسة عشر من
البروتوكول الثاني (١٩٧٧) على حماية الممتلكات الثقافية في حالة
نشوب المنازعات الدولية ذات الطابع غير الدولي.^٢

ومع مطلع التسعينات من القرن الماضي أعيد طرح التساؤل عن مدى
فعالية الحماية التي توفرها اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها
الأول وكذا النصوص الواردة بالبروتوكولين الإضافيين (١٩٧٧) للممتلكات
الثقافية في فترات النزاعات المسلحة. ويرجع سبب طرح السؤال المتقدم
لما شهدته البشرية من خسائر ضخمة لحقت بالممتلكات الثقافية أثناء
النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي نشبت خلال العقود

فريد من الناحية التاريخية أو لما لها من قيمة ثقافية أو دينية خاصة لمواطني الدول الكائنة
على أراضيها. انظر: Solf، مرجع سابق، ١٩٩٢، ص ٨٩٦.

^١ اشترطت المادة الخامسة والثمانين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) لاعتبار هذه
الانتهاكات بمثابة انتهاكات جسيمة عدد من الشروط. (١) أن يتم لقتال هذه الأعمال عمداً،
(٢) أن تكون هذه الأعيان محمية خاصة بمقتضى ترتيبات معينة على سبيل المثال
في إطار منظمة دولية مختصة، (٣) ألا يتوافر أى دليل على مخالفة الخصم للمادة (٥٣)
ب)، (٤) أن تكون هذه الآثار التاريخية وأماكن العبادة والأصل الفنية في موقع قريب
بصورة مباشرة من أهداف عسكرية. وقد اعتبرت عين المادة مخالفة أحكامها من جانب
أفراد للقوات المسلحة بمثابة جرائم حرب. بالإضافة إلى هاتين للمادتين من البروتوكول
الأول (١٩٧٧) حظرت المادة الثامنة والثلاثون تعمد إبادة استخدام ما هو محترف به دولياً
من شارات أو علامات بما في ذلك الشارات المميزة للممتلكات الثقافية.

^٢ من الملاحظ أنه على الرغم من تطبيق الفقرتين (أ)، (ب) من المادة السادسة عشر من
البروتوكول الثاني (١٩٧٧)، مع الفقرتين (أ)، (ب) من المادة الثالثة والخمسين من
البروتوكول الأول (١٩٧٧)، إلا أن المادة السادسة عشر لم تتضمن فقرة مماثلة للفقرة (ج)
الواردة بالمادة الثالثة والخمسين والمعنية بحظر اتخاذ الممتلكات الثقافية محلاً لهجمات
الردع.

الأخيرين من القرن الماضي في العديد من مناطق العالم.^١ مثال ذلك النزاعات المسلحة لادائرة في كمبوديا، وحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، والغزو الإسرائيلي للبنان، وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت،^٢ والتوترات السائدة في تيمور الشرقية، وأخيرا وليس بأخر الحرب في يوغسلافيا السابقة.^٣

^١ انظر:

Vernon, C., "Common Cultural Property: The Search for Rights of Protective Intervention", *C.W.R.J.I.L.*, vol. 26, 1994, pp. 442 ff.; Eirinberg, K., "The United States Reconsiders the 1954 Hague Convention", *I.J.C.P.*, vol. 3, 1994, pp. 31 ff.; Kastenber, J., op. cit., 1997, pp. 295 ff.; Schipper, F., "Iraq: Its Cultural Heritage – a Post-Gulf-War Front", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, pp. 109 ff.

^٢ انظر:

Parks, W., "The Gulf War: A Practitioner's View", *D.J.I.L.*, vol. 10, 1992, pp. 393, 413.

^٣ كشفت التحقيقات التي أجرتها لجنة الخبراء التي أسسها مجلس الأمن الدولي لبحث الانتهاكات التي ارتكبت أبان حرب يوغسلافيا السابقة عن نقل حوالي خمسة وثلاثين ألف قطعة فنية من مدينة فيوكوفار بكرواتيا إلى بلجراد في يوغسلافيا، علاوة على ذلك تدمير كوبري موستار في البوسنة. كما أثبتت التحقيقات أن الهجوم على مدينة دوبريفنيك من جانب القوات العسكرية الوطنية كان يستند من بين ما يستند على ما تتمتع به المدينة من أهمية تاريخية. وقد قامت القوات اليوغسلافية بقصف المدينة بحوالي ثلاثمائة وست وثلاثون قذيفة مباشرة على المواقع الأثرية والمدينة القديمة التي يرجع تاريخها إلى عام ٦٧١ ميلادية، مما أدى إلى تدمير حوالي ٥٦% من إجمالي المباني الموجودة بالمدينة القديمة. انظر على سبيل المثال:

Bassiouni, C., and Nafziger, A., "Protection of Cultural Property", in Bassiouni, C., (ed.), *International Criminal Law*, vol. 1, Crimes, 1999, p. 961; Driver, op. cit., 2000, p. 4; Hoxhaj, E., "The Protection of Cultural Property: The Right of Stones and Monuments", in

وقد أوضحت المنازعات المسلحة في الفترات الأخيرة لوجهه للقصور في تطبيق اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبرتوكولها الأول ولاسيما بالنسبة للمنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي.^١ علاوة على ذلك فقد أوضحت العديد من هذه المنازعات عدم وجود آليات دولية يمكن الاستعانة بها لحماية الممتلكات الثقافية في حالة تعرضها للتدمير والنهب في فترات النزاع المسلح، وافتقار الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح للنصوص التي تكفل محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن أعمال للتدمير والنهب والاستيلاء على الممتلكات الثقافية على المستويين الوطني والدولي. وقد نتج عن ذلك تحرك المجتمع الدولي خلال النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي لتفعيل وتطوير الأحكام والقواعد الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح من خلال محورين أساسيين: الأول تضمين النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نصا خاصا يعتبر بموجبه الاعتداء المتعمد والموجه ضد المباني المخصصة للعبادة والتعليم والفنون والعلوم والأوقاف والأثار التاريخية جريمة من

Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, pp. 77-79.

^١ انظر:

Habsburg-Lothringen, K., "The Destruction of Cultural Goods as a Primary Goal During War", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, pp. 55-58.

جرائم الحرب، ما لم يتم استخدامها كأهداف عسكرية.^١ أما المحور الثاني فيشمل الجهود التي بدأها اليونسكو منذ عام ١٩٩١ والتي تمثلت في عقد عدد من لجان الخبراء بغرض إعادة النظر في أحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) بهدف تعزيز الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.^٢ وقد أسفرت هذه الجهود عن تبني الدول الأعضاء باليونسكو، خلال اجتماع المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد خلال شهر مارس ١٩٩٩ بمدينة لاهاي، للبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤.^٣

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح تستند على الأحكام والقواعد الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول، وبروتوكولها الثاني،^٤

^١ المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

^٢ انظر في خصوص جهود اليونسكو:

Tanja, G., "Recent Developments Concerning the Law for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict", *L.J.I.L.*, vol. 7, 1994, pp. 115 ff.; Symonides, J., "Towards the Amelioration of the Protection of Cultural Property in the Times of Armed Conflict: Recent UNESCO Initiatives Concerning the 1954 Hague Convention", in *HÉCTOR GROS ESPIELL AMICORUM LIBER*, vol. 2, 1997, pp. 1536 ff.; Hladík, J., "The 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and the Notion of Military Necessity", *I.R.R.C.*, vol. 82, 2000, pp. 624 ff.

^٣ يشار إليه فيما بعد بالبروتوكول الثاني (١٩٩٩).

^٤ تجدر الإشارة هنا أننا سوف نتناول أحكام الخلصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح على النحو الوارد بالاتفاقية إلى الإشارة للقواعد الواردة باللائحة

علاوة على النصوص الواردة بالبروتوكلان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع (١٩٧٧)،^١ وللنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨). وسوف نتناول فيما يلي دراسة حماية الممتلكات الثقافية تفصيلا في ضوء الأحكام والقواعد والنصوص الواردة بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية سالف الذكر، وذلك في ستة فصول، نعقبها بخاتمة وتوصيات، على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الدولية في فترات النزاع المسلح ولحكام حمايتها والشعار المميز لها

التفنيذية للاتفاقية والتي تعد جزء لا يتجزأ منها. فطر في خصوص نصوص الثلاثة التفنيذية الملحق الثاني بهذا المؤلف.

^١ حرص المشاركون في المؤتمر الدبلوماسي لخص بتبني البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع (١٩٧٧) على توضيح عدم تكثير النصوص الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية على النحو الوارد بهما على أحكام وقواعد الحماية التي قررتها اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). لذلك تبني المؤتمر قرارا في اليوم الأخير لأعماله مؤكدا على اعتبار اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) حجر الزاوية في توفير الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، وإن تطبيق أحكام النصوص الواردة في البروتوكولين الإضافيين والمتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية لن يعتبر عائقا أو مؤثرا بشكل سلبي عند تطبيق الأحكام الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤). وقد حث القرار ذاته الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للالتزام بهذه الاتفاقية. انظر:

Official Records of the Diplomatic Conference on the Reaffirmation and Development of Humanitarian Law Applicable in Armed Conflicts: Geneva 1974-1977, Res. 20 (IV), 4th Session, 55th Plen. Mrg., at 213 (1977).

الفصل الثاني: نطاق تطبيق أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في

فترات النزاع المسلح

الفصل الثالث: تعليق وفقدان الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات

النزاع المسلح

الفصل الرابع: دور الدول والهيئات واللجان الدولية نحو حماية الممتلكات

الثقافية في فترات النزاع المسلح

الفصل الخامس: المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد وأحكام حماية الممتلكات

الثقافية في فترات النزاع المسلح

الفصل السادس: الاختصاص القضائي بمحاكمة الأفراد مرتكبي الجرائم ضد

الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلحة ومظاهر

التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم

الفصل الأول

مفهوم الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الدولية فى فترات النزاع المسلح وأحكام حمايتها والشعار المميز لها

تقتضى دراسة موضوع الحماية الدولية للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح التطرق أولاً إلى تحديد ماهية "الممتلكات الثقافية" محل الحماية، ولقاء الضوء على أحكام الحماية المقررة لها. وتبين قواعد الحماية التى تتمتع بها الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح تبعاً لنوع ودرجة الحماية المقررة للممتلكات الثقافية.

المبحث الأول

مفهوم الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية فى فترات النزاع المسلح

تعد اتفاقية لاهاى (١٩٥٤) أول اتفاقية دولية تضمنت بيان المقصود بالممتلكات الثقافية بشكل عام وتفصيلي^١ ويقصد بالممتلكات الثقافية على النحو الوارد بالمادة الأولى من الاتفاقية، ما يلى:

^١ وقد وضعت لقواعد الخاصة باحترام قوقين وأعراف الحرب البرية الملحقة باتفاقية لاهاى الرابعة (١٩٠٧) تعريفاً للممتلكات الثقافية الواجب حمايتها فى حالة نشوب الحروب. فقد أشارت هذه الاتفاقية إلى الطوائف المختلفة للممتلكات الثقافية كأصناف الفن أو المواقع الأثرية والتاريخية أو لبناني المخصصة للأغراض الخيرية والتي تعود ملكيتها إلى مؤسسات متعددة. فنظر: الأستاذ الدكتور/ رشاد عارف السيد، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٢٤٨ وما بعدها. أيضاً:

١- الممتلكات المنقولة أو الثابتة التي تتمتع في حد ذاتها بقيمة فنية أو تاريخية أو بطابع آخر،

٢- المباني والممتلكات التي لا تتمتع في حد ذاتها بالخصائص المنصوص عليها في الفقرة السابقة وإنما مخصصة بصفة رئيسية وفعالية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المشار إليها بالفقرة السابقة،

٣- للمركز التي تحتوي على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبنية في الفترتين السابقتين والتي يطلق عليها اسم "مراكز الأبنية التذكارية"، وأحياناً ما تشغل هذه للمركز أحياء بالمدن أو مدن بأكملها.^١

وقد حافظ اليروتوكول الثاني (١٩٩٩) على نفس تعريف الممتلكات الثقافية على النحو الوارد باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) حيث نصت الفقرة

Nahlik, S., "Protection Des Biens Culturels" dans *Les Dimensions Internationales Du Droit Humanitaire*, 1996, pp. 239-240.

اشتملت الاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحماية التراث الثقافي بشكل عام في فترات السلم على تعريفات شبه مماثلة وأن كانت تحتوي على مزيد من التفصيل فيما يتعلق بتعريف "الممتلكات الثقافية" سواء الثابتة أو المنقولة أو الكائنة في البر أو الخارقة في البحر، انظر: اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)، واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)، والاتفاقية الدولية لإعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (اليونيدروا) (١٩٩٥)، وأخيراً اتفاقية حماية للتراث المغمور بالمياه (٢٠٠١).

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول وبحق أن الإشارة إلى العناصر المكونة للممتلكات الثقافية على النحو الوارد بالمادة الأولى جاءت على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. انظر:

(ب) من المادة الأولى من البروتوكول على أن المقصود بـ "الممتلكات الثقافية" الممتلكات الثقافية كما عرفت في المادة الأولى من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).^١

ويبدو أن اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الثاني جاء بمفهوم شامل للممتلكات الثقافية لما تتمتع به من أهمية كبرى للبشرية وبغض النظر عن قيمتها المالية. ويتضح مما تقدم أن مفهوم الممتلكات الثقافية يتسع ليضم المواقع الأثرية والتاريخية والفنية والدينية الثابتة، وسواء أكانت هذه الممتلكات مرتبطة أو منفصلة عن بعضها البعض، وسواء أكانت مملوكة ملكية عامة أو ملكية خاصة.^٢ علاوة على ذلك يضم مفهوم الممتلكات

Fleck, D., *The Handbook of Humanitarian Law in Armed Conflict*, 1999, p. 382.

^١ شهدت الأعمال التحضيرية للبروتوكول الثاني (١٩٩٩) محاولة إدخال بعض التعديلات على تعريف الممتلكات الثقافية. وقد برر البعض ضرورة إدخال تعديل على تعريف الممتلكات الثقافية بما يتفق والتعريف الخاص بها على النحو الوارد بالبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع (١٩٧٧). وقد باءت هذه المحاولة بالفشل نتيجة رفض بعض المشاركين هذه المحاولات محتجين في ذلك بأن المسلس بتعريف الممتلكات الثقافية على النحو الوارد باتفاقية لاهاي قد يؤثر سلباً على فعالية الحماية المقررة لهذه الممتلكات على النحو الذي قرره اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). كما لوح للبعض أن المضي قدماً نحو محاولة إدخال التعديلات على تعريف الممتلكات الثقافية قد يؤثر على التوصل إلى اتفاق على تبني البروتوكول محل التفاوض.

^٢ استخدم عبارة "المباني المعمارية" تمتد لجميع المباني سواء التي تملكها الدولة أو غير المملوكة للدولة طبقاً لما هو مستقر عليه في عدد من التشريعات الوطنية في العديد من الدول. نظر على سبيل المثال تعليق بعض الفقهاء على التشريع الفرنسي في هذا الخصوص:

Babelon, J., and Chastel, A., "La Nation du Patrimoine" *Revue de L'Art*, vol. 49, pp. 18-21; Parent, M., "La Problématique du

الثقافية المنقولات كاللوحات الفنية والأرشيف ومجموعات الكتب التاريخية والعلمية أيا ما كان موطنها الأصلي، كما أسبغت الحماية على المباني والمراكز التي تحتوي بدخلها على هذه الممتلكات سواء أكانت منقولة أو ثابتة. ولم تقتصر الاتفاقية على إسباغ الحماية على الطوائف الثلاث المشار إليها سلفا وإنما توسعت في نطاق الحماية ليشمل وسائل النقل التي تستخدم في نقل الممتلكات الثقافية سواء أكان نقلا محليا أو خارج الدولة بغية حماية هذه الممتلكات من أعمال الاعتداء،^١ وكذلك حماية الأشخاص المكلفين بحماية هذه الممتلكات.^٢

وبالرغم من وضوح التعريف الذي جاءت به اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) للممتلكات الثقافية، إلا أن ذلك لم يمنع من طرح التساؤل بين فقهاء القانون الدولي عن الجهة الموكلة إليها تحديد ما إذا كان موروث معين يمكن اعتباره ذو قيمة ثقافية أو فنية أو تاريخية أو أثرية على النحو الوارد بالمادة الأولى من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، وما هي المعايير الواجب الالتزام بها بغية الوصول إلى مثل هذا التحديد، وما إذا كان هذا الأمر متروكا للدول الأطراف في الاتفاقية والتي تقع على أراضيها

Patrimoine Architectural Légal: Les Monuments Historiques", *Revue de L'Art*, vol. 49, p. 87.

^١ المادة الثالثة عشر من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

^٢ نصت المادة الخامسة عشر من الاتفاقية على: "يجب لصالح الممتلكات الثقافية وفي حدود مقتضيات الأمن العام، احترام الموظفين المكلفين بحماية هذه الممتلكات والسماح لمن يقع من هؤلاء في يد الطرف المعتدى بالاستمرار في تأدية واجبه إذا ما وقعت أيضا للممتلكات المكلف بحمايتها في يد الطرف للمعادي". انظر الملحق السادس لهذه الدراسة والخاص بنموذج تحقيق شخصية الموظفين المكلفين بحماية الممتلكات الثقافية.

هذه الممتلكات وحدها أم لا بد من توافر اتفاق عام على تمتع الممتلكات الثقافية بمثل هذه القيمة الفنية أو التاريخية ذات الطابع العالمي؟ وقد انقسم فقهاء القانون الدولي في الرأي إلى فريقين عندما حاولوا التوصل إلى إجابة على التساؤل المتقدم، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق في هذا الشأن. فقد تبني أنصار الفريق الأول نظرة ضيقة مفادها عدم تمتع أى ممتلك ثقافى بهذه القيمة الفنية أو التاريخية ما لم يكن هناك اتفاق عام على اعتباره متمتعاً بهذه القيمة. وعليه لا يتمتع أى ممتلك بالحماية استناداً لما له من قيمة فنية وتاريخية على النحو الذى تحدده الدولة التى يقع على أراضيها هذا الممتلك بل يتمتع بهذه القيمة فقط متى كان هناك اتفاق عام على المستوى الدولى بذلك. ويقدم أنصار هذا الفريق أمثلة على مثل هذا النوع من الممتلكات ذات الأهمية المعترف بها على مستوى دولى سواء أكانت ثابتة كآبى للهول والأهرامات بمصر أو تاج محل بالهند أو المدينة التاريخية بالمكسيك، أو ممتلكات منقولة كلوحة الموناليزا^١ وقد عارض غالبية الفقهاء - ويمثلون الاتجاه الثانى - الاتجاه المتقدم متبنين مفهومين واسعاً للممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية بموجب أحكام للقانون الدولى. فقد ذهب أنصار هذا الاتجاه - وبحق - إلى امتداد نطاق الحماية إلى كل

^١ النظر:

Green, L., *The Contemporary Law of Armed Conflict*, 1993, p. 145;
 Partsch, K., "Protection of Cultural Property", in Fleck, D., (ed.), *The Handbook of Humanitarian Law in Armed Conflicts*, 1995, p. 382;
 Rogers, A., *Law on the Battlefield*, 1996, p. 90;

الممتلكات الثقافية على النحو الذى تحدده الدول الأطراف فى الاتفاقية الواقع على أراضيها هذه الممتلكات طبقا للقواعد والمعايير الوطنية الخاصة بها.^١ وعليه تتمتع جميع الممتلكات الثقافية الثابتة والمنقولة بالحماية التى توفرها اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيان للممتلكات الثقافية فى فترات للنزاع المسلح متى كانت مدرجة على قوائم الممتلكات الثقافية، التى تعدها الدول الأطراف بالاتفاقية وبروتوكولها الإضافيين، وذلك إعمالا لأحكام القواعد الوطنية الخاصة بكل دولة وبغض النظر عما إذا كان هناك اتفاقا عاما على

^١ انظر:

Nahlik, S., "Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, The Hague 1954: General and Special Protection" in *Instituto Internazionale di diritto Umanitario, The International Protection of Cultural Property. Acts of Symposium Organized on the Occasion of the 30th Anniversary of the Hague Convention on the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflicts*, 1986, pp. 89, 95; Solf, W., "Cultural Property, Protection in Armed Conflict" in Bernhardt, R. (ed.), *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 9, 1986, p. 67; Pzyborowska-Klimczak, A., "Les Nations des 'bien culturels' et 'du patrimoine culturel mondial' dans le droit international", *P.Y.I.L.*, vol. 18, 1989-90, p. 53; Clément, E., "Le Concept de Responsabilité Collective de la Communauté Internationale pour la Protection des Bien Culturels dans les Conventions et Raccourcements de l'UNESCO", *R.B.D.I.*, vol. 26, 1993, p. 551; Toman, op. cit., 1996, pp. 49-50"; Sersic, M., "Protection of Cultural Property in Time of Armed Conflict", *Netherlands Yearbook of International Law*, vol. 27, 1996, p. 9; O'Keefe, R., "The Meaning of 'Cultural Property' under the 1954 Hague Convention", *N.I.L.R.*, vol. 46, 1999, p. 30.

المستوى الدولي نحو تمتع هذه الممتلكات بهذه القيمة التاريخية لو الأثرية.

ولاشك أن الأخذ بهذا المفهوم الموسع للممتلكات الثقافية يساعد على توسيع دائرة الحماية المقررة للممتلكات الثقافية، كما يساعد على تحديد ماهية الممتلكات الثقافية في ضوء ما تنص عليه المادة الأولى من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) حيث تنص على اعتبار الممتلكات الثقافية ذات "أهمية كبرى لتراث الشعوب الثقافي". وقد أشارت العبارة للمقدمة التساؤل عما إذا كان المقصود بذلك أن الممتلكات الثقافية ذات أهمية لكل الشعوب أم لكل شعب على حدى. والأخذ بالمفهوم الموسع على النحو المتقدم يؤكد على أن المرجعية في تحديد أهمية الممتلكات الثقافية تستند إلى إرادة الشعب الذى يقع الممتلك الثقافي على أرضه، وما إذا كان لهذا الممتلك أهمية كبرى في تراث هذا الشعب من عدمه، ومن ثم لا تتوقف عملية التقييم على مدى ما يتمتع به من أهميته بالنسبة لسائر الشعوب.

وعلاوة على تعريف للممتلكات الثقافية على النحو الولد باتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، عرفت المادة الثالثة والخمسون من البروتوكول الأول (١٩٧٧) والمادة السادسة عشر من البروتوكول الثانى (١٩٧٧) الممتلكات الثقافية بأنها "الأثار التاريخية والأعمال الفنية وأماكن العبادة التى تشكل التراث الثقافى أو الروحى للشعوب". كما استخدمت المادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨) عبارة "الأثار

التاريخية" للتعبير عن الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية فى فترات النزاع المسلح والتي يعد الاعتداء عليها جريمة من جرائم الحرب. وقد لاحظ بعض فقهاء القانون الدولى أن التعريف الخاص بالممتلكات الثقافية على النحو السابق ، وكذا الوارد بالبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية أوسع فى نطاقه من التعريف الوارد باتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الثانى. وعليه ذهب جانب من الفقهاء إلى القول بإمكانية تفادى الخلاف والتباين بين هذه التعريفات إذا ما لُتير ذلك عند وضع هذه النصوص موضع التطبيق العملى وذلك بتحديد أى من هذه الاتفاقيات الدولية ولجب للتطبيق بالنسبة لكل حالة من الحالات أو نزاع من المنازعات. وبالتالي يتوقف تحديد ماهية الممتلكات الثقافية حسب الاتفاقية الواجب تطبيقها على كل حالة على حدى استقلا عن غيرها من الحالات.^١ لما الغالبية العظمى من فقهاء القانون الدولى فقد ذهبت إلى القول بتطابق التعريفات الخاصة بالممتلكات الثقافية سواء باتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الثانى والتعريفات الخاصة بالممتلكات الثقافية الواردة فى البروتوكولين الإضافيين (١٩٧٧)، والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨). وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه

^١ انظر على سبيل المثال:

Desch, T., "Problems in the Implementation of the Convention from the Perspective of International Law", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, p. 17.

إلى القول بأن الهدف من وراء إدراج تعريف الممتلكات الثقافية في البروتوكولين الإضافيين (١٩٧٧) والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨) لم يكن إلا للتأكيد على أهمية حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، وليس بهدف المغايرة في تحديد مفهوم الممتلكات الثقافية المحمية في فترات النزاع المسلح. وعليه فالأمر في النهاية لا يعدو أن يكون تكراراً من واضعي هذه الوثائق الدولية لنفس المفهوم السائد للممتلكات الثقافية على النحو الذي أوردته اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).^١

وعلى الرغم من رجاحة الحجج التي أوردتها أنصار الرأي المتقدم بغية العمل على إزالة أي نوع من الشك حول ما إذا كان هناك تباين في مفهوم الممتلكات الثقافية بين اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وغيرها من الوثائق الدولية وأثر هذا التباين إن وجد، إلا أننا نرى أنه حتى وإن كان هناك تباين في تحديد ماهية الممتلكات الثقافية بين اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وغيرها من الوثائق الدولية المختلفة فيجب أن يفسر ذلك لصالح حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح عن طريق الأخذ بأوسع مفهوم ممكن لهذه الممتلكات. فمن جانبنا لا نرى ما يمنع من دمج هذه التعريفات جميعاً إذا كان من شأن ذلك توسيع دائرة الحماية

^١ انظر:

Sandoz, Y., and others (eds.), *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949*, 1987, para. 4844.

المقررة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح بحيث يشمل ذلك جميع الممتلكات الثقافية بما فى ذلك المواقع الأثرية والتاريخية والأعمال الفنية والمؤسسات الثقافية ومؤسسات الأعمال الخيرية وأماكن العبادة التى تتمتع بطابع لثرى وتاريخى.

المبحث الثانى

أحكام حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح

تتباين قواعد الحماية التى تتمتع بها الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح تبعاً لنوع ودرجة الحماية المقررة للممتلكات الثقافية. وبمراجعة ما جاءت به اتفاقية لاهأى (١٩٥٤) وبروتوكولها الثانى، يمكن أن نقف على ثلاثة أنواع لودرجات للحماية.

أولاً: الحماية العامة

تتمتع جميع الممتلكات الثقافية بشكل تلقائى بحماية عامة. حيث تقسم اتفاقية لاهأى (١٩٥٤) مسئولية الحماية بين الدول الأطراف حال نشوب النزاع المسلح، فتلتزم الدول الأطراف فى الاتفاقية بحماية ووقاية هذه الممتلكات عن طريق عدم تعريضها للعمليات العسكرية، أو منع الاعتداء على الممتلكات الثقافية الموجودة على أراضى الدول الأخرى. ويمثل الجانب الوقائى فى اتخاذ الدولة التى تقع على أراضيها الممتلكات الثقافية فى أوقات السلم التدابير اللازمة التى تراها مناسبة لوقاية هذه

الممتلكات فى حالة اندلاع العمليات العسكرية.^١ وتكفد لهذا الالتزام، نص البروتوكول الثانى (١٩٩٩) على قيام الدول الأطراف حال نشوب النزاع باتخاذ كل الإجراءات الممكنة لنقل الممتلكات الثقافية بعيدا عن أى هدف عسكري أو تجنب إقامة أهداف عسكرية على مقربة من هذه الممتلكات.^٢ أما الشق الثانى فهو خاص بتنفيذ الالتزامات التى تقرضها اتفاقية لاهى (١٩٥٤) على عاتق الدول الأطراف فى أى نزاع دولى. وعليه تلتزم الدولة الكائن على أراضيها الممتلكات الثقافية بالامتناع عن استخدامها أو الوسائل المخصصة لحمايتها أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف فى حالة نزاع مسلح، وبامتناعها عن أى عمل عدائى لإزائها،^٣ أى ألا تستخدم هذه الممتلكات لأغراض عسكرية. كما تلتزم الدولة الأخرى الطرف فى النزاع بالامتناع عن سلب أو نهب أو تبييد الممتلكات الثقافية ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عند اللزوم مهما كانت أساليبها، ومنع أو تجنب أى عمل عدائى يكون للهدف منه تخريب هذه الممتلكات. كذلك حظرت اتفاقية لاهى (١٩٥٤) الاستيلاء على الممتلكات الثقافية المنقولة الكائنة فى أراضي الدول الأخرى الأطراف فى النزاع، وكذا الامتناع عن اتخاذ أية تدابير انتقامية تمس الممتلكات الثقافية.^٤

^١ المادة الثالثة من اتفاقية لاهى (١٩٥٤).

^٢ المادة الثامنة من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

^٣ الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاقية لاهى (١٩٥٤).

^٤ المادة الرابعة من اتفاقية لاهى (١٩٥٤).

وقد جاء البروتوكول الثانى (١٩٩٩) مكملًا لبعض أوجه القصور التى شابت صياغة المادة الرابعة من اتفاقية لاهى (١٩٥٤). فلم تحدد المادة الرابعة درجة أو مكانة الشخص الذى يملك اتخاذ قرارا بتوجيه الهجوم على الممتلكات الثقافية فى حالة فقدانها للحماية العامة التى تتمتع بها استنادا إلى الضرورات العسكرية للقهرية، وكذا ما إذا كان يلزم إعطاء إنذار مسبق فعلى فى هذه الحالة من عدمه.^١ علاوة على ذلك فقد تضمن البروتوكول الثانى (١٩٩٩) الإشارة إلى عدد من الاحتياطات العامة الواجب أخذها فى الاعتبار من أطراف النزاع أثناء الهجوم بغية ضمان توفير الحماية العامة للممتلكات الثقافية. وتشمل هذه الاحتياطات بذل الأطراف كل ما فى وسعها عمليا للتحقق من أن الأهداف المزمع مهاجمتها ليست ممتلكات ثقافية محمية بموجب المادة الرابعة من اتفاقية لاهى (١٩٥٤)، واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم بهدف تجنب أى ضرر عارض قد يلحق بممتلكات ثقافية محمية بموجب نفس المادة، وحصر ذلك كلما أمكن فى أضيق نطاق ممكن، والامتناع عن اتخاذ قرار بشن أى هجوم قد يتسبب فى إلحاق أضرار عرضية مفرطة بممتلكات ثقافية مشمولة بالحماية العامة تتجاوز ما يتوقع أن يحققه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة. أخيرا قيام أطراف النزاع بالإبقاء أو وقف أى هجوم إذا اتضح أن الهدف منه يتمثل فى إلحاق الضرر بممتلكات ثقافية مشمولة بالحماية العامة، وأن الهجوم يتوقع

^١ انظر المبحث الثانى من الفصل الثالث.

منه إلحاق أضرار عرضية مفرطة بممتلكات ثقافية مشمولة بالحماية العامة تتجاوز ما يتوقع أن يحققه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.^١

كما تناولت المادة الثامنة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) الاحتياطات اللازمة اتخاذها لحماية الممتلكات الثقافية من آثار الأعمال العدائية، حيث تتطلب من أطراف النزاع القيام، بالقصى حد ممكن، بنقل الممتلكات المنقولة بعيداً عن الأهداف العسكرية أو العمل على توفير حماية كافية لها في موقعها، وتجنب إقامة أهداف عسكرية على مقربة من الممتلكات الثقافية.^٢

ثانياً: الحماية الخاصة

إلى جانب الحماية العامة، نصت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على جواز تمتع بعض الممتلكات الثقافية الثابتة أو المنقولة بحماية خاصة متى كانت لها "أهمية كبرى". وقد اشترطت المادة لثامنة شرطين موضوعيين لتمتع أى ممتلك ثقافى بالحماية الخاصة. الأول أن يكون الممتلك الثقافى واقعا على

^١ المادة السابعة من البروتوكول الثانى (١٩٩٩). وقد اقترح ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء مناقشة مشروع البروتوكول الثانى عدم تضمينه هذه المادة استناداً لشمول حكم المادة السابعة والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) التى تنظم الاحتياطات الواجب اتخاذها فى حالة الهجوم على الممتلكات المدنية بشكل عام بما فى ذلك الممتلكات الثقافية. ومع ذلك فقد ذهبت غالبية الدول المشاركة فى مناقشة مشروع البروتوكول الثانى إلى ضرورة التأكيد على هذه الاحتياطات صراحة فى صلب البروتوكول بغية توفير أقصى سبل لحماية للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح.

^٢ تماثل هذه الاحتياطات ما نصت عليه المادة لثامنة والخمسون من البروتوكول الأول (١٩٧٧).

مسافة كافية من أى مركز صناعى كبير أو أى هدف حربى هام يعتبر نقطة حيوية^١ أما الشرط الثانى فيتمثل فى عدم استعمال هذا الممتلك الثقافى لأغراض عسكرية.

ولا تتمتع الممتلكات الثقافية بالحماية الخاصة بشكل تلقائى بمجرد توافر الشروط سالفة الذكر، بل اشترطت الفقرة السادسة من المادة الثامنة على ضرورة قيد الممتلك الثقافى الذى ترغب الدولة الطرف فى الاتفاقية توفير الحماية الخاصة له فى "السجل الدولى للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة" الذى تشرف عليه منظمة اليونسكو. وتستلزم عملية التسجيل اتباع بعض الإجراءات الخاصة التى تشير إليها اللائحة التنفيذية المرفقة بالاتفاقية^٢.

ولجازت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من الاتفاقية وضع مخابى الممتلكات الثقافية تحت نظام الحماية الخاصة مهما كان موقعها إذا ما تم بناؤها بشكل لا يجعل من المحتمل أن تمس القنابل. كما أجازت الفقرة الخامسة من نفس المادة وضع الممتلكات الثقافية تحت نظام الحماية الخاصة إذا كانت هذه الممتلكات واقعة بجوار هدف عسكرى بشرط أن تتعهد الدولة الطرف فى الاتفاقية بعدم استعمال للهدف المذكور فى حالة

^١ اعتبرت المادة الثامنة من اتفاقية لاهاى (١٩٥٤) للمطارات أو محطات الإذاعة أو المصانع العاملة للدفاع الوطنى أو الموانئ أو محطات السكك الحديدية ذات الأهمية الكبرى أو طرق المواصلات الهامة من عداد الأهداف العسكرية الهامة التى تعتبر نقاط حيوية. تناولت المواد من الحادية عشر إلى السادسة عشر من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاى (١٩٥٤) لإجراءات اللائحة لتسجيل للممتلكات الثقافية على سجل للممتلكات المشمولة بالحماية الخاصة. انظر الملحق الثانى بهذا المؤلف.

نشوب نزاعا مسلحا، ولا سيما إذا كان الهدف ميناء أو محطة سكة حديد أو مطار. وتلتزم الدولة المعنية في هذا الصدد بتحويل حركة المرور عن هذا الهدف وأن تضع للتنظيم الخاص بهذا التحويل منذ وقت السلم.

أخيرا أجازت المادة الثانية عشر من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) امتداد نظام الحماية الخاصة إلى وسائل النقل التي تقوم بنقل الممتلكات الثقافية سواء داخل الإقليم أو إلى خارجه.^١ واشترطت لذلك أن يكون للنقل قاصرا على الممتلكات الثقافية، وأن تطلب ذلك الدولة الطرف صاحبة الشأن وفقا للشروط المنصوص عليها باللائحة التنفيذية المرفقة بالاتفاقية.^٢ وأجازت المادة الثالثة عشر من الاتفاقية وضع الشعار المميز على الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة إذا ما وجدت إحدى الدول الأطراف بالاتفاقية ضرورة نقل هذه الممتلكات على وجه السرعة كنشوب نزاع مسلح بشكل مفاجئ؛ وذلك متى كانت هناك استحالة لاتباع إجراءات التسجيل على النحو المشار إليه في اللائحة التنفيذية للاتفاقية. ومع ذلك حددت المادة الثالثة عشر ثلاثة شروط لاستخدام هذه الرخصة، يتمثل أولها في أن يكون النقل لدخل الإقليم حيث لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يتم وضع الشعار المقرر للحماية الخاصة في حالة النقل إلى خارج الإقليم دون

^١ انظر:

Prott, L., "Commentary" in *The Law of Naval Warfare: A Collection of Agreements and Documents with Commentaries*, 1988, p. 585; Stavrakis, op. cit., 1996, pp. 101 ff.

^٢ للمواد السابعة عشر إلى التاسعة عشر من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤). انظر: Nahlik، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

منح الحماية الخاصة له بشكل صريح. أما الشرط الثاني هو ألا يكون قد سبق للدولة للتقدم بهذا الطلب وقبول بالرفض. أخيراً يجب على الدولة في حالة استخدام شعار الحماية الخاصة في حالة نقل الممتلكات الثقافية دون اتباع إجراءات التسجيل العادية، أن يخطر الطرف المعادى، بقدر المستطاع، بهذا النقل.

وتتمتع الممتلكات الثقافية بالحماية الخاصة بمجرد القيد في "السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة". وعليه يتم وضع الشعار للمميز على هذه الممتلكات على النحو الذي قرره الاتفاقية وبما يفيد أن هذا الممتلك موضوع تحت نظام الحماية الخاصة.^١ وبناء على ذلك تتمتع الدولة للطرف في الاتفاقية والتي تقع للممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة على إقليمها عن استخدام هذه الممتلكات أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض عسكرية اعتباراً من تاريخ قيدها في هذا السجل. كما تلتزم الأطراف الأخرى في أي نزاع مسلح يدور على هذا الإقليم بالامتناع عن اتخاذ أي عمل عدائي نحو هذه الممتلكات.^٢

وتنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على تمتع الممتلكات الثقافية المشمولة بنظام الحماية الخاصة ووسائل النقل لهذه الممتلكات بالحصانة ضد الحجز والاستيلاء، إلا أن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على حق الزيارة والتفتيش لهذه الممتلكات للتأكد من التزام

^١ انظر في خصوص حالات وضوابط استخدام هذا الشعار المبحث الثالث من هذا الفصل.

^٢ المادة للتسعة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

الدول المعنية بكل الشروط التي قررتها الاتفاقية لإسباغ الحماية الخاصة على هذه الممتلكات.

وعلى الرغم من وضوح القواعد والأحكام التي قررتها اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) لشمول الممتلكات الثقافية بنظام الحماية الخاصة، إلا أن ذلك لم يمنع من طرح بعض الأسئلة في ضوء التجارب العملية. فمن ناحية ثار التساؤل عن المعيار اللازم لتباعه لتحديد "الأهمية الكبرى"، وهل يتوقف - كما انتهينا من قبل - على درجة تقدير شعب الدولة الواقع على إقليمها الممتلك الثقافي^١. ونستدل على هذا الرأي بما قرره البروتوكول الثاني (١٩٩٩) لشمول الممتلكات الثقافية بالحماية المعززة، حيث تطلب أن تكون الممتلكات الثقافية على درجة أكبر من الأهمية عما تتمتع به الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة، لذلك اشترط لوضع ممتلك ثقافي ما تحت نظام الحماية المعززة أن يكون "على أكبر جانب من الأهمية بالنسبة إلى البشرية"^٢.

ومن ناحية أخرى ثير التساؤل عن تحديد المقصود بعبارة أن تكون الممتلكات الثقافية واقعة على "مسافة كافية من أي مركز صناعي كبير أو أي هدف حربي هام يعتبر نقطة حيوية"، كشرط لازم لتمتع الممتلكات الثقافية بالحماية الخاصة. وفي محاولة للرد على التساؤل المتقدم فأننا نشارك غالبية فقهاء القانون الدولي في رأيهم للقائل بأنه نظرا لغياب معيار

^١ انظر المبحث الأول من هذا الفصل.

^٢ انظر بالنسبة للشروط الخاصة بالحماية المعززة كما قررتها المادة العاشرة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩)، البند ثالثا من هذا المبحث.

واضح ومحدد سواء فى الاتفاقية أو اللوائح التنفيذية المرفقة بها المقصود من هذه العبارة، فإنه يجب أن يكون تحديد هذه المسافة بالنظر الظروف كل حالة وذلك تبعاً للأوضاع السائدة بشأن كل نزاع من النزاعات المسلحة.^١ ولأنك أن الهدف من وراء تقرير نظام الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح كان لإضفاء أكبر قدر من الحماية لهذه الممتلكات والعمل على تقليل فرص نهب أو تدمير هذه الممتلكات حتى ولو بشكل عرضى. إلا أنه من المؤسف أن نلاحظ فى ضوء التجربة العملية أن هذا النظام لم يحقق الأهداف المرجوة منه حيث لم يتم حتى الآن تسجيل إلا عدداً ضئيلاً جداً من الممتلكات الثقافية سواء الثابتة أو المنقولة بالسجل الخاص بالممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة والمودع بمنظمة اليونسكو.^٢ وترجع أسباب ذلك فى رأينا إلى طول وتعقد الإجراءات اللازمة

^١ انظر:

Nahlik, S., *Protection of Cultural Property, in International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988, p. 208.

^٢ تم منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٥٦، قيد الممتلكات التالية فى سجل الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة:

- دولة الفاتيكان فى مجموعها (١٩٦٠)،
- مخبأ ألت أوسى بالنمسا (١٩٦٩)،
- ستة مخابئ للممتلكات الثقافية فى هولندا (١٩٦٩). وقد طلبت هولندا عام ١٩٩٤ شطب ثلاثة منها،
- مخبأ لوبر ريدر ستولن المركزى بألمانيا (١٩٧٨). انظر تفصيلاً:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, p. 2; Hladik, J., "UNESCO's activities for the Implementation and Promotion of the 1954 Hague Convention for the Protection of

للقيد في السجل، علاوة على غموض بعض العبارات التي استخدمتها الاتفاقية كعبارة "المسافة الكافية" التي أثار الجدل بين متخذي القرار في الدول الأطراف في الاتفاقية حيث لا يوجد تفاه عام على قبول معيار واحد لتحديد المقصود من هذه العبارة. بالإضافة إلى ما تقدم فقد لاحظ البعض أن شمول الممتلكات الثقافية بالحماية الخاصة يحمل في طياته خطورة شديدة على الممتلكات الثقافية ذات الأهمية الكبرى حيث أن تمييز هذه الممتلكات بشعار خاص يجعلها هدفا واضحا للأطراف المتنازعة لتوجيه الهجوم على هذه الممتلكات، ولا سيما في ظل غياب النصوص الخاصة بالمسؤولية الجنائية الفردية. أخيرا فقد لاحظ بعض الفقهاء ضعف الحماية المقررة للممتلكات المشمولة بالحماية الخاصة إذا ما قورنت بالحصانات المقررة للممتلكات الثقافية المتمتعة بالحماية العامة. فطبقا لهذا الرأي لا يجوز توجيه أى عمل عدائى ضد الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية العامة إلا إذا كان ذلك لاعتبارات عسكرية قهرية بينما تفقد الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة الحصانة المقررة لها ومن ثم يمكن توجيه الأعمال العدائية ضدها متى أخل أحد الأطراف المتنازعة بالتزامه عن الامتناع باستعمال هذه الممتلكات أو الأماكن المجاورة لها مباشرة لأغراض عسكرية حتى ولو لم تكن هناك ضرورات عسكرية قهرية على نحو مماثل لما هو

Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Two Protocols", in Dutli and others (eds.), op. cit., p. 66.

مطلوب بالنسبة للحماية العامة.^١ وقد دفعت هذه النتيجة والأسباب الكامنة ورائها العديد من فقهاء القانون الدولي المعنيين بحماية الممتلكات الثقافية إلى المطالبة بضرورة إيجاد نظام بديل لإسباغ الحماية المنشودة بشكل فعال للممتلكات الثقافية التي تتمتع بأهمية كبرى في حالة نشوب النزاعات المسلحة. لذلك جرى التفكير في صياغة بروتوكول ثان لاتفاقية لاهاي وتضمنه أحكاما أكثر وضوحا وتبسيطا بغية توفير الحماية المنشودة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، ووالى ذلك إلى تضمين البروتوكول الثانى (١٩٩٩) نظاما جديدا للحماية والمعروف بنظام الحماية المعززة.

^١ انظر:

Desch, op. cit., 2002, p. 19; Hamel, P., "The Second Protocol to the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, p. 120.

نعتقد أن هذا السبب من أسباب عدم فعالية نظام الحماية الخاصة محل نظر. فمقارنة نظام الحماية الخاصة بالحماية العامة يجب أن تكون في ضوء نصوص اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) بشكل عام، ويجب أن نضع في اعتبارنا عند القيام بهذه المقارنة الروح العامة للاتفاقية. ومن جانبنا نرى أن تجريد الممتلكات الثقافية من الحماية الخاصة نتيجة خرق أحد أطراف النزاع للشروط اللازمة توافرها لإسباغ هذا النوع من الحماية يجب أن ينحصر عند هذا الحد ولا يجرد هذه الممتلكات من الحماية العامة المكفولة لكل الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح وذلك على النحو الذى تقرره الاتفاقية بشكل عام لاي ممتلك ثقافى.

ثالثاً: الحماية المعززة

حددت المادة العاشرة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) الشروط الموضوعية اللازمة لوضع أى ممتلك ثقافى تحت نظام الحماية المعززة. وتتمثل هذه الشروط فيما يلى:

(١) أن تكون هذه الممتلكات تراثاً ثقافياً على أكبر درجة من الأهمية بالنسبة للبشرية،

(٢) أن تكون هذه الممتلكات محمية بتدابير قانونية وإدارية مناسبة على الصعيد الوطنى على نحو يعترف لها بقيمتها الثقافية والتاريخية الاستثنائية وتكفل لها أعلى مستوى من الحماية،

(٣) ألا تستخدم لأغراض عسكرية أو كدرع لوقاية مواقع عسكرية، وإن يصدر الطرف الذى يتولى أمر مراقبتها إعلاناً يؤكد على أنها لن تستخدم على هذا النحو.

ويمكن تصنيف الشروط سالفة الذكر إلى طائفتين: الطائفة الأولى هى شروط لازمة للتقيد واستمرار بقاء الممتلك الثقافى مقيداً بالسجل، بينما الطائفة الثانية تتعلق بالشروط غير اللازمة لتقيد الممتلكات الثقافية فى السجل ولتأجيل تولفها فى مرحلة لاحقة لاستمرار قيد هذه الممتلكات فى السجل. ويتضح ذلك من نص الفقرة الثامنة من المادة الحادية عشر، ونص المادة الثانية والثلاثين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩). فقد نصت الفقرة الثامنة من المادة الحادية عشر على جواز إدراج الممتلكات الثقافية - استثناء - على قائمة الحماية المعززة إذا ما تحققت لجنة حماية الممتلكات الثقافية

فى فترات النزاع المسلح بأن الطرف الطالب لإدراج الممتلكات الثقافية على القائمة لا يستطيع الوفاء بالشروط الواردة بالفقرة الفرعية (ب) من المادة العاشرة. وبعبارة أخرى يمكن لآى دولة طلب إدراج ممتلك ثقافى على قائمة الحماية المعززة على الرغم من عدم اتخاذ الدولة للتدابير القانونية والإدارية المناسبة على الصعيد الوطنى على النحو الذى يسبغ على هذه الممتلكات قيمتها الثقافية والتاريخية الاستثنائية ويكفل لها أعلى مستوى من الحماية. وقد أكدت الفقرة الأولى من المادة الثانية والثلاثون هذا الاستثناء حيث أجازت للدول الأطراف أن تطلب من لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، والتي يتم تأسيسها بموجب المادة الرابعة والعشرين من ذات البروتوكول،^١ بالمساعدات الدولية من "أجل الممتلكات الثقافية المشمولة بحماية معززة، وذلك فيما يتعلق بإعداد ... القوانين والأحكام الإدارية والتدابير المشار إليها فى المادة ١٠".

ومما تقدم يتضح أن البروتوكول الثانى (١٩٩٩) يسمح بإدراج الممتلكات الثقافية على قائمة الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية المعززة على الرغم من عدم تبنى الدولة الطرف - التي تطلب إدراج الممتلك الثقافي تحت نظام الحماية المعززة - للتدابير القانونية والإدارية المناسبة على الصعيد الوطنى على النحو الذى يضمن الاعتراف لهذه الممتلكات بقيمتها الثقافية والتاريخية الاستثنائية ويكفل لها أعلى مستوى من الحماية. ومع ذلك نرى انه وإن كان هذا الشرط غير لازم لطلب التقيد إلا أنه شرط ضرورى لبقاء

^١ انظر تفصيلا فى خصوص دور هذه اللجنة لمبحث الرابع من الفصل الرابع.

الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة. وعليه فإن عدم وفاء الدولة بهذا الشرط فى مرحلة ما بعد قيد للممتلك على قائمة الحماية المعززة قد يؤدى إلى شطبها من على هذه القائمة. وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشر من البروتوكول الثانى (١٩٩٩) حيث نصت على حق لجنة الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح فى أن تعلق حماية الممتلكات الثقافية المدرجة على القائمة، أو تلغى هذه الحماية عن طريق حذفها من القائمة، عندما تنقد الممتلكات الثقافية أى من الشروط والمعايير الواردة بالمادة العاشرة. وأعمالا بالفقرة الأولى من المادة الثانية والثلاثين يجب على الدولة الطرف أن تطلب من لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، بعد إدراج للممتلك الثقافى على القائمة، للحصول على المساعدات الدولية اللازمة لإعداد القوانين والأحكام الإدارية والتدابير التى تشير إليها المادة العاشرة.

علاوة على ما تقدم، أجاز البروتوكول الثانى (١٩٩٩) إدراج الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة على الرغم من عدم تحقق للشروط اللازم توافرها لطلب ذلك حيث أجاز البروتوكول لآى طرف من أطراف للنزاع، فى حالة نشوبه، أن يطلب - مستندا إلى حالة الطوارئ - شمول الممتلكات الثقافية التى تخضع لولايتها أو مراقبتها بنظام للحماية المعززة.^١ وبالإضافة إلى الشروط الموضوعية سالفة الذكر، حددت المادة الحادية عشر من البروتوكول الثانى (١٩٩٩) الشروط الإجرائية اللازمة لإدراج

^١ للفقرة التاسعة من المادة الحادية عشر من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

ممتلكا ثقافيا ما على قائمة الممتلكات الثقافية ذات الحماية المعززة. فمن ناحية أولى يجب على الدولة الطرف الراغبة فى وضع أى ممتلك ثقافى تحت نظام الحماية المعززة التقدم بطلب كتابى إلى لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، على أن يتضمن هذا الطلب جميع المعلومات الضرورية ذات الصلة بالشروط الواردة بالمادة العاشرة من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).^١ كما يجب من ناحية أخرى، أن يتم التقدم بطلب إدراج الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة من جانب الدول الأطراف التى لها اختصاص أو حق مراقبة الممتلكات الثقافية.^٢ وقد أكدت الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشر على عدم إخلال طلب إدراج الممتلكات الثقافية الواقعة على أراضى أى دولة من سيادتها أو ولايتها عليها، كما لا يخل بأى حال من الأحوال بحقوق أطراف للنزاع.

ويتم إدراج للممتلكات الثقافية على قائمة الحماية للمعززة سواء فى الظروف العادية أو الطارئة بموجب قرار يصدر عن لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح.^٣ ويرمل مدير عام اليونسكو دون إبطاء

^١ الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

^٢ قد يكون تقدم الدولة الطرف التى لها اختصاص أو حق مراقبة الممتلكات الثقافية بطلب لإدراجها على قائمة الحماية المعززة بناء على رغبة أو بناء على دعوة من لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. انظر تفصيلا المبحث الرابع من الفصل الرابع.

^٣ انظر فى خصوص ودور اللجنة والإجراءات اللازمة اتباعها والشروط اللازم استيفائها لإدراج الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة سواء فى الظروف العادية أو حالات الطوارئ، المبحث الرابع من الفصل الرابع.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى جميع الدول الأطراف، إشعاراً بأى قرار تتخذه اللجنة بإدراج أى ممتلك ثقافى على القائمة.

وتتمتع الممتلكات الثقافية بالحماية المعززة فور صدور قرار إدراجها على القائمة بواسطة لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات للنزاع المسلح.^١ وبمجرد صدور القرار بإدراج ممتلك ثقافى ما على قائمة الحماية المعززة تلتزم الدول الأطراف حال دخولها فى نزاع ما بالامتناع عن استهداف الممتلكات الثقافية المشمولة بحماية معززة سواء بالهجوم عليها أو استخدامها أو الاستعانة بمناطق مجاورة لها مباشرة فى دعم العمل العسكرى.^٢

وقد عالج البروتوكول الثانى (١٩٩٩) حالة تمتع ممتلك ثقافى معين بحماية خاصة طبقاً لأحكام اتفاقية لاهى (١٩٥٤)، وفى ذات الوقت تم إدراجها على قائمة الحماية المعززة، حيث نصت المادة الرابعة من البروتوكول الثانى (١٩٩٩) على تغليب أحكام الحماية للمعززة على أحكام الحماية الخاصة. ولاشك أن تطبيق هذا الحكم سوف يؤدى إلى لندثار نظام الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية فى فترات للنزاع المسلح .

^١ الفقرة العاشرة من المادة العاشرة من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

^٢ المادة الثالثة عشر من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

المبحث الثالث

الشعار المميز للممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية

تعود فكرة تمييز الممتلكات الثقافية بغية حمايتها في فترات النزاع المسلح إلى إعلان بروكسل (١٨٧٤)، وتقنين لكسفورد (١٨٨٠) واتفاقية لاهاي (١٨٩٩) واتفاقية لاهاي (١٩٠٧). فقد تطلبت كل هذه الوثائق ضرورة وضع شعارا مميزا على الممتلكات الثقافية مع أخطار قوات الأعداء ببيانات عن هذا الشعار. وقد حذبت اتفاقية (١٩٠٧) شكل الشعار، حيث يأخذ شكل علم مكون من مربع أبيض وأسود. كما جاءت اتفاقية واشنطن ١٩٣٥ متضمنة نصا يتعلق بتمييز الممتلكات الثقافية عن طريق وضع شعارا عليها عبارة عن علم أبيض يتوسطه دائرة حمراء.

وقد حرص واضعوا اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على الإبقاء على فكرة الشعار المميز لتسهيل تعرف الأفراد القوات المسلحة على الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. كما أجازت استخدام الشعار المميز لتعيين الأشخاص القائمين على حماية الممتلكات الثقافية.^١

ويتمثل الشعار الذي أخذت به الاتفاقية في شكل درع مدبب من أسفل مكون من قطاعات منفصلة ذات أزرق وأبيض (مكون من مربع أزرق

^١ المادة السابعة عشر من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

اللون يحتل إحدى زواياه القسم المدبب الأسفل ويقع فوق للمربع مثلث أزرق اللون، وكلاهما يحدده مثلثا أيضا من كل جانب).^١

وقد ميزت الاتفاقية بين الأحكام الخاصة بوضع الشعار المميز على الممتلكات الثقافية. فقد اعتبرت وضع الشعار المميز على الممتلكات المشمولة بالحماية العامة أمرا جوازيا،^٢ بينما اعتبرت وضع الشعار المميز على الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة أمرا وجوبيا.^٣ ويتم وضع الشعار المميز على الممتلكات المشمولة بالحماية العامة مرة واحدة، ويتم وضع الشعار مكررا ثلاث مرات على الممتلكات المنقولة والمشمولة بالحماية الخاصة وكذا على وسائل المواصلات التي تقوم بنقل الممتلكات الثقافية.

وأيا ما كان الأمر فإن القرار الخاص بتحديد مكان ومدى وضوح الشعار المميز يعود إلى تقدير السلطات المختصة. ويمكن استخدام هذا الشعار من خلال أوجه مختلفة، ك لصق الشعار على الممتلكات الثقافية أو وضع علم يحمل هذا الشعار بجوار الممتلكات الثقافية.

ومن الناحية العملية قامت عدد من الدول بإبلاغ اليونسكو باستخدام الشعار المميز، على سبيل المثال: سويسرا والنمسا وهولندا وبولندا. علاوة على ذلك قامت منظمة اليونسكو بناء على دعوة بعض الدول التي كانت تتعرض لأزمات داخلية أو منازعات دولية بالمساعدة في وضع هذا الشعار على

^١ انظر الملحق الخامس بهذا المؤلف.

^٢ المادة السادسة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

^٣ المادة العشرة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

عدد من الممتلكات الثقافية التي تتمتع بأهمية خاصة. مثال ذلك استجابة اليونسكو لدعوة كمبوديا لتسهيل وضع الشعار المميز على بعض الممتلكات الثقافية التي تتمتع بأهمية تاريخية لأن فترة عدم الاستقرار السياسي التي تعرضت لها البلاد عام ١٩٧٠^١. وفي عام ١٩٨٩ قامت السلطات المعنية في يوغسلافيا السابقة بإخطار منظمة اليونسكو بوضع الشعار المميز على عدد من الممتلكات الثقافية التي تساهل الحماية.^٢

ولم يتضمن البروتوكول الثاني (١٩٩٩) أى نص يتعلق بالشعار المميز الذي يمكن وضعه على الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية المعززة. وعليه فمن المتوقع أن تكون هذه المسألة محل بحث وتقرير من جانب لجنة الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح بعد دخول البروتوكول الثاني (١٩٩٩) حيز النفاذ. ونرى أن هذه اللجنة هي ائصح للهيئات التي يمكن لها تقرير مثل هذا الأمر سواء بالموافقة على استخدام الشعار الوارد بالمادة السادسة عشر من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) أو أن تقرر استخدام شعار جديد لتمييز الممتلكات الثقافية المشمولة بنظام الحماية المعززة.

^١ انظر:

Clement, E., "Some Recent Practical Experience in the implementation of the 1954 Hague Convention", *I.J.C.P.*, vol. 3, 1994, pp. 14-15.

^٢ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1989, note 4, p. 39.

الفصل الثانی

نطاق تطبیق أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية فی فترات النزاع المسلح

یبدو من الأهمية بمكان تحديد نطاق سريان أحكام حماية الممتلكات الثقافية فی فترات النزاع المسلح على النحو الذى تضمنته اتفاقية لاهای (١٩٥٤) وبروتوكولاتها الإضافیان. ويمكن القول بامتداد أحكام الحماية إلى فترات النزاع المسلح سواء أكان نزاعا مسلحا دولیا بالمفهوم التقليدى أو نزاعا مسلحا ذى طابع غیر دولى علاوة على فترات الاحتلال.

المبحث الأول

النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولى

النزاعات المسلحة التى تنشأ بین الدول هی المظهر التقليدى للحروب، ومن ثم فقد انحصر تطبیق قواعد قانون الحرب لفترة طويلة على مثل هذا النوع من المنازعات.^١ وقد لکدت المادة الثامنة عشر من اتفاقية لاهای (١٩٥٤) على انطباق الأحكام الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية فی حالة إعلان حرب، أو عند نشوب أى نزاع مسلح بین طرفین أو أكثر من الدول أطراف الاتفاقية حتى ولو لم تعترف أى دولة من أطراف النزاع

^١ انظر: الأستاذ الدكتور/ حامد سلطان، الأستاذة الدكتورة/ عائشة راتب، الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، القانون الدولى العام، ١٩٨٧، ص ٧٧٢ وما بعدها. أيضا: Green, L., op. cit., 2000, pp. 54 f., 317.

بوجود حالة الحرب. ومن ثم فإن أحكام الاتفاقية تنطبق حتى ولو لم تعترف جميع الأطراف بوجود حالة الحرب متى نشب النزاع فيما بينهم.^١ كما تنطبق أحكام الحماية إذا ما وقع النزاع المسلح بين دولتين وإن لم تعترف أحدهما بالدولة الأخرى. ولخيرا تنطبق أحكام الاتفاقية فى المنازعات المسلحة التى تدور بين دولة طرف فى الاتفاقية ودولة غير طرف متى أعلنت الأخيرة قبول أحكام الاتفاقية واستمرت فى تطبيقها.^٢ ولا يرتبط تطبيق أحكام الحماية بضرورة مرور فترة زمنية معينة على اندلاع العمليات العسكرية، وإما تمتع جميع الممتلكات الثقافية بالحماية المقررة لها فور نشوب النزاع بين أطرافه.

للمبحث الثانى

لنزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولى

أثبتت الدراسات التاريخية أن أكثر من نصف المنازعات التى شهدها العالم فى الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و ١٩٤٥ كانت منازعات ذات طابع غير

^١ برر أنصار هذا رأى أن الهدف من الاتفاقية هو حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح وليس حماية مصالح الدول الأطراف فى النزاع. انظر: William, S., op. cit., p. 43.

^٢ الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشر من اتفاقية لاهى (١٩٥٤). ولأشك أن هذه الفقرة تضمن حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح حيث تكفى بإعلان الدولة غير الطرف بالاتفاقية لقبولها تنفيذ أحكام حماية الممتلكات الثقافية إذا ما رلت ضرورة لذلك وكانت غير قادرة طبقا للظروف السائدة فى حينه للانضمام للاتفاقية.

دولى أو منازعات ذات طبيعة مختلطة.^١ وقد لاحظ البعض أن المنازعات الداخلية تتطوى على مزيد من الحقد والضرروة إذا ما تمت مقارنتها بالمنازعات المسلحة الدولية.^٢ لذا حرصت قواعد للقانون الدولى الإنسانى منذ وضع اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩) على امتداد قواعد الحماية إلى كل من النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولى وغير الدولى على حد سواء.^٣ ولم تكن هذه الحقائق غائبة على القائمين بصياغة قواعد حماية

^١ انتهت دراسة أعدها أحد المتخصصين عن الحروب التى شهدتها الجماعة الدولية فى هذه الفترة عن النتائج التالية: مائة وسبع وثلاثون نزاعا دوليا، ومائة لثنى عشر نزاعا داخليا وثلاثة وثلاثون نزاعا مختلطا. انظر:

Little, R., *Intervention: External Involvement in Civil Wars*, 1975, p. 202; Desch, op. cit., 1998, p. 104.

وقد لاحظ البعض زيادة الاهتمام بحماية الممتلكات الثقافية بالنسبة للمنازعات غير ذات الطابع الدولى منذ اندلاع الثورة الفرنسية. فقد تم خلال فترة هذه الثورة تجريد مدينة فرساي من كل الممتلكات الثقافية بواسطة الثوار ونقلها إلى باريس. انظر: Poulos، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ١٠.

^٢ انظر: الأستاذ الدكتور/ حامد سلطان، الأستاذة الدكتورة/ عائشة راتب، الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين علمر، القانون الدولى العام، ١٩٨٧، ص ٧٧٣ وما بعدها.

^٣ راجع فى ذلك نص المادة الثالثة المشتركة باتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩). انظر التعليق على هذه المواد: الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى يونس، مرجع سابق، ١٩٨٩، ص ٢٢٤ وما بعدها. ايضا:

Abi-Saab, G., "Conflict of a Non-International Character", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988, pp. 219 ff.; McCoubrey, H., and White, N., *International Law and Armed Conflict*, 1992, pp. 317 ff.; Gasser, H., *International Humanitarian Law: An Introduction*, Separate Print from Hans Haug, Humanity for All, The International Red Cross and Red Crescent Movement, 1993, pp. 66 ff.; Green, op. cit, 2000, p. 318 ff.

ومع ذلك لا ينكر فقهاء القانون الدولى مدى صعوبة وتعقيد وضع تعريف للنزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولى. ومع ذلك فمن المستقر عليه بصفة عامة أن النزاع المسلح ذا الطابع غير الدولى أوسع فى مفهومه ودلالته من الحرب الأهلية، كما أن هذا المفهوم يمتد إلى

الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. فقد جاء تقييد ليبير مقررًا حماية جميع هذه للممتلكات واعتبارها جميعًا من قبيل الممتلكات الخاصة التي لا يجوز الاستيلاء عليها في الحروب بما في ذلك الحروب ذات الطابع غير الدولي.^١

وقد استقر هذا الاتجاه في أذهان القائمين على صياغة مشروع اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، حيث نصت المادة التاسعة عشر من الاتفاقية على قيام كل طرف في نزاع غير ذي طابع دولي بتطبيق الأحكام الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية على النحو الوارد بالاتفاقية متى نشب هذا النزاع على أراضي إحدى الدول الأطراف بالاتفاقية.^٢ وقد حثت المادة التاسعة عشر من الاتفاقية الأطراف المتنازعة على عقد اتفاقات خاصة تضمن بموجبها تطبيق أحكام الاتفاقية بشكل كلي أو جزئي. وبغية تشجيع الأطراف المتنازعة على حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح ذي الطابع غير الدولي، نصت للفقرة الرابعة من المادة التاسعة عشر من

حروب التحرير الوطنية. انظر: الأستاذ الدكتور/ حامد سلطان، الأستاذة الدكتورة/ عائشة راتب، الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، ١٩٨٧، ص ٧٩٤ وما بعدها. الأستاذ الدكتور/ أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ٦٣٠ وما بعدها.

^١ انظر:

Merryman, J. and Elisen, A., *Law Ethics and Visual Arts*, 2, 1987, p. 14; Poulos, op. cit., 2000, p. 13.

^٢ انظر:

Toman, J., "La Protection des Bien Culturels en Cas de Conflit Armé Non International" in Walter, H., and others (eds.), *Im Dienst an der Gemeinschaft*, 1989, pp. 317 ff.

اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على عدم تأثير تطبيق أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية، عند تطبيقها على المنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، على الأوضاع القانونية للأطراف المتنازعة.

وبالرغم من كل ما تقدم، لم تقدم الاتفاقية تعريفاً للمنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي، وعليه فإن تحديد ذلك يعد أمراً متروكاً للقواعد العامة في القانون الدولي.

وقد أكدت المادة السادسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٧٧) على حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع ذي طابع غير دولي، فحظرت ارتكاب أى أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل للتراث الثقافي أو الروحي للشعوب، وكذا استخدام هذه الممتلكات في دعم أى مجهود حربي.

وقد عكست المادة الثالثة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة هذا الاتجاه حيث نصت على امتداد انطباق أحكام النظام الأساسي على جميع أنواع المنازعات سواء للدولية منها أو غير الدولية.^١ كما أكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨، على امتداد اختصاص

^١ انظر:

Abtahi, H., "The Protection of Cultural Property in Times of Armed Conflict: The Practice of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia", *H.H.R.J.*, vol. 14, 2001, pp. 10 ff.

المحكمة للنظر فى جرائم الحرب سواء أكانت هذه الجرائم قد ارتكبت فى نزاع ذا طابع دولى أو غير دولى.^١

وقد أثبتت التجربة العملية نتيجة ما شهدته البشرية من انتهاكات، ارتكبت ضد الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع ذى الطابع غير الدولى، عدم كفاية نص المادة التاسعة عشر من اتفاقية لاهائ (١٩٥٤) وكذلك الحال بالنسبة للمادة السادسة عشر من البروتوكول الثانى (١٩٧٧) فى توفير وكفالة الحماية المنشودة للممتلكات الثقافية. لذا عمل واضعو البروتوكول الثانى (١٩٩٩) على محاولة صياغة قواعد وأحكام جديدة تكفل توفير الحماية المنشودة للممتلكات الثقافية بالنسبة لهذا النوع من المنازعات المسلحة وبما يضمن تطبيق هذه القواعد والأحكام من جانب أطراف مثل هذه المنازعات حتى وإن لم يتمتعوا بصفة الدولة أو إذا ما كانوا يشكلون قوات غير نظامية. وقد نصت المادة الثانية والعشرون من البروتوكول الثانى (١٩٩٩) على انطباق أحكام الحماية للممتلكات الثقافية بالنسبة لآى نزاع مسلح لا يتسم بالطابع الدولى يقع داخل أراضي أحد الأطراف لهذا البروتوكول. ويلتزم أطراف مثل هذه المنازعات بأحكام البروتوكول، سواء أكانوا دولاً أطراف فى البروتوكول، أو مجموعات تابعة لدول أطراف فى هذا البروتوكول وإن لم يتم الاعتراف بهم طبقاً للأحكام والقواعد العامة بالقانون

^١ يعتبر الاعتداء على الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، طبقاً لنص المادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، جريمة من جرائم الحرب.

الدولى، وعلى الرغم من عدم كونهم - فى حد ذاتهم - أطرافا فى البروتوكول.^١

ولم يتضمن البروتوكول الثانى (١٩٩٩) - شأنه فى ذلك شأن اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) - الإشارة إلى تعريف المنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولى. إلا أنه، مع ذلك وبغية التوضيح، نص البروتوكول صراحة على استبعاد بعض الأحداث التى يمكن أن ترتكب على أراضى أى دولة طرف فيه من تطبيق أحكامه عليها. فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرون من البروتوكول الثانى (١٩٩٩) على عدم تطبيق أحكام البروتوكول على أوضاع الاضطرابات والتوترات الداخلية، مثل أحداث الشغب وأعمال العنف المنعزلة والمتفرقة وغيرها من الأعمال المماثلة. ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى أنه على الرغم من عدم تعريف البروتوكول للنزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولى إلا أنه حدد بشكل غير مباشر مفهوم المنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولى

^١ تم استخدام كلمة طرف Party فى صياغة نصوص البروتوكول المختلفة. وقد عرفت المادة الأولى كلمة "طرف" بالدولة الطرف فى هذا البروتوكول. ومع ذلك يجب ألا يخلق هذا التعريف أى مشاكل عند تطبيق أحكام البروتوكول بالنسبة للمنازعات ذات الطابع غير الدولى حيث اتفقت الدول خلال الجلسة الختامية للمؤتمر الدبلوماسى الخاص بتبنى البروتوكول الثانى (١٩٩٩)، على أن المقصود من كلمة طرف هى الدول الأطراف فى هذا البروتوكول علاوة على أية مجموعات تنتمى إلى الدول الأطراف فى هذا البروتوكول إلا أن ذلك لا يمتد إلى الدول أو المجموعات التى تنتمى إلى الدول غير الأطراف بالبروتوكول. لذلك تم التمييز عند صياغة العديد من نصوص البروتوكول بين كلمة Party مستخدمين فى ذلك حرف الـ (P) وكلمة party مستخدمين فى ذلك حرف الـ (p). الأولى (upper case) للدلالة على الدول الأطراف فى البروتوكول بما فى ذلك المجموعات التابعة لها، والثانية للدلالة على الدول غير الأطراف فى البروتوكول.

حيث استبعد من دائرتها لوضاع الاضطرابات والتوترات الداخلية. ولم يضع البروتوكول الثاني أمثلة محددة لمثل هذه الأوضاع وإنما قدم عددا من الأمثلة لهذه الأوضاع التي تشكل مظهرا من مظاهر أعمال الشغب والعنف المنعزلة والمتفرقة. وقد ترك للبروتوكول الثاني (١٩٩٩) للدول الأطراف حرية تقدير ما إذا كان عملا معينا يدخل تحت نطاق لوضاع الاضطرابات والتوترات الداخلية من عدمه، حيث استخدم عبارة "وغيرها من الأعمال المماثلة" في نهاية الفقرة الثانية.

المبحث الثالث

فترات الاحتلال

لم يقتصر نطاق الحماية الوارد باتفاقية لاهاي وبروتوكولها (١٩٥٤) على فترات للنزاع المسلح بمفهومه التقليدي، بل من الملاحظ امتداد هذا النطاق لفترات الاحتلال، سواء كان احتلالا كليا أو جزئيا، حتى وإن لم توجه قوات الاحتلال بأعمال المقاومة^١. ويرجع امتداد نطاق الحماية لفترات الاحتلال إلى ما شهنته البشرية من قيام قوات الاحتلال في العديد من مناطق العالم بنهب وتدمير والاستيلاء على الممتلكات الثقافية بصورها المختلفة والموجودة على الأراضي التي تحتلها^٢. لذا تضمنت اتفاقية لاهاي

^١ من الملاحظ في هذا الشأن أن اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) تبعت مفهوما واسعا للاحتلال الحربي بنفس القدر الذي تبنته اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩).

^٢ انظر على سبيل المثال:

Hajiyev, H., "Seizure and Destruction of Azerbaijani Cultural Heritage in the Territories Occupied by Armenian Forces" in

(١٩٥٤) وبيروتكولاهما الإضافيان عدد من القواعد التي تلزم قوات الاحتلال بحماية الممتلكات الثقافية^١.

وقبل التطرق إلى قواعد وأحكام الحماية المقررة بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبيروتكوليهما الإضافيين، لعله من المهم أن نشير إلى المقصود بالاحتلال الحربي. ويتطلب إسباغ وصف الاحتلال الحربي على حالة ما وجوب توفر عناصر معينة تتمثل في قيام حالة حرب أو نزاع مسلح بين قوات دولتين تتمكن فيهما إحداهما من غزو أراضي للدولة الأخرى واحتلالها كلها أو بعضها، وقيام حالة فعلية مؤقتة تحتل فيها قوات مسلحة أجنبية أراضي دولة أخرى وتضعها تحت سيطرتها. علاوة على ذلك يجب أن يكون الاحتلال فعلاً حيث لا يبدأ إلا إذا كانت قوات الاحتلال قد استطاعت السيطرة على كل الأراضي التي غزتها، ولوقفت المقاومة للمسلحة فيها، وتمكنت من حفظ للنظام والأمن، ولخضعتها للسلطة العسكرية التي تقوم

Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict: A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, pp. 125-127.

^١ علاوة على ذلك، فقد تبنت اليونسكو عام ١٩٥٦ توصية بشأن المبادئ الدولية الخاصة بعمليات الحفر والاكتشافات الأثرية والتي نصت في مادتها الثانية والثلاثين على التزام أية دولة طرف في حالة احتلالها لإقليم ما بالامتناع عن القيام بعمليات الحفر والاكتشافات الأثرية في الأقاليم المحتلة. وتعد هذه التوصية حكماً مكملاً للأحكام الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) والمتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية خلال فترات الاحتلال. انظر:

Meyer, D., "1954 Hague Cultural Property Convention and Its Emergence into Customary International Law", *B.U.I.L.R.*, vol. 11, 1993, p. 359.

بتأسيسها فور توقف القتال.^١ وقد عالجت قواعد قانون الحرب، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن، تنظيم سلطات الاحتلال على الأراضي المحتلة، ومن بينها منع دولة الاحتلال من تغيير للقوانين السائدة أو مخالفة القواعد الدستورية وللوائح الدخلية للإقليم المحتل، أو الاعتداء على حقوق الأهالي أو ممتلكاتهم بما في ذلك الممتلكات الثقافية.^٢

أولاً: الحماية المقررة بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٠٤)

نصت المادة الخامسة على التزام الدول الأطراف التي تقوم باحتلال إقليم ما تابع لدولة أخرى طرف في الاتفاقية، سواء بشكل كلي أو جزئي، بتعزيد جهود السلطات الوطنية المختصة في المناطق الواقعة تحت الاحتلال بقدر استطاعتها لتمكينها من وقاية ممتلكاتها الثقافية والمحافظة عليها. كما نصت ذات المادة في فقرتها الثانية على التزام الدولة المحتلة بأن تتخذ، بقدر المستطاع، الإجراءات الوقائية العاجلة بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية المختصة، إذا ما اقتضت الظروف ذلك للمحافظة على هذه الممتلكات الموجودة على الأراضي المحتلة حال لصابتها بأضرار نتيجة العمليات العسكرية وتعذر على السلطات الوطنية اتخاذ مثل هذه التدابير.

وقد فسر البعض نص المادة الخامسة تفسيراً ضيقاً بما يفيد تطبيقها على الإجراءات الوقائية للمحافظة على الممتلكات الثقافية التي تتخذها سلطات

^١ الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ١٩٧٨، ص ١١٥ وما بعدها.

^٢ انظر:

Alexandrov, op. cit., 1979, pp. 49 ff.; McCoubrey, H., and White, N., op. cit., 1992, pp. 279 ff.

الاحتلال فى فترات النزاع المسلح فحسب دون أن يمتد ذلك الالتزام إلى جميع مراحل الاحتلال. وعليه فإن الحفائر التى تقوم بها سلطات الاحتلال بعد انتهاء العمليات العسكرية لا تدخل تحت نطاق تطبيق الاتفاقية.^١ إلا أننا لا نتفق مع هذا رأى ونرى صعوبة تبنيه فالأخذ به يتنافى والروح العامة لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين، كما يخالف ما قرره المادة (٣١) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (١٩٦٩) التى تنص على وجوب النظر للاتفاقية عند تفسيرها كوحدة واحدة. وعليه لا يجوز للنظر إلى نص المادة الخامسة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) منفردا وبمعزل عن باقى نصوص الاتفاقية. فقد نصت المادة الثامنة عشر من ذات الاتفاقية صراحة على تطبيق أحكام الاتفاقية على جميع حالات الاحتلال الكلى أو الجزئى لأراضى أحد أطراف الاتفاقية وإن لم يصادف هذا الاحتلال أية مقاومة مسلحة. ومن ثم فإن لتطبيق قواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) نمتد إلى جميع حالات الاحتلال حتى وإن ساد الهدوء لفترات معينة ولم يقابل هذا الاحتلال مقاومة مسلحة. وبناء على ذلك نرى وجوب امتناع قوات الاحتلال عن إجراء الحفائر فى أية مرحلة من مراحل الاحتلال إلا إذا كان ذلك لغرض حماية للممتلكات

^١ انظر:

Nafziger, J., "UNESCO-Centered Management of International Conflict Over Cultural Property", *The Hastings Law Journal*, vol. 27, 1975-76, pp. 1055 ff.

الثقافية للمهددة بالخطر وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية المختصة، إذا ما تعذر على هذه السلطات اتخاذ هذه التدابير وحدها^١. ومن ناحية أخرى فإننا نتفق مع ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن إدراج عبارة "بقدر المستطاع" تضعف بشكل ملحوظ الحماية المبتغاة للممتلكات الثقافية في فترات الاحتلال حيث يفتح هذا النص لقوات الاحتلال الباب للانفراد باتخاذ بعض القرارات طبقاً لتقديرها ما إذا كان التعاون مع السلطات الوطنية المعنية بشأن حالة ما ممكناً من عدمه^٢.

ثانياً: الحماية المقررة بموجب البروتوكول الأول (١٩٥٤)

ألزمت الفقرة الأولى من المادة الأولى قوات الاحتلال التابعة للدول الأطراف بالامتناع عن تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على هذا الإقليم، كما ألزمت هذه القوات باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو منع تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة. ولا تحصر الحماية التي قررتتها أحكام البروتوكول على حظر تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، بل ألزمتها بوضع هذه الممتلكات تحت الحراسة تلقائياً أو بناء على طلب السلطات المختصة في الأراضي المحتلة^٣. بل أكثر من ذلك فقد ألزم البروتوكول سلطات الاحتلال بأن تسلم عند انتهاء العمليات العسكرية للممتلكات الثقافية الموجودة على أراضيها إلى

^١ المادة الخامسة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

^٢ انظر: Toman، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٨٤.

^٣ الفقرة الثانية من المادة الأولى للبروتوكول الأول (١٩٥٤).

السلطات المختصة للدولة التي كانت تحت الاحتلال.^١ ولم يقيد البروتوكول الأول (١٩٥٤) هذا الالتزام بأى قيد زمنى، وعليه يظل الالتزام بالتسليم قائما ولا ينقضى بالتقادم. ويحق للسلطات المختصة فى الأرضى التى كانت واقعة تحت الاحتلال بالمطالبة باسترداد الممتلكات الثقافية التى صدرتها القوات المحتلة لآبان فترات الاحتلال، فى أى وقت من الأوقات ويغض النظر عن لية مده زمنية تكون قد انقضت. كما قرر البروتوكول الأول (١٩٥٤) عدم جواز الحجز على هذه الممتلكات بأى حال من الأحوال كتعويضات حرب،^٢ وذلك بغية توفير الحماية المنشودة للممتلكات الثقافية التى يتم تصديرها من أرضى الدولة المحتلة إذا ما انتقلت ملكيتها إلى أى شخص حسن النية. لذا قرر البروتوكول الأول للزم دولة الاحتلال بتعويض أى حائز حسن النية للممتلكات الثقافية فى حالة إخلالها بهذا الالتزام.^٣

ولخيرا قرر البروتوكول الأول (١٩٥٤) للزم الدول الأطراف، للمودع لديهم ممتلكات ثقافية من جانب لية دولة لخرى طرف بغية حمايتها، برد هذه الممتلكات وتسليمها عند انتهاء العمليات العسكرية إلى السلطات المختصة فى الأرضى التى وردت منها.^٤

^١ الفقرة الثالثة من المادة الأولى للبروتوكول الأول (١٩٥٤).

^٢ المرجع السابق.

^٣ المادة الرابعة من البروتوكول الأول (١٩٥٤). ويستند هذا الحكم على تصريح لندن والتشريعات السويسرية التى كتبت مطبقة فى ذلك الحين. فنظر: Protz، مرجع السابق، ١٩٩٣، ص ١٩٤.

^٤ جاء تبنى هذا النص نتيجة للنزاع الذى نشأ بين السلطات البولندية والكندية نتيجة رفض السلطات الكندية تسليم السلطات البولندية الممتلكات الثقافية التى أودعتها الأخيرة لدى الأولى

ومن الناحية العملية، وأعمالاً للقواعد المتقدمة، تضمن قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩١/٦٦٦ إلزام دولة العراق برد جميع الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من دولة الكويت أبان الغزو العراقي لدولة الكويت بما في ذلك الممتلكات الثقافية^١. وقد تم تسليم عدد كبير من الممتلكات الثقافية الكويتية التي صادرتها العراق إلى ممثلي دولة الكويت في أعقاب

إثر اجتياح القوات الألمانية للأراضي البولندية عام ١٩٣٩. انظر في خصوص هذا النزاع وتسويته:

Williams, S., *The Polish Art Treasures in Canada: 1940-1960*, C.Y.I.L., vol. 15, 1977, p. 146; Nahlick, S., "Le Cas des Collections Polonaises au Canada: Conseradtion Juridiques, 1959-1960", G.Y.I.L., vol. 23, 1980, p. 255.

ونرى أنه كان من الأفضل أن يتم تضمين هذا النص في صلب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وليس ببروتوكولها الأول وذلك لضمان امتداد حكم هذا النص إلى كل للدول الأطراف في الاتفاقية وليس فقط على الدول الأطراف في بروتوكولها الأول. ولم يخفى هذا الوضع على لجنة الخبراء التي قامت بأعداد اتفاقية لاهاي وبروتوكولها الأول، إلا أن التقرير المقدم من المعهد الدولي لتوحيد لقانون الخاص UNIDROIT في حينه خلاص إلى رأى مفاده ضرورة أن تترك مثل هذه المسائل للقوانين الوطنية التي تحتوى على نصوص تكفل الحلول اللازمة لمثل هذه الحالات. وقد اعترضت عدد من الدول ولاسيما التي عانت من الاحتلال على هذا الرأى وطالبوا بضرورة تضمين الاتفاقية هذا النص بما يلزم الدول الأطراف برد الممتلكات الثقافية في حالة إيداعها لديها. ومع ذلك فقد عارض مندوب المملكة المتحدة والولايات المتحدة هذا الاتجاه وهذا بعدم التوقيع على الاتفاقية إذا ما تم الأخذ به. وفي محاولة للوصول إلى حل توفيقي تم الاتفاق على الاكتفاء بالنص على هذا الالتزام في البروتوكول الأول. انظر:

Nahlik, S., "La Protection Internationale de Biens Culturels en cas de Conflit Arme", *Recueil de Cours*, 1969, I, pp. 135 ff.

^١ بررت العراق نقلها لمحتويات متحف الكويت الوطني على أساس حماية الممتلكات الثقافية من العمليات العسكرية طبقاً لأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). انظر Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٨١.

حرب التحرير تحت إشراف وحدة استرداد الممتلكات الناجمة للأمم المتحدة "United Nations Return of Property Unit".^١

ثالثاً: قواعد الحماية المقررة بالبروتوكول الثاني (١٩٩٩)

تأكيداً على أهمية حماية الممتلكات الثقافية في فترات الاحتلال، تضمن البروتوكول الثاني (١٩٩٩) الإشارة إلى حماية الممتلكات الثقافية الواقعة على الأراضي المحتلة. وفي هذا الخصوص نصت المادة التاسعة على عدم إخلال أحكامها بقواعد الحماية المقررة بموجب المادتين الرابعة والخامسة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). وقد جاءت المادة التاسعة بأحكام تكميلية بما يضمن كفاءة الحماية المناسبة لهذه الممتلكات خلال فترات الاحتلال.

وقد ألزمت الفقرة الأولى من المادة التاسعة الدول الأطراف، في حالة احتلالها لأقاليم تابعة لدول أخرى أطراف، بعدم القيام بأى عمل من أعمال التصدير أو النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية إلى خارج الأراضي المحتلة أو نقل ملكيتها. كما حظرت المادة التاسعة أعمال التنقيب عن الآثار باستثناء الحالات التي يحتم فيها ذلك صون الممتلكات الثقافية أو تسجيلها أو الحفاظ عليها. علاوة على ذلك يحظر على الدول الأطراف في هذا السياق

^١ انظر:

Prott, L., "The Protocol to the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (The Hague Convention) 1954", *German Red Cross*, vol. 4, 1993, p. 192.

لجراء أى تغيير فى الممتلكات الثقافية أو فى أوجه استخدامها على نحو يقصد به إخفاء أو تدمير أى شواهد ثقافية أو تاريخية أو علمية.

وقد قيدت المادة التاسعة سلطات دولة الاحتلال، التى تستند إلى الحالات الاستثنائية إذا ما قامت بأعمال التنقيب أو لإخال التغييرات عليها أو على أوجه استخدامها لمصالح الحفاظ على هذه الممتلكات، بأن يكون اتخاذ هذه الأعمال بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية المختصة للأراضى المحتلة ما لم تحل الظروف دون ذلك.

ولاشك أن استخدام عبارة "ما لم تحل الظروف دون ذلك"، وعدم تضمين المادة التاسعة أية معايير أو شروط موضوعية لتحديد هذه الظروف، قد يخول سلطات دول الاحتلال الأفراد بإجراء عمليات التنقيب للممتلكات الثقافية أو لإخال تغييرات عليها أو على أوجه استخدامها دون التعاون مع السلطات الوطنية للأراضى المحتلة، متترعة فى ذلك بعدم سماح الظروف. إلا أن ملاحظتنا لا تقلل من شأن النص الذى تضمنه البروتوكول الثانى (١٩٩٩) والذى يعد وبحق خطوة للأمام فى سبيل حماية للممتلكات الثقافية فى فترات الاحتلال. فقد أشرنا من قبل إلى أن تضمين مثل هذه النصوص فى اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) كانت من الصعوبة بمكان إلى الحد الذى انتهى بالدول المشاركة فى صياغة الاتفاقية إلى تقرير حذف هذه النصوص من مشروع الاتفاقية وصياغة بروتوكول خاص (البروتوكول الأول ١٩٥٤) يتم تضمينه هذه الأحكام والقواعد. وقد كان ذلك وجه من أوجه ضعف اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) نحو ضمان الحماية للمنشودة للممتلكات الثقافية خلال فترات الاحتلال، حيث أن قبول الاتفاقية من الدول لا يعنى بأى حال

من الأحوال قبول البروتوكول الأول باعتباره وثيقة مستقلة ومنفصلة عن الاتفاقية.^١ علاوة على ذلك فقد عكست المادة للتسعة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ما تضمنته التوصية بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية التي تبنّاها المؤتمر العام لليونسكو والتي صدرت عام ١٩٥٦، أي بعد تبنى اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول. فقد نصت الفقرة الثانية والثلاثون من هذه التوصية على التزام دولة الاحتلال بالامتناع عن إجراء أية حفائر أثرية بالأراضي المحتلة. كما قررت الفقرة السابقة التزام سلطات دولة الاحتلال في حالة اكتشافها آثار بمحض الصدفة، وخاصة لثاء الأعمال العسكرية، باتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لحماية هذه الآثار.

المبحث الرابع

قوات حفظ السلام

أثير التساؤل عن مدى الالتزام بالأحكام والقواعد الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية من جانب قوات حفظ السلام التي يتم تشكيلها تحت مظلة الأمم المتحدة والمنوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في المناطق التي تشهد توترا في العلاقات الدولية أو لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار بغية إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما.

^١ تجدر الإشارة إلى أنه حتى تاريخ هذا البحث بلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) مائة وثلاث دول، بينما بلغ عدد الدول الأطراف لبروتوكولها الأول خمسة وثمانين دولة.

وقد شكك البعض فى تطبيق أحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين على أفراد هذه القوات استنادا إلى كونها مؤسسة بموجب قرارات تصدر عن مجلس الأمن، وبناء على ذلك تقوم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بتقديم أفراد من قواتها لتعمل تحت قيادة قائد يعين من قبل سكرتير عام الأمم المتحدة. وطبقا لهذا الرأى لا تعتبر هذه القوات بأى حال من الأحوال طرفا فى النزاعات المسلحة ولا تستخدم القوة الا لغرض الدفاع عن النفس، ومن ثم لا تخضع تصرفات هذه القوات للأحكام والقواعد الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين.^١

وعلى نقيض ما تقدم، رأى جانب من لفقته للتلزم للقوات المشاركة فى عمليات حفظ السلم بأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين. وعليه تلتزم الدول بتخاذ كل الإجراءات والتدابير الواجب القيام بها فى أوقات السلم بغية توجيه أفراد قواتها المسلحة التى يمكن أن تشارك ضمن قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة نحو حماية الممتلكات الثقافية.^٢ وقد أسس لتصار هذا الاتجاه رأيهم بالقياس على القواعد الخاصة بالحماية فى فترات الاحتلال.^٣ فطبقا لأنصار هذا الرأى تعتبر قوات حفظ السلم التى يتم تشكيلها تحت مظلة الأمم المتحدة، لضمان تنفيذ القرارات

^١ انظر: Driver، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٧.

^٢ انظر: Desch، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ١٦ وما بعدها.

^٣ انظر فى خصوص التلزم قوات الاحتلال بحماية الممتلكات الثقافية المبحث الثالث من الفصل لثانى. وانظر بالنسبة لأنصار هذا الرأى:

Haunton, M., "Peacekeeping, Occupation and Cultural Property", *U.B.C.L.R.*, special issue, 1995, pp. 224-225.

الصادرة عن أجهزة المنظمة طبقا للميثاق، في حكم قوات الاحتلال ومن ثم تلتزم بجميع التزامات قوات الاحتلال إصلا لقواعد القانون الدولي.^١ كما استند أنصار هذا الاتجاه إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الأثار القانونية لاستمرار تولد قوات جنوب أفريقيا بناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦، حيث انتهت المحكمة إلى أنه على الرغم من شرعية قوات المراقبة في الفترة من ١٩٢٠ حتى ١٩٦٦، إلا أن الانتداب قد انتهى بقرار مجلس الأمن في عام ١٩٦٦، وعليه فإن استمرار تولد جنوب أفريقيا بناميبيا يعد عملا غير مشروع. وعليه خلصت المحكمة إلى إلزام جنوب أفريقيا بالتخلي عن إدارتها لناميبيا على الفور وإن تضع نهاية لاحتلالها للإقليم.^٢ ولخذا بالاتجاه المتقدم وتأكيدا على ضرورة احترام أفراد قوات حفظ السلم لأحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة، نجد أن الاتفاق النموذجي الذي وضعته الأمم المتحدة ليتم التوقيع عليه مع الدولة التي تقدم أفرادا للمشاركة في عمليات حفظ السلم قد تضمن النص على التزام هؤلاء الأفراد باحترام القواعد الواردة بـ اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩)

^١ انظر:

Bowett, D., *United Nations Forces: A Legal Study of United Nations Practice*, 1964, pp. 490 ff.

^٢ انظر:

ICJ Rep., 1971, p. 48.

ويروتوكولها الإضافيين (١٩٧٧)، واتفاقية لاهاى (١٩٥٤).^١ وأخيرا فقد تعرضت العديد من القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية لهذه المسألة مطالبين بضرورة احترام قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بأحكام وقواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، مثال ذلك: القرار رقم (٢٥) الصادر عن المؤتمر الدولى للجنة الدولية للصليب الأحمر المنعقد بالنمسا عام ١٩٥٦، والقرار الصادر عن جمعية القانون الدولى فى اجتماعها المنعقد بفنلندا عام ١٩٦٦، وقرارات معهد القانون الدولى عامى ١٩٧١ و١٩٧٥.^٢

ومن الناحية العمالية تضمنت التعليمات الصادرة عن الأمم المتحدة لقوات حفظ السلام بقرص عام ١٩٦٤ الإشارة إلى ضرورة احترام هذه القوات والتزامها بتطبيق قواعد وأحكام الحماية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بسير العمليات العسكرية.^٣ كما تضمنت الخطابات المتبادلة بين الأمم المتحدة وحكومة كندا، والتى تمثل اتفاقا دوليا، والمتعلقة بمشاركة

^١ المادة الثامنة والعشرون من نموذج الاتفاقية الموحد. الجدير بالذكر أن هذه المادة لا تشير إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية لاهاى (١٩٥٤). انظر نموذج الاتفاقية الموحد:

Model Agreement between the United Nations and Member States Contributing Personnel and Equipment to United Nations Peace-Keeping Operations, U.N. Doc. A/46/185 (1991).

^٢ انظر: Toman، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٢٠٤.

^٣ المادة الأربعون من هذه القواعد. انظر:

ST / SGB / UNFICYP / 1, adopted in 25th April 1964.

وفى وقت لاحق فسر سكرتير عام الأمم المتحدة نص المادة الأربعين المشار إليها بحالية بأنها تعنى اتفاقيات جنيف-الأربع (١٩٤٩) واتفاقية لاهاى لحماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح (١٩٥٤). انظر: Toman، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٢٠٤.

أفراد من القوات المسلحة الكندية في قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بقبرص، على ضرورة احترام أفراد قوات حفظ السلم لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤). وبموجب هذه الخطابات تضمن الحكومة الكندية التزام أفراد قواتها المسلحة المقرر مشاركتهم ضمن قوات حفظ السلم بمراعاة أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية.^١

ويشير لقول بامتداد قواعد حماية للممتلكات الثقافية الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبرتوكولها الإضافيين إلى قوات حفظ السلم للتساؤل عن سوف يتحمل عبء المسؤولية الدولية إذا ما خالف أفراد هذه القوات هذه القواعد، وهل هي الأمم المتحدة أم الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد؟ وفي محاولة للرد على السؤال المتقدم، ذهب البعض إلى القول بوجوب تحمل الأمم المتحدة لهذه المسؤولية، إلا أن ذلك يكون مستحيلاً من الناحية العملية نظراً لأن الأمم المتحدة ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبرتوكولها الإضافيين.^٢ لذلك ذهب أنصار هذا الفريق إلى القول بالتزام الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، حال مخالفتهم لقواعد الحماية بالمسؤولية الدولية. ويستند أنصار هذا الرأي إلى ما ذهب إليه الفقيه Bowett بالتزام أفراد قوات حفظ السلم العاملة تحت سلطة الأمم المتحدة بنفس القواعد

^١ انظر:

United Nations Treaty Series, vol. 555, p. 126.

^٢ انظر: Haunton، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

والأحكام وينفس الدرجة بقواعد للقانون الدولي الإنساني (الحرب) كما لو
كانت دولهم أطرافاً في النزاع المسلح.^١

^١ انظر: Bowett، مرجع سابق، ١٩٦٤، ص ٥٠٤.

الفصل الثالث

تعليق وفقدان الحماية المقررة للممتلكات الثقافية

فى فترات النزاع المسلح

تضمنت اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الثانى بعض النصوص الخاصة بتعليق وفقدان الحماية المقررة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. وسوف نعرض فيما يلى حالتى تعليق وفقدان الحماية كما وردتا باتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الثانى.^١

المبحث الأول

استعمال الممتلكات الثقافية كأهداف عسكرية

أشارت الفقرة الأولى من المادة الثامنة لاتفاقية لاهى (١٩٥٤) على فقدان الممتلكات الثقافية للحماية الخاصة فى فترات النزاع المسلح إذا ما تم استعمالها لأهداف أو لأغراض عسكرية. وعليه إذا ما قامت دولة ما باستخدام الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة كأهداف عسكرية،

^١ على الرغم من تناول البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف (١٩٧٧) لقواعد حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، إلا أنها لم تتعرض لأحكام فقدان الحماية. ويبرر بعض الفقهاء ذلك الموقف بناء على ما نصت عليه المادة الثالثة والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) الذى تضمن عبارة: "مع عدم الإخلال بأحكام اتفاقية لاهى المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية ..."، وعليه تكمل الأحكام الواردة فى اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين المسائل التى لم يرد بشأنها حكم فى البروتوكولين الإضافيين (١٩٧٧). انظر: Solf، مرجع سابق، ١٩٩٢، ص ٨٩٦.

فإن هذه الممتلكات تفقد الحماية المقررة لها ويتحلل الطرف الآخر في النزاع المسلح من الالتزام بحماية هذه الممتلكات.^١

ولم تحدد اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) المقصود من عبارة "الأهداف العسكرية" إلا أنها أشارت إلى الحالات التي يعتبر فيها ممتلك ما قد استعمل كهدف عسكري أو لأغراض عسكرية. فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة على فقد الممتلك الثقافي الحماية إذا ما استخدم لأغراض عسكرية كاستعماله في تنقلات القوات أو كمخزن أسلحة أو حتى مجرد المرور من خلاله أو تمت به أعمال لها صلة بالأعمال العسكرية أو صناعة الأسلحة. ومع ذلك فقد أوضحت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة أن وجود حراس مسلحين لحراسة الممتلكات الثقافية، لا يشكل في حد ذاته استعمالاً لهذه الممتلكات لأغراض عسكرية، ويمتد ذلك إلى قوات البوليس التي تقوم بمهامها الطبيعية من أجل استتباب الأمن العام.

ولما كانت الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) ممتلكات مدنية من حيث الأصل، فقد استعان عدد من الفقهاء بمفهوم الأهداف العسكرية على النحو الوارد بالبروتوكول الأول (١٩٧٧). فقد حددت الفقرة الثانية من المادة الثانية والخمسين المقصود بعبارة "الهدف العسكري" حيث اشترطت لتوافر صفة الهدف العسكري

^١ انظر: Nahlik، ١٩٨٨، ص ٢٠٨. هذا وقد لاحظ البعض أن هذا النص على جانب كبير من الخطورة، لاسيما في ضوء التطورات التقنية الحديثة التي شملت شتى الميادين وبشكل خاص وسائل الحروب، وعليه فإن رفع الحصانة عن الممتلكات الثقافية ولو لفترة وجيزة جداً كاف لتحويل هذه للممتلكات إلى أطلال. انظر: الأستاذ الدكتور/ رشاد عارف السيد، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٢٥٤.

لممتلك ما، أن يساهم هذا الممتلك مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعته أم بموقعه أم بغايته أم باستخدامه، وأن يحقق تكمير هذا الممتلك بشكل تام أو جزئى أو الإستيلاء عليه أو تعطيله فى الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية لكيدة. وقد حاولت الفقرة الثالثة من هذه المادة إضفاء مزيد من التوضيح لمفهوم "الهدف العسكري" عن طريق تقرير أنه فى حالة الشك حول ما إذا كان مكان ما يكرس عادة لأغراض مدنية مثل دار للعبادة أو منزل أو مسكن أو مدرسة إنما تستخدم فى تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض إنها لا تستخدم كذلك.^١ ولأن المادة الثانية والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) تعكس التوازن الذى أقامه القانون الدولى الإنساني بين الضرورات العسكرية والحاجات الإنسانية، حيث تسمح بتوجيه الأعمال العدائية للممتلكات الثقافية متى ثبت أن هذه الأصول العدائية ضرورية.

وقد جاءت الفقرة (و) من المادة الأولى من البروتوكول الثانى (١٩٩٩) موضحة المقصود بالأهداف العسكرية مستهدية فى ذلك بالبروتوكول الأول (١٩٧٧). فقد نصت الفقرة (و) على أنه يعتبر ممتلك ما هدفا عسكريا متى ساهم، بحكم طبيعته أو موقعه أو الغرض منه أو استخدامه استخدما فعالا فى العمل العسكري، والذي يحقق تكميره التام أو الجزئى أو الإستيلاء عليه أو تعطيله فى الظروف السائدة فى هذا الوقت، ميزة عسكرية لكيدة.

^١ انظر: الأستاذ الدكتور/ عبد الغنى محمود، للقانون الدولى الإنسانى: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، ١٩٩١، ص ١٤٥ وما بعدها.

وقد أكد القضاء الدولي على هذا السبب لزوال الحماية المقررة على الممتلكات الثقافية. ففى حكمها فى قضية *Blaškić Indictment* ذهبت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى وجوب ألا تستخدم الممتلكات الثقافية ولمكان العبادة لأغراض عسكرية وألا تكون على مقربة من الأهداف العسكرية.^١

وقد قررت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) عدد من الضوابط الواجب اتباعها من أطراف للنزاع متى تم استخدام ممتلك ثقافية مشمول بالحماية الخاصة لأغراض عسكرية. فمن ناحية ، لا تزول الحماية بشكل تلقائى ومباشر وإنما يجب على طرف النزاع الذى يعتبر أن الطرف الآخر قد خالف قواعد الحماية الخاصة المقررة لهذا الممتلك، أن ينذر الأخير بوضع حد لهذه المخالفة كلما كان فى استطاعته ذلك فى أجل معقول.^٢

ومن ناحية أخرى، يكون زوال الحماية ذو طابع وقتى، حيث لا يلتزم أطراف للنزاع المسلح باحترام أحكام وقواعد الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية طالما استمرت المخالفة، ويلتزم بإعادة العمل بقواعد وأحكام الحماية بمجرد زوال المخالفة.

^١ انظر:

Blaškić Trial Judgment, No. IT-95-T, para. 185. -

^٢ الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

المبحث الثاني

الضرورات العسكرية القهرية

يقصد بالضرورات العسكرية القهرية، في ضوء ما استقر عليه الفقه الدولي، الأحوال التي تعرض أثناء سير العمليات العسكرية ويحتم وجودها ارتكاب أحد أفراد القوات المسلحة أفعالا بالمخالفة لقوانين وأعراف الحرب.^١ وقد أجازت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الثاني فقدان الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح إذا ما كانت هناك ضرورة عسكرية قهرية.^٢ وهذا الاستثناء نجد جنوره في تقنين لايبير لعام ١٨٦٣، حيث أشارت المواد الرابعة عشر والخامسة عشر من هذا التقنين إلى "الضرورة العسكرية" باعتبارها إجراء لازم ولا غنى عنه لضمان وضع نهاية للحرب كتدبير معترف به وفقا لأعراف ولحكام وقواعد الحرب.^٣ كما

^١ انظر: Toman، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٧٣ وما بعدها، الأستاذ الدكتور/ صد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، ١٩٩٦، ص ٢٨٢ وما بعدها.

^٢ تجدر الإشارة إلى أن تبني هذا النص كان محل جدل أثناء إعداد الصياغة النهائية للاتفاقية. فقد اعترضت عدد من الدول من بينها الاتحاد السوفيتي ورومانيا واليونان وأستراليا وبلجيكا على تبني هذا النص استنادا إلى عدم تطابق الاتفاقية والروح التي تقوم الاتفاقية عليها، بينما أيدت بعض الدول المشاركة كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا تبني هذا النص بل وعلقت انضمامها للاتفاقية. على وجود هذا النص بها. انظر: Merryman، مرجع سابق، ١٩٨٦، ص ٨٣٨.

^٣ انظر:

Carnahan, B., "Lincoln. Lieber and the Law of War: The Origins and Limits of the Principle of Military Necessity", *A.J.I.L.*, vol. 92, 1998, p. 213; Robertson, H., "The Principle of Military Objective in the Law

نص التقنين على جواز تدمير الممتلكات الثقافية إذا ما تطلبت ذلك الضرورات العسكرية.^١ كما أشارت اتفاقية لاهاي (١٨٩٩) إلى "الضرورات العسكرية"،^٢ وورد هذا الاستثناء على الالتزام بحماية الممتلكات في فترات الحروب في القواعد الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية الملحقبة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧.^٣ وقد تضمنت اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩) بعض النصوص التي تشير إلى للضرورات العسكرية.^٤

of Armed Conflict", in Schmitt, M., (ed.), *The Law of Military Operations*, 1998, p. 197

^١ انظر: Merryman، مرجع سابق، ١٩٨٦، ص ٨٣٣.

^٢ تم إدراج هذا الاستثناء في قواعد لاهاي ١٨٩٩ بناء على طلب من ألمانيا وعلى الرغم من معارضة العديد من الدول التي شاركت في المفاوضات مثل فرنسا وإيطاليا وروسيا والمملكة المتحدة. راجع في ذلك: Nahlik، مرجع سابق، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

^٣ لم يكن مشروع اتفاقية لاهاي (١٩٠٧) متضمنا الإشارة إلى "الضرورات العسكرية"، إلا أن ألمانيا تمسكت بضرورة تضمين الاتفاقية نص يؤكد على عدم الالتزام باحترام قواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية إذا ما كان هناك ضرورة عسكرية. وقد عارضت عدد من الدول الأخرى مثل دول الكتلة الاشتراكية في ذلك الوقت وأستراليا وفرنسا واليونان والإكوادور وغيرهم، هذا الطلب. إلا أنه تم قبول إشارة المادة الثالثة والمشرين لفكرة "الضرورات العسكرية" نتيجة ما أعلنته كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعدم قبول الاتفاقية إذا ما لم تتضمن ذلك. انظر: Poulos، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ١١٥ وما بعدها.

^٤ انظر في تلك المادتين الثانية عشر والثانية والأربعين من الاتفاقية الأولى، والمادة الثالثة والعشرون من الاتفاقية الثانية، والمواد الثامنة عشر والثالثة والخمسون والأربعون بعد المائة من الاتفاقية الرابعة. وقد اتبع البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ نفس النهج حيث أشارت المواد الرابعة والخمسون والثانية والستون والحادية والسبعون من البروتوكول الأول (١٩٧٧) إلى "الضرورات العسكرية".

وقد سارت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على نهج الوثائق الدولية المشار إليها بعاليه في خصوص استثناء "الضرورات العسكرية"^١ إلا أن الاتفاقية وبروتوكولها الثاني حددت الشروط والأحكام اللازمة لفقدان الحماية المقررة للممتلكات الثقافية استنادا لهذا الاستثناء، حسب نوع ودرجة الحماية التي تتمتع بها الممتلكات الثقافية.

أولاً: فقدان الحماية العامة استناداً إلى الضرورات العسكرية القهرية

أجازت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الاتفاقية زوال الحماية العامة عن الممتلكات الثقافية متى استلزم ذلك الضرورات العسكرية القهرية. ولم تحدد الاتفاقية ما المقصود بالضرورات العسكرية القهرية ولا السلطة التي تملك تقريرها. وقد أدى ذلك بالبعض إلى القول بأن تقرير هذه الضرورات متروكاً لتفسير كل دولة طرف في الاتفاقية.^٢ ولاشك أن للرأي المتقدم قد يؤدي إلى اللبس والخموض عند التطبيق، بل قد يفسح الطريق أمام الدول الأطراف لإساءة استخدام هذا الحق.

وقد زادت صعوبة فهم وتفسير هذا الاستثناء بعد تبني البروتوكول الأول (١٩٧٧). فمن ناحية أجازت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) الانتفاع باستثناء

^١ يرجع تضمين الاتفاقية لهذا الاستثناء بناء على طلب كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أثناء مرحلة إعداد مشروع الاتفاقية، وعلى الرغم من معارضة العديد من الدول. انظر:

Prott, L., "Commentary" in *The Law of Naval Warfare: A Collection of Agreements and Documents with Commentaries*, 1988, p. 586; Stavraki, op. cit., 1996, p. 58.

^٢ انظر: Desch، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ١٧.

"الضرورات العسكرية القهرية" للقوات الهجومية والدفاعية على حد سواء، بينما حظرت الفقرة الثانية من المادة الثانية والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) الانتفاع بهذا الاستثناء من جانب القوات الدفاعية وسمحت به فقط للقوات الهجومية.^١ وبالتالي لا تتمتع القوات الدفاعية بالاستثناء الذى يسمح لها باستخدام الممتلكات الثقافية لدعم عملياتها العسكرية، بينما يجوز للقوات الهجومية توجيه ضرباتهم إلى الممتلكات الثقافية إذا ما كانت تشكل هدفا عسكريا.

وقد حاولت عدد من الوفود المشاركة فى أعمال المؤتمر الدبلوماسى الخاص ببنى البروتوكول الثانى (١٩٩٩) الحيلولة دون تضمينه هذا الاستثناء تماما، إلا أن بعض الوفود المشاركة تمسكت بالإبقاء عليه فيما يخص الحماية العامة. لذلك جاءت المادة السادسة من البروتوكول متضمنة بعض الضوابط والمعايير اللازمة لممارسة هذا الاستثناء كسبب من أسباب فقدان الحماية العامة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. وقد ميزت المادة السادسة بين توجيه الأعمال العدائية للممتلكات الثقافية واستخدام هذه الممتلكات استنادا إلى الضرورات العسكرية القهرية. ويتطلب التخلّى عن الالتزامات المقررة بموجب للفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، تحقيق شرطين مجتمعين، وهما:

^١ تنص هذه الفقرة على: "تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب. وتقتصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق للأعين على تلك التى تسهم مساهمة فعالة فى العمل الحربي سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتى يحقق تدميرها النام أو الجزئى أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها فى الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة".

(١) أن تكون هذه الممتلكات الثقافية قد حولت، من حيث وظيفتها، إلى هدف عسكري، و

(٢) ألا يوجد بديل على لتحقيق ميزة عسكرية مماثلة للميزة التي يتيحها توجيهه صلا عدائيا ضد ذلك الهدف.

ولاشك أن إدراج الشرطين المتقدمين يعتبر خطوة نحو تضيق فرص بتطبيق هذا الاستثناء المتعلق بزوال الحماية العامة عن الممتلكات الثقافية. وقد كان إدراج الشرط الأول الخاص بتحول الممتلكات الثقافية، من حيث وظيفتها، إلى هدف عسكري محل مناقشات طويلة من جانب الدول المشاركة في مناقشة مشروع البروتوكول. فقد عارضت بعض الوفود استخدام عبارة "من حيث وظيفتها" "by its function"، مطالبين استبدالها بعبارة "بحكم استخدامها" "by its use".^١ وقد استند أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة تضيق نطاق تطبيق هذا الاستثناء إلى أقصى حد ممكن وذلك بالجوء إلى عبارة "بحكم استخدامها" بدلا من عبارة "من حيث وظيفتها". فطبقا لأنصار هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي استخدام عبارة "من حيث وظيفتها" إلى اتساع نطاق تطبيق هذا الاستثناء ومن ثم فقدان الحماية العامة للممتلكات الثقافية بالنظر إلى موقعها، وبغض النظر عما إذا كانت تستخدم فعلا لأهداف عسكرية من عدمه، ولا سيما إذا ما فسرناها في ضوء تعريف للهدف العسكري الوارد بالفقرة (و) من المادة الأولى من البروتوكول لثاني (١٩٩٩). وقد خلص أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن

^١ دافع عن هذا الرأي وفدى مصر واليونان مؤيدتين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

هذه النتيجة يمكن أن تضعف بقدر كبير من الحماية العامة المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. علاوة على ذلك أكد أنصار هذا الاتجاه صعوبة تطبيق معيار "من حيث وظيفته" من الناحية العملية إذا ما تمت مقارنته بمعيار "بحكم استخدامه"، حيث لا يمكن تبرير توجيه أعمال عدائية ضد ممتلك ثقافية ما استنادا للضرورات العسكرية القهرية لمجرد موقع هذا الممتلك دون أن يكون مستخدماً كهدف عسكري. وفي سبيل دعم هذا الرأي أشار أنصار هذا الاتجاه إلى نص المادة السابعة والعشرين من القواعد الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية الملحقه باتفاقية لاهاي الرابعة (١٩٠٧) الذي أخذ بمعيار "استخدام الممتلكات كأهداف عسكرية" كسبب يفقدها الحماية المقررة لها، كذلك الفقرة (ب) من المادة الثالثة والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) التي تحظر "استخدام" الأعيان الثقافية وأماكن العبادة في دعم المجهود الحربي.^١

وعلى الرغم من وضوح الأسانيد الذي ساقها أنصار الاتجاه المتقدم، تمسك العديد من وفود الدول المشاركة في مرحلة الأعمال التحضيرية بالأخذ بمعيار "من حيث وظيفته" كسبب لفقدان الممتلكات الثقافية للحماية العامة

^١ وفي هذا المقام ذهب بعض الفقهاء إلى القول أن استخدام هذه الممتلكات لدعم المجهود العسكري يشكل انتهاكاً لصريح نص المادة الثالثة والخمسين من البروتوكول الثاني (١٩٧٧). انظر:

Sandoz, Y., and others (eds.), *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949*, 1987, para. 2079, p. 395.

استنادا إلى الضرورات العسكرية للقهرية^١ وقد عللت بعض الوفود موقفها بطرح المثال التالي: يمكن أن تواجه فرقة عسكرية أثناء تقيدها حائط أثرى كبير وقد لا يوجد سبيل للخروج من هذا المأزق لوقوعه بين جبليين، هنا يمكن تدميره لإتمام انسحاب هذه الفرقة العسكرية حيث أن محاولة تفاديه كالدوران من حوله لإتمام الانسحاب قد يؤدي إلى مزيد من الوقت الأمر الذي يترتب عليه فقدان بعض الجنود أو أصابهم. وعليه فلا سبيل للنجاة إلا تدمير هذا الحائط على الرغم من عدم استخدامه لأغراض عسكرية ولكن باعتباره هدفا عسكريا بحكم موقعه.

وبغية التوصل إلى حل توفيقي في هذا المقام تم صياغة الشرط المتضمن بالفقرة الفرعية (١) من الفقرة الأولى من المادة السادسة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ليصبح "لكل الممتلكات الثقافية قد حوت، من حيث وظيفتها، إلى هدف عسكري" بدلا من "متى أصبحت الممتلكات الثقافية، بحكم استخدامها، هدفا عسكريا". وعليه تم استبدال كلمة "أصبحت" بكلمة "حوت"، واستبدلت بكلمة "بحكم استخدامها" بكلمة "من حيث وظيفتها".^٢ وعلى الرغم من هذه الصياغة للتوفيقية فإننا نتفق مع الرأي القائل بوجوب تفسير عبارة "من حيث وظيفتها" بشكل إيجابي حيث يستلزم ذلك قيام أي طرف في النزاع بتحويل الممتلكات الثقافية من الناحية الفعلية

^١ كان في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة وكندا.

^٢ طبقا للصياغة الإنجليزية تم استبدال عبارة:

"which, by its use, have become military objects" بعبارة:

"which, by their function, have been made into military objects"

والعملية كهدف عسكري ويقوم باستخدامه على هذا النحو. وفي سبيل ذلك نرى ضرورة الوضع في الاعتبار التعريف للوراء لعبارة "الهدف العسكري" بالفقرة (و) من المادة الأولى من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) حيث لا يتضمن كلمة "وظيفة" function^١.

لما بالنسبة للشرط الثاني الخاص، بعدم وجود بديل على لتحقيق ميزه عسكرية مماثلة للميزة التي يتيحها توجيه عملا عدائيا ضد ذلك الهدف، فيتعلق بحالة ما إذا كان هناك مجال للاختيار بين عدد من الأهداف لتوجيه عمل عدائى ما ضد الممتلكات الثقافية استنادا للاستثناء الخاص بالضرورات العسكرية للقهرية. فإذا كان الممتلك الثقافي يشكل واحدا من عدة ممتلكات يمكن توجيه الأعمال العدائية ضدها، فيجب تجنب هذا الممتلك من توجيه أى عمل عدائى ضده. وبعد هذا اللقيد تأكيدا لما جاءت به الفقرة الثالثة من المادة السابعة والخمسين من البروتوكول الأول (١٩٧٧)، والتي نصت على وجوب أن يكون الهدف الواجب اختياره، حين يكون الخيار ممكنا بين عدة أهداف عسكرية للحصول على ميزة عسكرية مماثلة، هو ذلك الهدف الذى يتوقع أن يسفر الهجوم عليه على إحداث أقل قدر من

^١ انظر:

Henckaerts, J., "New Rules for the Protection of Cultural Property in Armed Conflict: The Significant of the Second Protocol to the 1954 Hague Convention for the protection of Cultural Property in the event of Armed Conflict", in Dutli, M., and others (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, (Report on the Meeting of Experts organized by International Committee of the Red Cross), 2000, p. 39.

الأضرار على أرواح المدنيين والأعيان المدنية، كأحد الاحتياطات الواجب مراعاتها أثناء الهجوم.

أما بالنسبة لاستخدام الممتلكات الثقافية لأغراض يرجح أن تعرضها لتدمير أو ضرر استنادا إلى الضرورات العسكرية القهرية، فقد جاءت الفقرة الثانية من المادة السادسة موضحة عدم جواز اللجوء إلى هذا الاستثناء للتخلي عن الالتزام بالحماية العامة على النحو الذي قرره الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). ولا يجوز اللجوء إلى هذا الاستثناء إلا في حالة عدم توفر خيار آخر يمكن لبقائه لتحقيق ميزة عسكرية مماثلة. ويكمن السبب وراء السماح باستخدام الممتلكات الثقافية في هذه الحالة إلى ما قد تفرضه الظروف على الأطراف المتنازعة إذا ما وجدت نفسها في وضع يحتم عليها استخدامها للممتلكات الثقافية لأسباب معقولة. ويشترط لأعمال هذا الاستثناء أن تكون الظروف "قهرية"، بمعنى ألا يوجد بديل آخر متاح لهذه القوات لتحقيق ميزة عسكرية دون توجيه عمل عدائي ضد ذلك الممتلك الثقافي.

وقد جاءت لفقرة (ج) من المادة السادسة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) موضحة الأحكام اللازم مراعاتها عند توجيه عمل عدائي ضد / أو استخدام للممتلكات الثقافية استنادا للضرورات العسكرية القهرية. حيث اشترطنا اتخاذ القرار بتوجيه مثل هذا العمل من قائد قوة عسكرية تعادل في

حجمها أو تفوق حجم كتيبة، أو قوة أصغر إذا لم تسمح الظروف بغير ذلك.^١ ويلزم في حالة توجيه عمل عدائي ضد ممتلك ثقافي، إعمالاً لهذا الاستثناء، إعطاء إقرار مسبق فعلي متى سمحت الظروف بذلك. ولا يمتد الالتزام المتقدم إلى حالة تقرير استخدام الممتلكات الثقافية استناداً إلى الضرورات العسكرية للقهرية.

ثانياً: فقدان الحماية الخاصة استناداً إلى الضرورات العسكرية القهرية

اشتراطت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، لفقدان الحماية الخاصة التي تتمتع بها الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، أن يكون ذلك في حالات استثنائية لمقتضيات عسكرية قهرية. وقد قيدت الاتفاقية توجيه الأعمال العدائية ضد هذه الممتلكات بعدد من الشروط. فقد تطلبت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر أن يكون تقرير وجود هذه الظروف من جانب رئيس هيئة حربية يعادل في الأهمية أو يفوق فرقة عسكرية، وأن يبلغ قرار رفع الحصانة كلما أمكن إلى الطرف المعادي قبل تنفيذه بوقت كاف.

ولاشك أن الشروط الإجرائية التي تطلبها الاتفاقية لتوجيه الهجوم في حالة فقدان للممتلك الثقافي المشمول بالحماية الخاصة تعد أكثر تشدداً إذا ما

^١ كانت هذه الفقرة محل تفسيرات مختلفة أثناء مرحلة الأعمال التحضيرية للبروتوكول الثاني (١٩٩٩). فقد ذهب البعض إلى تفسير هذا النص على أساس ضرورة إمداد كل قائد في ميدان القتال بقائمة موضحة الأهداف المسجلة التي تتمتع بالحماية. وقد أكد البعض على عدم جواز تقرير ذلك من جانب القائد بناء على حكمة الخاص وإنما من بين الأهداف الواردة بهذه القائمة وأن يحصل على تصريح بذلك من قائد عام. ومن ناحية أخرى اعتبر البعض هذا الأجراء بمثابة إجراء-مرفق وثقيل ويمكن أن تتسبب في تهديد المقاتلين. انظر: Bassiouni and Nafziger، مرجع سابق، ١٩٩٩، ص ٩٥٩.

قارناها بمثلتها في حالة فقدان الممتلكات الثقافية للحماية العامة. فلم تحدد الاتفاقية أى شروط لتوجيه الهجوم على الممتلكات الثقافية التي تتقد الحماية الخاصة مكتفية في ذلك أن تكون هناك "حالات استثنائية لمقتنيات عسكرية قهرية"، كما لم تشر إلى أية أمثلة استرشادية يمكن الاعتماد بها.^١

وقد قيدت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) زوال الحماية الخاصة طوال مدة توافر هذه الظروف، وأوجبت استئناف تمتع الممتلكات الثقافية بالحماية فور انتهاء هذه الظروف.^٢

ثالثاً: فقدان الحماية المعززة استناداً إلى الضرورات العسكرية القهرية

تناولت الفقرة الأولى للمادة الثالثة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) بيان أسباب فقدان الممتلكات الثقافية للحماية المعززة. وتتقد الممتلكات الثقافية الحماية المعززة إذا ما كانت، بحكم استخدامها، هدفاً عسكرياً. ومع ذلك جاءت الفقرة الثانية من هذه المادة بتحديد الشروط للالزام توافرها لتوجيه الأعمال العدائية ضد هذه الممتلكات. فلا يجوز أن تكون هذه الممتلكات هدفاً لهجوم عسكري إلا إذا كان الهجوم هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لإنهاء استخدام الممتلكات كهدف عسكري. كما يجب في هذه الحالة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في اختيار وسائل الهجوم وأساليبه

^١ انظر: Henckaerts، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٤٤.

^٢ الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤). انظر: Partsch، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

بهدف إنهاء ذلك الاستخدام وتجنب الأضرار بالمتلكات الثقافية لو حصره
فى أضيق نطاق ممكن. كما نصت للفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه
ما لم تحل الظروف دون ذلك، بسبب مقتضيات الدفاع عن النفس، يجب أن
يصدر الأمر بالهجوم على أعلى للمستويات التنفيذية للقيادة،^١ وأن يصدر
إنذار مسبق فعلى إلى قوات المجابهة يتضمن طلب إنهاء استخدام الممتلك
الثقافية كهدف عسكري، وأخيراً يجب أن تتاح لقوات المجابهة فترة معقولة
من الوقت تمكنها من تصحيح الأوضاع.^٢

وما تقدم يتضح أن فقدان الحماية المعززة يرتبط باستخدام الممتلك الثقافية
كهدف عسكري، وليس إذا ما حوّل الممتلك بحكم وظيفته إلى هدف
عسكري، كما هو الحال بالنسبة لفقدان الحماية العامة.^٣ ويعكس السبب

^١ اقترح ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء صياغة هذه الفقرة أن يصدر الأمر
بالهجوم على مستوى حكومى رفيع، إلا أن ممثلى بعض الدول عارضت هذا الاقتراح
استناداً إلى سببين: الأول أنه فى أغلب الحالات يكون رئيس الحكومة أو الدولة هو القائد
الأعلى للقوات المسلحة، والثانى هو اختلاف النظم السياسية للدول على مستوى العالم الأمر
الذى يؤدى إلى صعوبة توحيد الشخص المسئول عن اتخاذ هذا القرار على المستوى
السياسى وليس العسكرى.

^٢ فى هذا الشأن، حاول ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء صياغة هذه الشروط تبلى
شروط مماثلة لما هو وارد بالمادة الحادية والعشرين من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى
 والمرضى بالقوات المسلحة فى الميدان (١٩٤٩) والتي تنص على: "لا يجوز وقف الحماية
الواجبة للمنشآت الثابتة والوحدات الطبية المتحركة التابعة للخدمات الطبية إلا إذا
استخدمت، خروجاً على واجباتها الإنسانية، فى أعمال تضر بالعدو. غير أنه لا يجوز وقف
الحماية عنها إلا بعد توجيه إنذار لها يحدد فى جميع الأحوال المنسبة مهلة زمنية معقولة
دون أن ينفذ إليه". إلا أن عدد من ممثلى الدول المشاركة رأى صعوبة الأخذ بهذه
الصياغة فى خصوص الممتلكات الثقافية لاختلاف وضعها عن للوحدات والمنشآت الطبية،
حيث تتطلب الأخيرة مستوى أعلى من الحماية عن غيرها من الممتلكات المدنية بما فى ذلك
الممتلكات الثقافية.

^٣ انظر المبحث الأول من الفصل الثالث.

المتقدم لفقدان الحماية المعززة للشروط اللازم توفرها لتبديد ممتلك ثقافى ما على قائمة الحماية المعززة، حيث تتطلب إحدى هذه الشروط عدم استخدام الممتلك الثقافى لأغراض عسكرية، أو كدروع لوقاية مواقع عسكرية، وأن يصدر الطرف الذى يتولى أمر مراقبتها إعلاناً يؤكد على أنها أن تستخدم على هذا النحو.¹

وعلى الرغم من تشابه الالتزامات الملقاة على عاتق القوات الهجومية لتوجيه الأعمال العدائية ضد الممتلكات الثقافية فى حالة فقدانها الحماية العامة أو الحماية المعززة، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للقوات التى تقع الممتلكات الثقافية تحت مراقبتها أو لاختصاصها. ففى حالة شمول الممتلك الثقافى بالحماية العامة، يجوز لهذه القوات - إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك - تحويل الممتلك الثقافى إلى هدف عسكري إذا ما استخدمت لأغراض عسكرية، بينما لا يجوز لها ذلك إذا ما كان الممتلك مشمولاً بالحماية المعززة. فلا يحق للقوات التى يخضع الممتلك الثقافى المشمول بالحماية المعززة لمراقبتها أو تحت اختصاصها - بأى حال من الأحوال - تحويل الممتلك الثقافى إلى هدف عسكري من خلال استخدامه لأغراض عسكرية. فتسجيل ممتلك ثقافى ما على قائمة الحماية المعززة يتطلب من الدولة التى تتقدم بطلب التسجيل أن تدرس مقدماً ما إذا كانت سوف تحتاج فى المستقبل لاستخدام هذا الممتلك لأغراض عسكرية تحت أى ظرف من الظروف أم لا. فإذا انتهت الدولة إلى أن هناك إمكانية مستقبلية لاستخدام الممتلك الثقافى فى

¹ الفقرة (ج) من المادة العاشرة. انظر المبحث الثانى من الفصل الأول.

المستقبل كهدف عسكري، هنا يجب عليها عدم التقدم بطلب تسجيله على قائمة الحماية المعززة. فاستخدام الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية المعززة كأهداف عسكرية يعد انتهاكا جسيما لأحكام البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ويعد جريمة حرب ويرتب المسؤولية الجنائية الفردية.^١

^١ انظر في خصوص المسؤولية الجنائية الفردية، المبحث الثاني من الفصل الخامس.

الفصل الرابع

دور الدول والهيئات واللجان الدولية فى حماية الممتلكات

الثقافية

خلال فترات النزاع المسلح

تلتزم الدول الأطراف فى أية معاهدة دولية باحترام القواعد الواردة بها واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكامها والالتزامات الواردة بها. كما تعهد بعض الاتفاقيات الدولية ببعض المهام للمنظمات الدولية المعنية بغية مراقبة مدى تنفيذ الالتزامات التى تتضمنها هذه الاتفاقيات.

المبحث الأول

دور الدول الأطراف فى اتفاقية لاهى وبروتوكولها الإضافيين

علاوة على الالتزامات التى تفرضها كل من اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين على الدول الأطراف بضرورة حماية الممتلكات الثقافية للكائنة على أراضيها أو على أراضي الدول الغير فى فترات النزاع المسلح، تتضمن الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيان بعض الالتزامات التى يجب على الدول الأطراف الوفاء بها فى فترات السلم بغية توفير الحماية اللازمة للممتلكات الثقافية فى حالة قتلاداع أى عمل عسكرى مستقبلى. وتمثل هذه الإجراءات والتدابير فيما يلى:

أولاً: تبني التشريعات واللوائح الوطنية

طالبت الاتفاقية الدول الأطراف بإدراج الأحكام الواردة بها في اللوائح والتعليمات الخاصة بقواتها المسلحة وذلك على النحو الذى يضمن تطبيقها. وقد أكدت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على قيام الدول الأطراف في زمن السلم بالعمل على نشر نصوص الاتفاقية ولائحتها التنفيذية وبروتوكولها الأول على أوسع نطاق ممكن في أراضيها وتبني التشريعات اللازمة لتنفيذها في أوقات السلم أو عند اندلاع العمليات العسكرية. وقد أكدت المادة الثلاثون من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على قيام الدول الأطراف بإدراج المبادئ التوجيهية والتعليمات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في لوائحها العسكرية. وبناء على ذلك تبنت العديد من الدول تشريعات وطنية بغية كفالة الحماية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح^١.

ثانياً: نشر وتدريب أحكام اتفاقية لاهاي وبروتوكولها الإضافيين

نصت المادة الخامسة والعشرون من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على التزام الدول الأطراف بنشر أحكام الاتفاقية ولائحتها التنفيذية على أوسع نطاق ممكن في أراضيها، سواء في فترات السلم أو عند اندلاع العمليات

^١ مثال ذلك التشريع الذى تبنته سويسرا. انظر في تفاصيل هذا التشريع:

Büchel, C., and Hostettler, P., op. Cit., 2002, pp. 34-36.

لمزيد من الأمثلة عن مواقف الدول الأخرى:

العسكرية. ويعنى هذا الالتزام إدراج الدول الأطراف أحكام الحماية للواردة بالاتفاقية وبورتوكولها الإضافيين فى برامج لتعليم العسكرى والمدنى على حد سواء. ويهدف هذا الالتزام إلى تعميم المعرفة بأحكام وقواعد حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح بالنسبة على مستوى جميع سكان الدول الأطراف ولاسيما أفراد القوات المسلحة والموظفين المكلفين بحماية هذه الممتلكات.^١

ويرتبط هذا الالتزام بما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) والتي تلزم الدول الأطراف فى وقت السلم بأن تدرج فى اللوائح والتعليمات الخاصة بقواتها العسكرية الأحكام التى تكفل تطبيق القواعد الواردة بها، وأن تعمل الدول الأطراف فى وقت السلم على أن تفرس فى أعضاء قواتها المسلحة روح الاحترام الواجب أن توفره نحو الثقافات والممتلكات الثقافية لجميع الشعوب. كما يرتبط هذا الالتزام بتمهيد الدول الأطراف فى وقت السلم بأن تقوم بأعداد لخصائين وإحلقهم بصفوف قواتها المسلحة بغية السهر على حماية الممتلكات الثقافية وتدريب وتوعية ومعاونة السلطات المدنية المسؤولة عن حماية هذه الممتلكات.

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 10 ff.

^١ فى خصوص تجارب الدول الأطراف نحو تنفيذ هذا الالتزام، انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 10 ff.

وقد جاء البروتوكول الثاني (١٩٩٩) فى ملته الثلاثين مؤكدا على أهمية دور الدول فى نشر قواعد ولحكام حملية للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. وقد أشارت المادة سالفه الذكر تفصيلا إلى الإجراءات التى يجب على الدول أطراف البروتوكول القيام بها. ويتحقق تنفيذ هذا الالتزام من خلال نشر أحكام الاتفاقية وبروتوكليها الإضافيين عن طريق الوسائل الملائمة - كبرامج التعليم والأعلام - لتنمية الوعي لدى جميع سكانها بأهمية الممتلكات الوطنية وترسيخ احترامهم لها، وإذاعة الأحكام الواردة بالبروتوكول على أوسع نطاق ممكن فى وقت السلم وفى وقت للحرب على السواء. كما نصت المادة الثلاثون على ضرورة توافر العلم التام بالقواعد والأحكام الواردة بهذا البروتوكول بالنسبة لكل السلطات العسكرية أو المدنية التى تضطلع، عند اندلاع الأعمال العسكرية، بمسؤوليات تتعلق بتطبيق هذه القواعد والأحكام. وتضمنت المادة الثلاثون الإجراءات التى يجب على الأطراف القيام بها، حسب الاقتضاء، كإدراج المبادئ التوجيهية والتعليمات الخاصة بشأن حماية الممتلكات الثقافية فى لوائحها العسكرية، علاوة على إعداد وتنفيذ لبرامج التدريب والتعليمية فى أوقات السلم، وذلك بالتعاون مع اليونسكو والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية. وعلى كل دولة طرف إبلاغ سائر الدول الأخرى الأطراف فى البروتوكول الثاني (١٩٩٩)، من خلال المدير العام، بمعلومات عن القوانين والأحكام الإدارية والتدابير المتخذة بشكل عام أو التى تعتمد عليها لضمان تطبيق الأحكام الواردة بالبروتوكول بشكل خاص.

ثالثاً: إنشاء اللجان الوطنية الاستشارية

جاء القرار الثانی الملحق بالاتفاقية معرباً عن الأمل في قيام الدول الأطراف عند الانضمام للاتفاقية بإنشاء لجان استشارية وطنية في إطار النظم الدستورية والإدارية لدولهم. وتعمل هذه اللجان تحت سلطة الوزير أو الموظف المسنول عن الإدارات الوطنية المكلفة برعاية شئون الممتلكات الثقافية¹ وتمثل صلاحيات هذه اللجنة فيما يلي:

(أ) إبداء المشورة إلى الحكومة بشأن التدابير اللازمة لتطبيق الاتفاقية من النواحي التشريعية والتقنية والعسكرية سواء في زمن السلم أو أثناء النزاع المسلح.

(ب) التدخل لدى حكومتها، في حالة النزاع المسلح أو عندما يكون مثل هذا النزاع على وشك الوقوع، بما يكفل أن تكون قواتها المسلحة على معرفة بالممتلكات الثقافية الموجودة في أراضيها وفي أراضي البلدان الأخرى وأن تحترم هذه الممتلكات وتحصنها وفقاً لأحكام الاتفاقية.

(ج) أن تقوم، بالاتفاق مع حكومتها، بتأمين الاتصال والتعاون مع اللجان الوطنية للمماثلة ومع لية هيئة دولية متخصصة.

¹ أشار القرار المذكور إلى تشكيل هذه اللجنة من عدد محدود من الشخصيات، مثل كبار الموظفين في إدارات الآثار والمتاحف، وما إلى ذلك، وممثل عن الأركان العسكرية العامة، وممثل عن وزارة الخارجية، وأخصائي في القانون الدولي، وعضوين أو ثلاثة أعضاء آخرين ممن يضطلعون بمهام أو يمتلكون كفاءات في المجالات التي تشملها الاتفاقية. في خصوص تجارب الدول الأطراف بالنسبة لتنفيذ هذا الالتزام، انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 10 ff.

وبناء على ذلك قامت العديد من الدول الأطراف في الاتفاقية بتأسيس هذه اللجان الاستشارية الوطنية.^١

رابعاً: اتخاذ التدابير اللازمة للحماية

تنص المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على التزام الدول الأطراف في وقت السلم باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة لوقاية الممتلكات الثقافية للكاننة في أراضيها من الأضرار التي قد تنجم عن نزاع مسلح.^٢ ولم تحدد الاتفاقية ماهية التدابير التي تلتزم الدول الأطراف باتخاذها مكتفية في ذلك بعبارة "التي تراها مناسبة". لذلك جاءت المادة الخامسة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ببعض الإرشادات الخاصة بهذه التدابير وقدمت في سبيل ذلك عدد من الأمثلة التي يمكن الاسترشاد بها. مثال ذلك قيام الدول الأطراف بإعداد قوائم حصر،^٣ والتخطيط لتدابير الطوارئ للحماية من الحرائق أو من انهيار المباني، والاستعداد لنقل الممتلكات

^١ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 10 ff.; Meyer, op. cit. 1993, p. 358.

^٢ المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). انظر بالنسبة لتجربة كل من فرنسا وهولندا في هذا الشأن: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٦٥ وما بعدها. أما بالنسبة لتجارب الدول الأطراف الأخرى، انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 10 ff.

^٣ يجب أن تحتوي قوائم الحصر على المعلومات والبيانات الخاصة بالممتلكات الثقافية وصفها بالكامل وأصلها وأوجه استخدامها.

الثقافية المنقولة أو توفير الحماية لتلك الممتلكات في موقعها، ولخيرا
تعيين السلطات المختصة المسئولة عن صون الممتلكات الثقافية^١، وتتمتع
الأمثلة التي قدمها البروتوكول الثاني (١٩٩٩) بطابع عملي بما يضمن
تحقيق الحماية الفعالة اللازمة لتوفير الحماية للمنشودة للممتلكات الثقافية
في فترات النزاع المسلح.

ولاشك أن اتخاذ التدابير المشار إليها بعاليه يتطلب بطبيعة الحال توفير
للخبرات الفنية والمساعدات المالية اللازمة للوفاء بهذا الالتزام. وتشكل هذه
الحقيقة من الناحية العملية عقبة كبيرة أمام الدول التي تفتقر لمثل هذه
الخبرات أو التمويل اللازم لاتخاذ هذه التدابير. لذا حرص واضعوا
البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على تضمينه بعض النصوص الخاصة
بتوفير المساعدات الفنية والمالية للدول التي ترغب في اتخاذ هذه التدابير^٢.
ومن الناحية العملية تبنت عدد من الدول برامج خاصة تضمن تنفيذها لهذا
الالتزام مثل بلجيكا والنمسا وسويسرا وإيطاليا وفرنسا وهولندا وغيرهم^٣.

^١ المادة الخامسة من البروتوكول الثاني (١٩٩٩).

^٢ المواد التاسعة والعشرون والثلاثون والبروتوكول الثاني (١٩٩٩).

^٣ انظر في خصوص التدابير الوطنية التي اتخذتها هذه الدول، Toman، مرجع سابق،

١٩٩٦، ص ٦٣

المبحث الثانى

دور الدول الحامية

على غرار النظام الذى جاءت به اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩) بشأن دور الدول الحامية فى ضمان تطبيق أحكام وقواعد الحماية التى جاءت بها هذه الاتفاقيات،^١ نصت المادة الحادية والعشرون من اتفاقية لاهاى (١٩٥٤) على الاستعانة بالدول الحامية للمكلفة برعاية مصالح الأطراف المتنازعة بغية العمل على ضمان تطبيق الأحكام الواردة بها وبلائحتها التنفيذية.^٢ وقد أكد البروتوكول الثانى (١٩٩٩) فى مادته الرابعة والثلاثون على دور الدول الحامية للمكلفة برعاية مصالح أطراف النزاع بالنسبة لتطبيق الأحكام الواردة بالبروتوكول.

^١ المادة الثامنة من الاتفاقية الأولى والثانية والثالثة، والمادة التاسعة من الاتفاقية الرابعة. كما نصت المادة الخامسة من البروتوكول الأول (١٩٧٧) على دور الدول الحامية فى تأمين احترام وتنفيذ الأحكام الواردة به.

^٢ تجدر الإشارة إلى أن المقصود بالدولة الحامية هى الدولة التى يعينها أحد أطراف النزاع من الدول غير الأطراف فيه وتحظى بقبول الدولة/الدول الأخرى فى النزاع، وتقبل القيام بأداء المهام الموكلة للدول الحامية على النحو الوارد بالاتفاقية وبروتوكليها الإضافيين. ولم تحدد اتفاقية لاهاى (١٩٥٤) لو بروتوكولاها الإضافيان كيفية تعيين الدول الحامية ولذلك تخضع هذه المسألة للتواعد العامة فى القانون الدولى على النحو الوارد بنص المادة السادسة والأربعين من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، أو طبقاً للأحكام الواردة باتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩) وبروتوكولها الأول (١٩٧٧). وطبقاً للمادة الخامسة من البروتوكول الأول (١٩٧٧) يجوز للجنة الدولية للصليب الأحمر أو أية منظمة إنسانية أخرى أن تعرض مساعدتها الحميدة من أجل تعيين دولة حامية إذا لم تتجس أطراف المتنازعة فى الاتفاق على الدول الحامية التى يختارها أى من أطراف النزاع. انظر: الأستاذ الدكتور/ عبد الحى محمود، مرجع سابق، ص ١٧٨ وما بعدها.

وتتطابق صياغة كل من المادة الثانية والعشرين من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) والمادة الخامسة والثلاثين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) فيما يتعلق بإجراءات التوفيق التي تقوم بها الدول الحامية. فقد أجازت المادتين للدول الحامية أن تقدم وسلطتها في كل الحالات التي تراها في صالح الممتلكات الثقافية، ولاسيما في حالة قيام خلاف بين أطراف النزاع فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير الأحكام الواردة بالاتفاقية أو البروتوكول الثاني.

كما أجازت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) لكل من الدول الحامية بناء على دعوة أحد الأطراف المتنازعة أو مدير علم منظمة اليونسكو أو من تلقاء نفسها أن تقترح على الأطراف المتنازعة أن يجتمع ممثلوها، ولاسيما السلطات المختصة المكلفة بحماية الممتلكات الثقافية، وإن يكون الاجتماع، أن رؤى ذلك مناسباً، على أرض دولة محايدة. وتقترح الدول الحامية على الأطراف المتنازعة أن يراس هذا الاجتماع شخصية تكون تابعة لدولة محايدة أو يقترحها مدير علم منظمة اليونسكو.

وفي سبيل تمكين الدول الحامية من الدور المقرر لها بموجب الاتفاقية، أفرجت اللائحة التنفيذية بعض النصوص الخاصة بدور الدولة الحامية. فقد رخصت اللائحة التنفيذية للدول الحامية حق تعيين مندوبين ضمن أعضاء تمثيلها المياسي أو للتصلي أو تختارهم - بموافقة الأطراف الذين سيباشرون أعمالهم لديهم - بين شخصيات أخرى^١ ولمندوبى الدول الحامية إثبات حالات انتهاك الاتفاقية، ولهم أن يقوموا بالتحقيق - بموافقة الدولة التي

^١ المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤).

يباشرون مهمتهم لديها - في الملابس التي لحاطت بخرق الاتفاقية، كما لهم أن يتوسطوا لدى السلطات المحلية لوقف هذه المخالفات وإبلاغ الوكيل العام - عند الضرورة - بها، كما عليهم أن يحيطوه علما بنشاطهم.^١

وعلى الرغم مما تقدم فمن الملاحظ أن النظام التي جاءت به اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، والذي تبناه بروتوكولها الثاني حرفيا، والخاص بدور الدول الحامية لم يتم تطبيقه أو الاستفادة منه الا مرة واحدة منذ تبنى الاتفاقية عام ١٩٥٤.^٢ وقد دفع هذا الوضع بعض فقهاء القانون الدولي الى البحث في أسباب عدم الاستفادة من هذا النظام. فقد رأى البعض أن عدم فعالية هذا النظام تركزت إلى سببين: الأول أن هذا النظام تم وضعه ليناسب المنازعات المسلحة التقليدية التي تدور بين دول والتي تستمر لفترات زمنية طويلة نسبيا، بينما تنقصر المنازعات المسلحة للمعاصرة سواء الدولية أو غير الدولية لمثل هذه الطبيعة. أما السبب الثاني فيتمثل في أن نجاح هذا النظام يعتمد في المقام الأول على اتفاق الدول الأطراف في النزاع، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه من الناحية العملية عند اندلاع العمليات العسكرية. وتأكيدا لما تقدم لم يستعن مدير عام اليونسكو بهذا النظام بالنسبة للعديد من المنازعات المسلحة التي نشبت في الفترات الأخيرة مفضلا على ذلك إيفاد ممثلين

^١ المادة الخامسة من اللاتعة التنفيذية لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤). تنظر فيما يخص نظام الوكيل العام وطرق تعيينهم المبحث الثالث من هذا الفصل.

^٢ تجدر الإشارة إلى أنه عندما نشب النزاع في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٦٧، تم تعيين ممثل عن مصر والأردن وسوريا، آخر عن إسرائيل واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٧.

شخصيين عنه لأطراف هذه المنازعات لحثهم على حماية الممتلكات الثقافية في مثل هذه الفترات.^١

لذا حرص واضعو البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على تنظيم قواعد التوفيق بالنسبة للمنازعات المسلحة التي لا يعين أطرافها دولا حامية،^٢ بالإضافة إلى تأسيس لجنة حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والتي عهد إليها، على نحو ما تعرضنا له سلفا، بالإشراف على تنفيذ أحكام البروتوكول.

المبحث الثالث

دور المنظمات والهيئات الدولية

علاوة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الأطراف في سبيل تنفيذ التزاماتها المقررة بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبرتوكوليها الإضافيين وكذا الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الحامية في سبيل الإشراف على تنفيذ

^١ انظر:

Hladik, J., "UNESCO's Ability to Intervene in Crises and Conflict", in Micewski, E., and Sladek, G., *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict - A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, p. 42.

^٢ المادة السادسة والثلاثون من البروتوكول الثاني (١٩٩٩).

هذه القواعد والأحكام بواسطة الدول الأطراف فى أى نزاع مسلح، عهدت الاتفاقية أيضا بدور مماثل إلى المنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال.^١

أولاً: دور منظمة اليونسكو

عهدت اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولاها الإضافيان لمنظمة اليونسكو بدور رئيسى فى سبيل العمل على مساعدة الدول الأطراف نحو تنفيذ وتطبيق الأحكام الواردة بهذه الوثائق الدولية. ويتمثل الجانب الأعظم لليونسكو فى الإجراءات التى يمكن أن يقوم بها فى زمن السلم بغية تحقيق الحماية الفعالة للممتلكات الثقافية عند اندلاع العمليات العسكرية. وعليه يمكن تصنيف الدور الذى تلعبه اليونسكو فى مجال حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح إلى الأنشطة التى تقوم بها المنظمة فى زمن السلم، والأنشطة التى تقوم بها عند اندلاع للعمليات العسكرية سواء المنازعات المسلحة الدولية أو ذات الطابع غير الدولى.

^١ تجدر الإشارة فى هذا المقام إلى الدور الذى تلعبه المنظمات الدولية الحكومية فى مجال حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح لا يعنى بحال من الأحوال تجاهل الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية فى هذا الشأن كالمنظمة الدولية للدرع الأزرق، والمجلس الدولى للآثار والمواقع، والمجلس الدولى للمتاحف. انظر:

Boylan, op. cit., 1993, pp. 141 ff.; Sladek, G., "The Role of a Non-Governmental Organization in the Field of Protection of Cultural Property" in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, pp. 59 ff.

١- دور اليونسكو فى تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيين فى زمن السلم

تتعدد الأنشطة التى تقوم بها منظمة اليونسكو فى فترات السلم لتنفيذ أحكام اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين. فقد أجازت الاتفاقية لمدير عام اليونسكو دعوة الدول الأطراف للاجتماع، واشترطت لذلك حصول المدير العام على الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذى للمنظمة^١. كما طلبت من المدير العام دعوة الدول الأطراف فى الاتفاقية إلى عقد اجتماعات فى أى وقت كان طالما تقدم بهذا الطلب خمسة دول على الأقل.

وتعد منظمة اليونسكو جهة إيداع للتصديقات الخاصة باتفاقية لاهى وبروتوكولها الإضافيين، كما يتم تبادل أطراف الاتفاقية للترجمات الرسمية للاتفاقية ولانحتها للتنفيذية عن طريق مدير عام اليونسكو. ويقوم مدير عام اليونسكو بمخاطبة الدول فور انضمامها للمنظمة بما يفيد حثها للانضمام إلى اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين^٢. ومن ناحية أخرى

^١ المادة السابعة والعشرون من اتفاقية لاهى (١٩٥٤). تطبيقاً لهذا النص، دعى المدير العام للمنظمة الدول الأعضاء عام ١٩٦٢ إلى عقد اجتماع للنظر فى سبيل تنفيذ الالتزامات التى تقرها الاتفاقية. انظر:

UNESCO Doc. CUA/120 (1962).

^٢ فى سبيل ذلك أعدت اليونسكو ملفاً كاملاً بنصوص اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين، ويتضمن الملف شرحاً كاملاً للأحكام والقواعد العامة المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. وتقوم اليونسكو بتوزيع هذا الملف على الدول غير الأطراف بالاتفاقية ولا سيما الدول التى تنضم إلى عضوية المنظمة. انظر تفصيلاً:

Hladik, J., "UNESCO's Activities for the Implementation and Promotion of the 1954 Hague Convention for the Protection of

قام المجلس التنفيذي للمنظمة بتوجيه الدعوة للدول الأعضاء بالمنظمة وغير الأطراف في اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) إلى الانضمام إليها وذلك من خلال عدد من قراراته.^١

وتتلقى اليونسكو اقتراحات للدول الأطراف بتعديل الاتفاقية، وعليها إبلاغ نص الاقتراح لكافة أطراف الاتفاقية.

كما تشرف اليونسكو على السجل الخاص بالمتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة، وتعد هي الجهة المخولة بتلقي طلبات الدول الأطراف لإدراج الممتلكات الثقافية وحذفها من على قائمة الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة.^٢

ويقوم المدير العام بأعداد قائمة دولية بالشخصيات التي تعينها الدول الأطراف والتي تراها كفيلة بالقيام بمهام الوكيل العام للممتلكات الثقافية.^٣

Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Two Protocols", in Dutli and others (eds.), op. cit., p. 60.

^١ قرار المجلس التنفيذي رقم ١٥ الصادر في دورته الحادية والأربعين بعد المائة (١٩٩٣). كما تبني المجلس قراراً في دورته الثانية والأربعين بعد المائة (توفمبر ١٩٩٣) ينص بموجبه على أن القبول العالمي لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤) شرط أساسي للحماية الفعلية للممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح، ويؤكد على أهمية تحسين ونشر هذه الاتفاقية في أوساط العسكريين وعامة الجمهور.

^٢ قام المدير العام لليونسكو في عام ١٩٥٦ بوضع القواعد العملية اللازمة للتسجيل على هذه القائمة. انظر بالنسبة لهذه القواعد:

UNESCO., Doc. No. CL/1136 (G)

^٣ المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤). وتتناول المادة السادسة من اللائحة التنفيذية اختصاصات الوكيل العام والتي تتمثل فيما يلي:

- معالجة المسائل الخاصة بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية وذلك بالتنسيق مع مندوب الطرف الذي يباشر لديه مهمته ومع المندوبين المختصين،
- اتخاذ القرارات والتعين طبقاً للأحكام الواردة باللائحة،

ويجوز لليونسكو أيضا تقديم المعونة الفنية للدول الأطراف في الاتفاقية بغية تنظيم وسائل حماية ممتلكاتها الثقافية،^١ أو بشأن أى مشكلة أخرى ناجمة عن تطبيق الاتفاقية أو لانتهائها للتنفيذ. كما أجازت الاتفاقية لليونسكو أن تقدم هذه الاقتراحات من تلقاء نفسها.^٢ ويمكن لمدير عام اليونسكو مخاطبة للدول الأطراف مباشرة أو من خلال وفودها الدائمة بالمنظمة بما يفيد ضرورة اتخاذ بعض التدابير والإجراءات اللازمة لحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.

-
- أن يأمر وذلك بموافقة الطرف الذى يباشر مهمته لديه، بأجراء التحقيق ومباشرته بنفسه،
 - أن يقوم لدى الأطراف المتنازعة أو للدول الحامية بالاتصالات التى يحكم بجدواها فى تطبيق الاتفاقية،
 - وضع التقارير اللازمة عن تطبيق الاتفاقية وإيلاعها إلى الأطراف المختصة والدول الحامية لها،
 - ممارسة اختصاصات الدول الحامية طبقا لأحكام الاتفاقية.
- وقد شهدت الممارسات العملية عدد من حالات تعيين مثل هؤلاء الوكلاء، مثال ذلك عند وقوع العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، وفى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧. انظر تفصيلا: Jote، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٨٤ وما بعدها.
- ^١ شهد الواقع العملى عددا من حالات طلب المعونة الفنية من منظمة اليونسكو فى وقت السلم، مثال ذلك طلب الحكومة المصرية والإسرائيلية من منظمة اليونسكو عام ١٩٥٧، لإفاد خبراء للنظر فى الوضع الفنى لدير سانت كاترين بسيناء. انظر فى ذلك تفصيلا: Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1967, note 4, p. 8.
- كذلك أوفدت اليونسكو بناء على طلب كمبوديا ثلاث لجان استشارية عام ١٩٧٠ لوضع برنامج طويل الأجل لحماية الممتلكات الثقافية. انظر: Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1979, note 4, p. 7.

^٢ المادة الثالثة والعشرون من اتفاقية لاهاى (١٩٥٤).

ونتلقى اليونسكو كل أربع سنوات على الأقل تقريراً من الدول الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيين، ويشمل هذا التقرير المعلومات التي تراها الدول لازمة لحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والإجراءات التي اتخذتها أو التي أعدها تطبيقاً لأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين وكذا اللائحة التنفيذية للاتفاقية.^١

أخيراً، تقوم اليونسكو بأعداد مطبوعات تتضمن الأحكام الرئيسية لحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، وتوزيع هذه المطبوعات على الدول الأعضاء لتعميمها على أفراد القوات المسلحة التابعة لهذه الدول، وكذلك على المسؤولين عن عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بغية تعريفهم بقواعد ولحكام الحماية.^٢

^١ قدمت سكرتارية اليونسكو لأول مرة دراسة عن التقارير التي قدمت لها من الدول الأطراف عام ١٩٦٢. انظر:

UNESCO Doc. No. WS/0562.68 of 15 June 1962.

^٢ على سبيل المثال قامت اليونسكو بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوزيع هذه المطبوعات على أفراد القوات المسلحة أثناء الحرب التي دارت في يوغسلافيا السابقة وذلك بعد وقف المنظمة على حجم الخسائر التي أصابت الممتلكات الثقافية في دوبريفنيك. وبغية تعميم الفائدة تمت صياغة هذه المطبوعات باللغات الألبانية، الإنجليزية والصربية. انظر:

Hladik, J., "UNESCO's Activities for the Implementation and Promotion of the 1954 Hague Convention for the Protection of

٢- دور اليونسكو فى تنفيذ اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين عند اندلاع العمليات العسكرية

تلعب اليونسكو دوراً هاماً عند اندلاع العمليات العسكرية حيث يمكن للمدير العام أن يتلقى تقارير خاصة بتطبيق أحكام الاتفاقية فى المناطق التى يدور فيها النزاع للمسلح والتى ترسلها اللجان المعنية بالحفاظ على الممتلكات الثقافية فى الدول الأطراف فى النزاع. ويجوز لمدير عام المنظمة إيفاد ممثلين شخصيين عنه إلى مناطق النزاعات المسلحة للوقوف على وتقييم أية حالة من حالات تدمير أو نهب الممتلكات الثقافية واقتراح الحلول المناسبة لإعادة الحال إلى ما كان عليه. ويجوز للمدير العام تعيين وكيل عام على الممتلكات الثقافية^١ كما يجوز للمدير العام أن يصدر نداءات خاصة لأطراف نزاع مسلح ما بضرورة الحفاظ على حماية الممتلكات الثقافية والعمل على تطبيق أحكام وقواعد الحماية على النحو الوارد باتفاقية لاهى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين.

كما يجوز للمدير العام لليونسكو أن يطلب من الدول المتنازعة تعيين دولا حامية^٢ كما يجوز له أن يطلب من الدول الحامية فى أى نزاع ذا طابع دولى عقد اجتماع يدعى إليه ممثلين عن الأطراف المتنازعة متى كانت هناك

Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Two Protocols", in Dutli and others (eds.), op. cit., p. 62.

^١ المادة الرابعة من اللائحة للتنفيذ لاتفاقية لاهى (١٩٥٤).

^٢ حاول مدير عام اليونسكو أبان نشوب النزاع العراقى الإيرانى فى الثمانينات من القرن الماضى حث طرفى النزاع على تعيين دول حامية لكل منهما، إلا أنهما لم يستجيبا لهذا

حاجة إلى حماية الممتلكات الثقافية في المناطق التي يدور فيها النزاع. ويمكن لليونسكو أن تساهم في إجراءات التوفيق، ويجوز للمدير العام توجيه الدعوة إلى رئيس لجنة حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح لتنظيم اجتماع لعمليتها لتسوية هذا النزاع.^١

وقد قامت منظمة اليونسكو ببذل الجهود اللازمة لحماية الممتلكات الثقافية فور نشوب عدد من المنازعات المسلحة ذات الطابع الدولي. فعلى سبيل المثال، قام مدير عام اليونسكو بالتدخل عند نشوب النزاع بين هندوارس والسلفادور عام ١٩٦٩ وذلك عن طريق إرسال برقيتين لحكومة الدولتين - على الرغم من كونهما ليستا طرفا في الاتفاقية - مقترحا عليهما الانضمام إلى الاتفاقية ومطالبتهما بضرورة حماية الممتلكات الثقافية الواقعة على أراضييهما.^٢ كما قام مدير عام منظمة اليونسكو بدور مماثل لسان نشوب النزاع بين الهند وباكستان عام ١٩٧١، وتركيا وقبرص عام ١٩٧٤، والعراق وإيران عام

النداء مبررين ذلك بأن النزاع الدائر فيما بينهما هو نزاع دائر على الحدود. انظر: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٨٥.

^١ المادة السادسة والثلاثين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩). انظر بالنسبة لدور اللجنة في تسوية المنازعات بين الدول الأطراف، للمبحث الرابع من الفصل الرابع.

^٢ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1970, note 4, p. 8.

١٩٨٠، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢،^٢ والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠،^٣ والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان عام ١٩٩٢.^٤

^١ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 3-4.

^٢ قام المندوب الدائم لدولة لبنان باليونيسكو بأخطار مدير عام المنظمة بعد ساعات من الغزو الإسرائيلي للبنان ببلوغ الجيش الإسرائيلي إلى الموقع الأثري بمدينة صور ورجاء توجيه نداء من أجل وقف جميع العمليات العسكرية في الموقع الأثري. وعليه فقد قام مدير عام اليونيسكو بتوجيه نداء ملح للعمل فوراً على وضع حد للعمليات العسكرية في منطقة صور، واتخاذ كل التدابير اللازمة على وجه الاستعجال لإنقاذ وحماية الممتلكات الثقافية الفريدة وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1984, p. 7.

^٣ في أعقاب غزو القوات العراقية للكويت في أغسطس ١٩٩٠، ونداء على إبلاغ دولة الكويت لمدير عام اليونيسكو بتكمير هذه القوات للممتلكات الثقافية الموجودة على أراضيها لفت المدير العام نظر السلطات العراقية إلى ضرورة الالتزام الكامل بأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول. وقد تبني المجلس التنفيذي قراراً بشأن هذه الاعتداءات في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة. ومع تزايد التوتر في المنطقة، وجه المدير العام ثلاثة نداءات طنية ناشد فيها جميع الأطراف مراعاة مبادئ اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). وعندما اندلعت العمليات العسكرية استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ (١٩٩٠)، أرسل المدير العام خطاباً إلى أمين عام الأمم المتحدة بلفت نظره إلى القرار الأول الذي أصدره مؤتمر لاهاي عام ١٩٥٤ والذي ينص على التزام الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة في حالة القيام بعمل عسكري تنفيذاً للميثاق بتطبيق أحكام الاتفاقية بالنسبة لذلك العمل العسكري. انظر تفصيلاً:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, pp. 2-3.

^٤ فور نشوب هذا النزاع أجرت اليونيسكو اتصالات مع السلطات المعنية بالدولتين لتذكيرهما بضرورة احترام وتطبيق اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول. كما أرسلت اليونيسكو عام ١٩٩٥ بعثة إلى أرمينيا وأذربيجان لتقدير مدى الحفاظ على الممتلكات الثقافية وإبداء المشورة بشأن أعمال الترميم والصون اللازمة. انظر:

ولا يقتصر دور اليونسكو على توجيه النداء بحماية الممتلكات الثقافية أثناء نشوب المنازعات المسلحة ذات الطابع الدولي، وإنما يمكن للمنظمة أن توفد لجان لجان تحقيق للوقوف على مدى احترام الدول الأطراف في النزاع لأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، ومدى التزامهم بتنفيذ الأحكام الواردة بها، والوقوف على حجم الدمار أو النهب الذي تتعرض له الممتلكات الثقافية الموجودة في مناطق النزاع. مثال ذلك ما الحرب القبرصية لعام ١٩٧٢، وحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران،^١ والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.^٢

علوة على ما تقدم، لعبت اليونسكو دوراً هاماً من أجل رد الممتلكات الثقافية التي يتم نهبها أو الاستيلاء عليها في بعض النزاعات المسلحة. مثال ذلك الدور الذي لعبته المنظمة لاستعادة الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها أو فقدها خلال حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت. وفي سبيل ذلك ساهم اليونسكو في عمل وحدة إعادة الممتلكات التابعة للأمم

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, p. 5.

^١ انظر قرارات المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين، ١٩٨٧، ص ١٦١. ايضاً:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1989, pp. 6-7.

^٢ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1984, p. 7.

المتحدة التي أشرفت على استرداد الممتلكات الثقافية التي تم نقلها من متاحف الكويت، كما تلقت اليونسكو من الكويت بياناً بالممتلكات الثقافية المفقودة للعمل سوياً مع منسق الأمم المتحدة المعنى بإعادة الممتلكات الثقافية من العراق إلى الكويت. ومن ناحية أخرى تلقت اليونسكو بلاغاً من العراق بالممتلكات الثقافية التي فقدت أثناء العمليات العسكرية وبناء على ذلك قامت للمنظمة بإبلاغ المتاحف والمؤسسات الدولية الكبرى العاملة في مجال تجارة الآثار ببيان عن الممتلكات المفقودة كما نشرت أعلاتنا عن بعض القطع النموذجية المفقودة يتضمن صورها الفوتوغرافية ولوصافها.^١ ولا يقتصر دور اليونسكو على المنازعات المسلحة ذات الطابع الدولي بل يمتد هذا الدور إلى المنازعات ذات الطابع غير الدولي، حيث يجوز لليونسكو أن تعرض خدماتها على الأطراف المتنازعة لأي نزاع مسلح ذي طابع غير دولي. فعلى سبيل المثال وجه مدير عام اليونسكو نداءً إلى أطراف الحرب المدنية في نيجيريا عام ١٩٦٨ بضرورة حماية الممتلكات الثقافية.^٢ كما ناشد مدير عام منظمة اليونسكو أطراف النزاع إبان نشوب الحرب البوغسلافية التي اشتعلت عام ١٩٩١ بضرورة حماية الممتلكات

^١ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, p. 3.

^٢ كما اقترح مدير عام اليونسكو تعيين وكيل عام، إلا أن نيجيريا رفضت تنفيذ هذا الطلب مؤكدة على بذل كل الجهود الممكنة بغية توفير الحماية للممتلكات الثقافية. انظر:

الثقافية الواقعة على أراضي يوغسلافيا السابقة طبقاً لأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول.^١ كما شارك اليونسكو في التحقيقات الخاصة

Partsch, op. cit., 1995, p. 400; Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1970, p. 6.

^١ عندما لاحت بوادر نشوب العمليات العسكرية بيوغسلافيا السابقة قام مدير عام لليونسكو بالاتصال بالسلطات المسؤولة لتذكيرها بالتزاماتها بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول. ولوفدت لليونسكو عدة بعثات إلى زغرب وبلجراد. وفي أعقاب اندلاع العمليات العسكرية أرسلت المنظمة رسائل إلى الحكومة اليوغسلافية ورئيس جمهورية كرواتيا لتذكيرهم بضرورة حماية الممتلكات الثقافية، كما اتصل مدير عام اليونسكو برئيس مؤتمر السلام في يوغسلافيا الذي عقدته للجامعة الأوروبية عام ١٩٩١ طالباً منه أن يستلفت نظر جميع الأطراف بضرورة حماية الممتلكات الثقافية. وأعقب ذلك صدور بيان مشترك من سكرتير عام الأمم المتحدة ومدير عام اليونسكو بضرورة وضع نهاية للنزاع واحترام الاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). كما أصدر وزراء الثقافة الأوروبيين في الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩٩١، تحذيراً للأطراف المتحاربة بضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) مؤكدين في ذلك دعمهم لدور اليونسكو. ومع استمرار تدهور الأوضاع وجه المدير العام عدد من النداءات من أجل حماية الممتلكات الثقافية في يوغسلافيا السابقة. كما أوفد لليونسكو بعثة مراقبة بعد بداية العمليات العسكرية بمدينة "دوبرافنيك". وقد أخطرت هذه البعثة مدير عام اليونسكو بحجم الدمار الذي تتعرض له الممتلكات الثقافية في المدينة وعليه طلب المدير العام من وزير الدفاع في يوغسلافيا السابقة بوضع حداً لتصف المدينة. وبعد تجدد للتصف على مدينة دوبرافنيك عام ١٩٩٥، أصدر المدير العام نداء عام يذكر بموجبه جميع الأطراف بالتزاماتهم بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) كما أبلغ السلطات الكرواتية بأنه قد ينظر في اتخاذ تدابير أخرى إذا ما اقتضى الأمر. كما أصدر المدير العام نداءات متكررة بعد اندلاع العمليات العسكرية في البوسنة والهرسك أعرب بموجبه عن قلقه على أرواح البشر ودمار الممتلكات الثقافية. وقد فحص المجلس التنفيذي للمنظمة حالة الممتلكات الثقافية في أراضي يوغسلافيا السابقة في جميع دوراته التي اتمعت منذ دورته التسعة والثلاثين بعد المائة (مايو ١٩٩٢) حتى دورته السادسة والأربعين بعد المائة (يونيو ١٩٩٥). كذلك اعتمد المؤتمر العام للمنظمة في دورته السابعة والخمسين (١٩٩٣) قراراً يعرب فيه بصفة خاصة عن بالغ قلقه إزاء تدمير الممتلكات الثقافية في أراضي يوغسلافيا السابقة ولاسيما بالبوسنة والهرسك. وأرسل المدير العام للمنظمة عدد من البعثات لتحديد حجم الدمار الذي أصاب الممتلكات الثقافية في أراضي يوغسلافيا السابقة علاوة على تعيين ممثلاً له وإنشاء مكتب لليونسكو في سراييفو. كما اتفق اليونسكو مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوربي على تعيين خبير في مجال التراث

بالانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها الممتلكات الثقافية في يوغسلافيا السابقة والتي قامت بها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المشكلة بقرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ لعام ١٩٩٢^١.

الثقافي اتخذ مقره بمدينة موستار ويخضع في عمله لإشراف مكتب اليونسكو بباريس.
نظر تفصيلا:

U.N. Chief Appeals for End to Conflict in Yugoslavia, Xinhua Gen. Overseas News Services, Oct. 25, 1991, available in Lexis, News Library, XINHUA File; UNESCO, 1 records of the General Conference, 26th Sess. 13 (1991); Reuters Agency Europe, Nov. 15, 1991, available in Lexis, World Library, TXTWE File. UNESCO, 1 Records of the General Conference, UNESCO Res. 3.9, 26th Sess., 1991, pp. 57-58; James, B., "Spare Dubrovnik, UNESCO Chief Pleads; Civil War Renaissance City", *International Herald Tribune*, Oct. 8, 1991, available in Lexis, News Library, IHT File; Prott, L., "Strengthening the Law", *UNESCO Sources*, December 1992, No. 43, p. 9; Clement, op. cit., 1994, p. 24; Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, p. 3-5; Desch, op. cit., 1998, p. 107; Hiladik, J., "UNESCO's Ability to Intervene in Crises and Conflict", in Micewski, E., and Sladek, G., *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict - A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, p. 42.

^١ انتهت اللجنة من عملها وأرسلته إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وقد تضمن تقريرها فصلا عن تدمير الممتلكات الثقافية. انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, p. 5.

وقد أصدر مدير عام المنظمة بيانا في ١٣ مارس ٢٠٠١ يرحب ما انتهت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة من اعتبار تدمير الممتلكات الثقافية بمدينة دوبرينيك ولحدا من الجرائم تستأهل معاقبة مقترفيها. وقد ذكر مدير عام اليونسكو في بيانه:

"This sets a historic precedent as it is the first time since the judgments of the Nuremberg and Tokyo tribunals that a crime against

وفور إعلان حركة طالبان نيتها تدمير الممتلكات الثقافية بأفغانستان، أصدر مدير عام اليونسكو نداء عاجلا إلى قيادات الحركة للتوقف عن أعمال التدمير الموجهة ضد تماثيل بوذا في بميان، واعتبر أن أعمال التدمير تعد من الجرائم الدولية المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية. وفي سبيل ذلك أوفد مدير عام المنظمة ممثلا شخصيا عنه لأفغانستان بغية السعى لوقف أعمال التدمير التي ارتكبتها الحركة ضد الممتلكات الثقافية.

أخيرا لعبت اليونسكو دورا هاما بالنسبة لحماية الممتلكات الثقافية في فترات الاحتلال الحربي. فعلى سبيل المثال تبنى المؤتمر العام للمنظمة قرارا في أعقاب ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلية من حقائق بمدينة القدس المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧، حيث بموجبه هذه القوات على الالتزام بحماية الممتلكات الثقافية الواقعة في الأراضي المحتلة وذلك حسبما تقرره اتفاقية لاهـ (١٩٥٤) وتوصيات منظمة اليونسكو في هذا الشأن، ولاسيما توصية المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية

cultural property has been sanctioned by an international tribunal. The indictment concerns a breach of the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, a global agreement on the protection of cultural heritage during hostilities, which is administered by UNESCO. It shows that the international community will not sit idly by and condone crimes against cultural property."

(١٩٥٦).^١ أعقب ذلك إيفاد مدير عام اليونسكو عددا من الخبراء بصفتهم ممثلين شخصيين عنه لتقصي الأوضاع بالأراضي المحتلة وتقديم تقارير بما تم التحقق منه بغية عرضها على المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة. وقد عرض مدير عام المنظمة تقارير الخبراء على المؤتمر العام للمنظمة الذي تبني قرارا يقضي بإدانة إسرائيل لاعتدائها على الممتلكات الثقافية وعيها بالوضع

^١ انظر: قرارى المؤتمر العام لليونسكو رقم ٣٤٢/٣، ٣٤٣/٣ التى تم تبنيهما خلال الدورة الخامسة عشر للمؤتمر (١٩٦٨). هذا وقد أكد المجلس التنفيذي للمنظمة على القرارين المشار إليهما بعاليه خلال دورته اللاحقة، وتقرير المدير العام عن تنفيذ قرارات المؤتمر العام بالوثيقة ٨٣ م ت / ١٢، ١٩٦٩. ونظر تفصيلا:

Nafziger, J., "UNESCO-Centered Management of International Conflict over Cultural Property", *Hastings Law Journal*, vol. 27, 1976, pp. 1051-67; Partan, D., *Documentary Study of the Politicization of UNESCO*, 1973, pp. 11-73; Alexandrov, op. cit., 1979, pp. 68 ff.; UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1967, UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1968, at 99 (1968); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1969, at 112 (1969); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1969, at 107-8 (1970); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1970, at 122 (1971); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1971, at 155 (1972); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1972, at 173 (1973); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1973, at 177 (1974); UNESCO's Report of the Director General on the Activities of the Organization in 1974, at 150 (1975).

القانونى والتاريخى لمدينة القدس المحتلة بما يخالف اتفاقية لاهى (١٩٥٤) وقرارات اليونسكو فى هذا الشأن.^١

ثانيا: دور الأمم المتحدة

لنطلقا من الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال الأجهزة التابعة لها ولاسيما مجلس الأمن تبنى المؤتمر الدبلوماسى الخاص بتبنى اتفاقية لاهى (١٩٥٤)، قراره الأول، وأعرب فيه عن أمله فى أن تكفل الهيئات المختصة بالأمم المتحدة، عند القيام بعمل عسكري تطبيقا للميثاق، احترام وتنفيذ أحكام الاتفاقية. وقد أحال سكرتير عام الأمم المتحدة نص القرار المتقدم - بناء على طلب مدير عام اليونسكو - إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى،^٢ والجمعية العامة ومجلس الأمن.^٣ وقد انعكس مضمون هذا القرار على الفقرة الرابعة والأربعين من قواعد الأمم المتحدة لقوات الطوارئ، حيث أشارت إلى انطباق مبادئ القانون الدولى بما فى ذلك اتفاقية لاهى (١٩٥٤) الخاصة بأفراد القوات المسلحة على قوات الأمم المتحدة.^٤ ولقد أثبتت التجربة الدور الهام الذى قامت به الأمم المتحدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لإسباغ الحماية للممتلكات الثقافية فى

^١ قرار المؤتمر العام للمنظمة رقم: ٣/٧٢٤ الصادر فى الدورة الثامنة عشر للمؤتمر العام (١٣/١٨ و١٣/١٩ لعام ١٩٧٤).

^٢ الوثيقة: E/2838 of April 16th, 1956.

^٣ الوثائق: A/3119 and S/3557 of February 20th, 1956.

^٤ الوثيقة: ST/SGR/UNEF/1, February 20th, 1957.

فترات النزاع المسلح. فقد قدمت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المساعدة في عدد من الحالات لممثلي اليونسكو لتأمين وصولهم إلى مواقع الممتلكات الثقافية للوقوف على حجم الأضرار التي تعرضت لها الممتلكات الثقافية في فترات النزاعات المسلحة. كما تضمنت قرارات الأمم المتحدة الصادرة في أعقاب نشوب عدد من المنازعات المسلحة ما يفيد ضرورة محافظة أطراف النزاع على الممتلكات الثقافية الواقعة على الأراضي التي تجرى عليها العمليات العسكرية، وبذل كل المساعي بغية حماية هذه الممتلكات. مثال ذلك ما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ الصادر في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ والذي طالب إسرائيل بحماية الممتلكات الثقافية الموجودة في القدس المحتلة وامتناعها عن المساس بالوضع القانوني والتاريخي والثقافي للمدينة. كذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٩٢ الصادر عام ١٩٧٣ والذي أعربت بموجبه عن قلقها البالغ لنهب إسرائيل للممتلكات الأثرية والثقافية في الأراضي المحتلة.^١

وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي لمدينة بيروت عام ١٩٨٢، تقدمت بعض الدول بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة تطلب فيه إعادة إسرائيل لكل الوثائق والمحتويات الأرشيفية التي تم الاستيلاء عليها أثناء فترة الاحتلال. وقد أصدرت الجمعية العامة قرارها في التاسع من ديسمبر عام ١٩٨٢ مطالبة إسرائيل بالتعاون مع اليونسكو لإعادة ما تم الاستيلاء عليه من مدينة

^١ انظر: الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين عامر، مرجع سابق، ١٩٧٨، ص ١٢٩.

بيروت.^١ كما لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً لحماية الممتلكات الثقافية خلال حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت حيث تضمن القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ٦٨٦ مطالبة العراق باتخاذ الإجراءات الفورية نحو إعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولت عليها. وبناء عليه قامت العراق بإعادة عدد كبير من الممتلكات الثقافية تحت إشراف وحدة إعادة الممتلكات التابعة للأمم المتحدة.^٢

ثالثاً: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ نشأتها دوراً هاماً نحو حماية ضحايا النزاعات المسلحة خلال العمل على ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني عند اندلاع العمليات العسكرية، أو العمل على تطوير هذه القواعد والأحكام في زمن السلم على النحو الذي يضمن كفالة الحماية للفعالة لضحايا النزاعات المسلحة. لذا فقد وجدنا من الضروري التطرق إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر لحماية الممتلكات الثقافية خلال فترات النزاع المسلح. ويمكن القول بشكل عام أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد قامت بدور فعال لحماية الممتلكات الثقافية

^١ انظر: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ١٣٣. أيضاً:

G.A. Res. 123B, U.N. GAOR, 37th Sess., U.N. Doc. A/Res./37/123B (1982).

^٢ انظر:

Information on the Implementation of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 1995, p. 6.

لثناء فترات النزاع المسلح سواء من خلال التدابير التي تقوم باتخاذها في زمن السلم أو في حالة اندلاع العمليات العسكرية. ففي زمن السلم، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من خلال اللجان الوطنية الاستشارية، بمعاونة الدول لتنفيذ الالتزامات التي تقرها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني،^١ بما في ذلك اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين. كما تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع اللجان الوطنية الاستشارية، ضمن إطار أعمالها في مجال القانون الدولي الإنساني، بتقديم المشورة والمساعدات الفنية لوضع التشريعات واللوائح الوطنية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات

^١ ترجع فكرة تأسيس اللجان الوطنية الاستشارية للصليب الأحمر إلى المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب والهلال الأحمر الدوليين. ويرجع الهدف من تأسيس هذه اللجان إلى العمل على تقديم المشورة والمعاونة للدول لتنفيذ ونشر قواعد القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني. كما تعمل هذه اللجان على تشجيع الدول على تصديق الاتفاقيات الدولية التي تشكل بنين القانون الدولي الإنساني والعمل على مساعدة الدول على تنفيذ الالتزامات المترتبة على أطراف هذه الاتفاقيات الأمر الذي يضمن في النهاية لتنفيذ الفعاليات لقواعد ولحكام القانون الدولي الإنساني. فظر:

Dutli, M., "National Implementation of International Humanitarian Law, The Work of the ICRC Advisory Service and the Protection of Cultural Property, Including Strategies for the Ratification of the Relevant Humanitarian Law Treaties", in Dutli, M., and others (eds.), op. cit., pp. 69 ff.; Segall, A., "Outline of International Humanitarian Law, Implementation of International Humanitarian Law and the Activities of International Committee of the Red Cross Advisory Service on International Humanitarian Law", in *ICRC Proceedings, ICRC-UNESCO Regional Seminar for SADC States and Madagascar on Implementation of International Humanitarian Law and Cultural Heritage Law held in Pretoria, South Africa 19-21 June 2001*, pp. 21 ff.

النزاع المسلح وإعداد نماذج لهذه التشريعات وتوزيعها على الدول علاوة على نشر المواد التعليمية وتنظيم المؤتمرات الخبراء الممثلين لكافة القطاعات الوطنية المعنية بحماية الممتلكات الثقافية.¹ علاوة على ذلك فقد تم تخصيص أجزاء من المطبوعات والكتب المتعلقة بتوضيح قواعد سير وتنظيم العمليات العسكرية والصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لبيان قواعد ولحكام حماية الممتلكات الثقافية.²

ومن ناحية أخرى، تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دوراً هاماً لحماية الممتلكات الثقافية عند اندلاع العمليات العسكرية وذلك من خلال فتح قنوات الاتصال مع الأطراف المتحاربة بغية إيجاد أفضل السبل لحماية هذه الممتلكات طبقاً للقواعد والأحكام الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين.

¹ انظر:

Küntziger, I., "Intervention on Behalf of the International Committee of the Red Cross", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002, pp. 51-53.

² انظر على سبيل المثال:

De Mulinen, F., *Handbook on the Law of War for Armed Forces*, ICRC, 1987, p. 232; Sassoli, M., and Bouvier, A., *How Does Law Protect in War?: Cases, Documents and Teaching Materials on Contemporary Practice in International Humanitarian Law*, ICRC, 1999, p. 168.

المبحث الرابع

لجنة حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح

على خلاف اتفاقيات حماية الممتلكات الثقافية التي تم تبنيها تحت مظلة اليونسكو، لم تضع اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) تنظيم مؤسسي يشرف على تنفيذ الأحكام الواردة بها لو بروتوكولها الأول.^١ وقد اعتبر بعض الفقهاء أن افتقاد مثل هذا التنظيم للمؤسسي يشكل سببا من أسباب ضعف اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الأول.^٢ وقد كانت مسألة تصميم البروتوكول الثاني (١٩٩٩) أحكاما خاصة بإنشاء تنظيم مؤسسي يشرف على تنفيذ أحكام الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيان محل بحث ودراسة استمرت طوال مرحلة الأعمال التحضيرية السابقة على تبني البروتوكول الثاني.^٣ وقد انتهت المناقشات إلى ضرورة إنشاء مثل هذا التنظيم، الأمر

^١ أسست اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠) لجنة حكومية للأشرف على رد الممتلكات الثقافية، كما أنشئت اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي (١٩٧٢) لجنة التراث العالمي للأشرف على تنفيذ الأحكام الواردة بها.

^٢ انظر: الأستاذ الدكتور/ رشاد عارف السيد، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٢٥٤ وما بعدها.

^٣ انظر:

Haldik, J., "The Review Process of the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Impact on International Humanitarian Law", *Yearbook of International Humanitarian Law*, vol. 1, 1998, pp. 319 ff.

الجندير بالذكر أن تأسيس هذه اللجنة كان مطلب من العديد من فقهاء القانون الدولي وممثلي الدول خلال اجتماعات أجهزة اليونسكو. فعلى سبيل المثال اعتمد المؤتمر العام للمنظمة في دورته السابعة والعشرين (توفمبر ١٩٩٣) قراره رقم ص ٣ الخاص باتفاقية لاهاي (١٩٥٤)

الذى اعتبره البعض واحدا من الخطوات الإيجابية التى تضمن فعالية حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. وقد تضمن البروتوكول الثانى (١٩٩٩) بياناً شاملاً بالأحكام الخاصة لهذه اللجنة سواء من حيث تشكيلها ودورها والمهام الموكلة إليها وسلطاتها.

أولاً: تشكيل اللجنة ومدة العضوية وأدوار انعقادها ونظامها الداخلى

تتألف لجنة حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح من اثنتى عشر دولة طرفاً^١، ويجرى انتخاب أعضاء اللجنة خلال الاجتماعات العادية للدول الأطراف^٢، ويجب عند انتخاب الدول الأطراف كأعضاء بهذه اللجنة ضمان التمثيل العادل لمختلف المناطق والثقافات فى العالم^٣، وتختار الدول الأعضاء فى اللجنة ممثلين من بين الشخصيات المؤهلة فى ميادين التراث الثقافى أو للدفاع أو للقانون الدولى. وقد حث البروتوكول الثانى (١٩٩٩) الدول الأعضاء على للتشاور فيما بينها لضمان أن تضم اللجنة فى مجموعها قدراً كافياً من الخبرة المتخصصة فى كل هذه الميادين^٤.

والذى دعا بموجبه الدول الأطراف إلى النظر فى ضرورة إنشاء آلية مؤسسية تعمل فى إطار الاتفاقية كما تظطلع بمهام استشارية وتنفيذية.

^١ الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

^٢ الفقرة الثالثة من المادة لثلاثة والعشرين من البروتوكول الثانى (١٩٩٩). تجدر الإشارة هنا إلى أن المادة لثلاثة والعشرين من البروتوكول الثالثة تنص على اجتماع الدول الأطراف نفس الوقت الذى ينعقد فيه المؤتمر العام لليونسكو وذلك بالتنسيق مع الدول الأطراف لاتفاقية لاهى (١٩٥٤).

^٣ الفقرة الثالثة من المادة الرابعة والعشرين من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

^٤ الفقرة الرابعة من المادة الرابعة والعشرين من البروتوكول الثانى (١٩٩٩).

ويتم انتخاب الدول الأعضاء باللجنة لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابها مباشرة مرة واحدة لفترة أخرى.^١

وتجتمع اللجنة في دورة عادية مرة في السنة، وفي دورات استثنائية كلما ارتأت ضرورة لذلك.^٢ ويتكون النصاب القانوني من أغلبية أعضاء اللجنة وتتخذ قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها المشاركين في عملية التصويت. ولا يشارك الأعضاء في التصويت على أية قرارات تتعلق بامتلاكات ثقافية متضررة من نزاع مسلح هم أطراف فيه.^٣ ويجوز للجنة أن تدعو في اجتماعاتها، بصفة استشارية، منظمات مهنية مرموقة كالمنظمات التي تربطها باليونسكو علاقات رسمية بما في ذلك اللجنة الدولية للدرع الأزرق والهيئات المنتمية إليه.^٤ كما يجوز أيضا دعوة ممثلين عن كل من المركز الدولي لصون الممتلكات الثقافية وترميمها (يكروم) وبروما، واللجنة الدولية للصليب

^١ للفترة الأولى من المادة الخامسة والعشرين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩). إلا أنه استثناء من هذه القاعدة، تنتهي عضوية نصف الأعضاء المختارين في أول انتخاب في نهاية أول دورة عادية لاجتماع الأطراف تلي الدورة التي انتخبوا فيها. ويختار رئيس لاجتماع الدول الأطراف هؤلاء الأعضاء بالقرعة بعد أول عملية لانتخاب.

^٢ للفترة الثانية من المادة الرابعة والعشرين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩).

^٣ الفترتين الثانية والثالثة من المادة السادسة والعشرين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩).

^٤ تأسست اللجنة الدولية للدرع الأزرق عام ١٩٩٦ بواسطة عدد من المنظمات غير الحكومية بهدف نشر المعلومات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والتعريف بها. وتقوم هذه اللجنة بدور المنسق عند اندلاع العمليات العسكرية لضمان التزام القوات المتحاربة بالقواعد والأحكام الواردة باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين بما يكفل حماية الممتلكات الثقافية بالمناطق التي يدور فيها النزاع المسلح.

الأمر لحضور هذه الاجتماعات بصفة استشارية.^١ وقد عهد البروتوكول الثاني (١٩٩٩) إلى اللجنة بوضع نظامها الداخلي.

ثانياً: مهام اللجنة

عهد البروتوكول الثاني (١٩٩٩) بعدد من المهام للجنة الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. وقد دعى البروتوكول الثاني (١٩٩٩) للجنة للتعاون، عند القيام بأداء مهامها، مع مدير عام اليونسكو والمنظمات الدولية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية، التي تمثل أهدافها أهداف اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين.^٢ وتتباين هذه المهام بما يضمن توفير أفضل السبل لحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.

١- الأشراف على إجراءات وضع الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة

تتولى اللجنة حال تلقيها طلب بإدراج ممتلك ثقافي ما على القائمة إبلاغ جميع الدول الأطراف في البروتوكول بهذا الطلب. ويحق لأي دولة طرف الاعتراض على هذا الطلب خلال الستين يوماً التالية على إبلاغها. ويقتصر حق الاعتراض على عدم تحقق واحد أو أكثر من المعايير والشروط الموضوعية المشار إليها بالمادة العاشرة من البروتوكول

^١ الفقرة الثالثة من المادة السابعة والعشرين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩).

^٢ الدكتور/ صالح محمد محمود بدر الدين، حماية التراث الثقافي والطبيعي في المعاهدات الدولية: الحماية الدولية للأكثر والإبداع الفنى والأماكن المقدسة، ١٩٩٩، ص ٦٢.

الثانى (١٩٩٩). ويحق للطرف المتقدم بالطلب فى حالة اعتراض أية دولة طرف فى البروتوكول تقديم الرد والأسانيد المؤيد لطلبه.

ولزم البروتوكول لثانى (١٩٩٩) للجنة عند البت فى طلب ما التماس مشورة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية والخبراء من الأفراد. وتتخذ اللجنة قرارها بإدراج ممثلك تقافى ما على القائمة بأغلبية أربعة أخماس أعضائها الحاضرين والمشاركين فى التصويت.^١ ولا يجوز أن تتخذ اللجنة قرارا بمنح الحماية المعززة أو بمنعها إلا استنادا إلى المعايير الواردة بالمادة العاشرة من البروتوكول. ويجوز لأية دولة فى حالات الطوارئ أن تتقدم بطلب وضع أى ممثلك تقافى على القائمة. وفى هذه الحالة تتولى اللجنة مهمة إبلاغ هذا الطلب فورا إلى جميع أطراف النزاع، كما تلتزم بالنظر بصفة مستعجلة فيما تقدمه الأطراف المعنية من احتجاجات. وعلى اللجنة اتخاذ قرار منح حماية معززة مؤقتة بأسرع ما يمكن شريطة توافر الشرطين (١)، (٣)، من المادة العاشرة من البروتوكول الثانى (١٩٩٩). وتتخذ اللجنة قرارها بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين والمشاركين فى التصويت.

٢- دعوة الأطراف لإخراج الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة

يجوز للجنة أن تدعو أحد الأطراف بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر، بناء على تزكية أية دولة طرف أخرى أو اللجنة الدولية للدرع الأزرق أو

غيرها من المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة المتخصصة، للتقدم بطلب إدراج ليا من الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة.

٣- الإشراف على صندوق حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح

تشرف اللجنة على صندوق مالي خاص Fund تم تأسيسه بموجب البروتوكول الثاني. ويهدف هذا الصندوق إلى تقديم الدعم المالي والمساعدات الأخرى لقيام الدول الأطراف لاتفاقية لاهاي وبروتوكولها الثاني باتخاذ الإجراءات الخاصة بالحماية في زمن السلم. ويعتمد الصندوق في تمويله على المساهمات الطوعية المقدمة من الدول الأطراف في البروتوكول الثاني (١٩٩٩).^١

٤- تسوية المنازعات

يجوز لرئيس اللجنة، بناء على دعوة ليا من الدول الأطراف أو المدير العام لليونسكو، أن يقترح على أطراف النزاع تنظيم لاجتماع لممثليها، وبصفة خاصة للمسؤولين عن حماية الممتلكات الثقافية، إذا اعتبر ذلك ملائماً، على أراضي دولة ليست طرفاً في النزاع. ولم توضح المادة السادسة والثلاثين

^١ يعد الأخذ بنظام الأغلبية وليس الإجماع لقبول طلبات إدراج الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية المعززة واحداً من مميزات نظام الحماية المعززة، حيث كان يشترط الحصول على قرار بالإجماع لإدراج الممتلكات الثقافية على قائمة الحماية الخاصة.

^٢ يعتمد تمويل الصندوق، طبقاً للمادة التاسعة والعشرين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩)، على المساهمات الطوعية للدول الأطراف في هذا البروتوكول. وقد حاولت بعض الدول

من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ما إذا كان ذلك ينحصر على المسائل التي تنور خلال فترات النزاع المسلح، أم بشأن أى نزاع يتعلق بتطبيق أو تفسير أحكام البروتوكول. ونذهب مع ما ذهب إليه بعض فقهاء القانون الدولي من إمكانية امتداد هذا الدور إلى أى نزاع يمكن أن ينشأ بين الدول الأطراف فى البروتوكول بما فى ذلك المنازعات الخاصة بتطبيق أحكام البروتوكول فى فترات النزاع المسلح. ويستند هذا الرأى إلى حقيقة عدم تضمين البروتوكول نصا خاصا بتسوية المنازعات الخاصة بتطبيق وتفسير الأحكام الواردة بالبروتوكول، وعليه يمكن أن يؤدى توسيع دور اللجنة على هذا النحو إلى تضيق هوة الخلاف بين الدول الأطراف بشأن أى نزاع ينشأ بمناسبة تطبيق البروتوكول.^١

أثناء الأعمال التحضيرية للبروتوكول الثاني (١٩٩٩) جعل المساهمات إجبارية، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل. انظر: Henckaerts، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٣١.
^١ انظر: Desch، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ٢٢.

الفصل الخامس

المسئولية الدولية عن انتهاك قواعد وأحكام حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح

استقرت قواعد المسئولية الدولية فى القانون الدولى، وأصبح هناك التزاما على من يثبت ارتكابه لفعالا غير مشروعة ينتج عنها ضرر لأى من أشخاص القانون الدولى بالتعويض عن هذه الأضرار. وتفترض قواعد المسئولية الدولية توفير عدد من الشروط، منها أن يكون هناك ثمة فعل غير مشروع، وأن يكون مرتكب للفعل غير المشروع دولة أو أحد أشخاص القانون الدولى، وأن يترتب على هذا الفعل غير المشروع ضررا لأحد أشخاص القانون الدولى.

وقد استشر فقهاء القانون الدولى أن الوسيلة الفعالة لضمان حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح يجب أن تكون من خلال تقرير المسئولية الدولية فى حالة مخالفة للقواعد المقررة لحمايتها. فإذا ما ثبت وقوع المخالفة وترتب عليها ضررا ما استوجب ذلك إصلاحه سواء عن طريق تقديم التعويض العينى أو المالى. ولما كان انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح ليس قاصرا على الدول وإنما يمكن أن يرتكب بواسطة الأفراد، شأنه فى ذلك شأن مخالفة لية قاعدة من قواعد القانون الدولى الإنسانى، لذا بدأ البحث عن مدى إمكانية تقرير المسئولية الجنائية الدولية للأفراد حال انتهاكهم لأحكام الحماية وقواعد معاقبتهم عن هذه الانتهاكات.

وسوف نعالج فيما يلي أحكام مسؤولية الدول والمسئولية الجنائية الدولية للأفراد في حالة ثبوت انتهاك قواعد الحماية الدولية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.

المبحث الأول

المسئولية الدوائية

تتحمل الدول في حالة مخالفتها للالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب أحكام القانون الدولي بالمسئولية الدولية على نحو يشابه في مضمونه وأحكامه المسئولية المدنية التي تقرها أحكام وقواعد القانون الخاص. وتتمثل مسئولية الدول بشكل عام في ضرورة تقديم الترضية الكافية والمناسبة لمن أصابهم الضرر والتي يمكن أن تتخذ صورة التعويض العيني أو التعويض المادي أو كليهما.

وقد أكدت المادة الحادية والتسعين من البروتوكول الأول (١٩٧٧) على مسئولية للدولة في حالة انتهاكها لأحكام هذا البروتوكول، وكذا مسئوليتها عن كل المخالفات التي يقرها الأشخاص الذين يشكلون جزء من قواتها المسلحة، وذلك من خلال التزام هذه الدولة بالتعويض. كما أكدت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولاتها الإضافية على التزام الدول الأطراف في حالة مخالفتهم لأحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح برد هذه الممتلكات في حالة نهبها أو الاستيلاء عليها في أو دفع التعويضات اللازمة في حالة تدميرها.

أولاً: رد الممتلكات الثقافية

يقصد برد الممتلكات الثقافية إعادة الأوضاع التي تأثرت من وقوع العمل غير المشروع إلى ما كانت عليه، ويعتبر التعويض العيني هو الأسلوب الأمثل في حالة ثبوت المسؤولية الدولية. وقد استقر القضاء والعمل الدوليان على ضرورة رد الممتلكات الثقافية التي يتم الاستيلاء عليها في فترات النزاع المسلح منذ أوائل القرن التاسع عشر.^١ فقد حكم القضاء الكندي عام ١٨١٢ في قضية *Vessel Marquis de Somereules* برد المملكة المتحدة الأعمال الفنية المملوكة لمتحف فيلادلفيا للفنون والتي قد سبق للقوات البحرية البريطانية الاستيلاء عليها باعتبارها من غنائم الحرب. وقد عللت المحكمة قضائها على أساس أن هذه الأعمال تعد من التراث المشترك للإنسانية ويجب حمايتها والتأكيد على عدم جواز الاستيلاء عليها أثناء فترات الحروب.^٢

وقد تضمنت معاهدات الصلح منذ منتصف القرن السابع عشر نصوصاً تهدف إلى رد الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها خلال الحروب.^٣

^١ انظر:

Nafziger, J., "The New International Legal Framework for the Return, Restitution or Forfeiture of Cultural Property", *N.Y.U.J.I.L.&P.*, vol. 15, 1983, p. 789.

^٢ انظر:

Case of the Vessel Marquis de Somereules, 1812 Stew. Ad. 482; Bassiouni, M., and Nafziger, A., op. cit., 1999; Poulos, op. cit., 2000, p. 11.

^٣ انظر أمثلة لهذه المعاهدات في:

على سبيل المثال تضمنت معاهدات صلح (وستفاليا) عام ١٦٤٨، نصوصاً تقضى بإعادة المكتبات والأرشيف والأعمال الفنية التي تم نقلها إلى أماكنها الأصلية.^١ وقد ثارت مسألة رد الممتلكات الثقافية المنهوبة أثناء المفاوضات التي بدأت أثر انتهاء الحروب للنابليونية والتي تمخض عنها إبرام اتفاق باريس ١٨١٥. وقد حاولت فرنسا تضمين هذه المعاهدة نصاً يضمن لها الإبقاء على الممتلكات الثقافية المنهوبة أثناء الحروب النابليونية، إلا أن دول الحلفاء المتفاوضة معها رفضت طلب فرنسا مؤكدة على أن النهب المنظم الذي ارتكبه القوت الفرنسية للممتلكات الثقافية في الدول التي احتلتها أثناء الحرب يعد عمل مخالف لمبادئ العدالة والقواعد التي تنظم سير العمليات العسكرية.^٢ وقد استمرت المفاوضات مع فرنسا لرد الممتلكات الثقافية التي تم نهبها والاستيلاء عليها إلى أن توصلت الأطراف

Andriane, L., "Precedents" *Museum Quarterly Review*, vol. 31, 1979, p. 5; Nafziger, J., op. cit., 1983, p. 790.

^١ تضمنت العديد من الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذه الفترة نصوصاً مماثلة، مثال ذلك: اتفاقية مونستر بين الإمبراطورية الرومانية وفرنسا عام ١٦٤٨، واتفاقية لوزنبرك بين الإمبراطورية الرومانية والسويد عام ١٦٤٨، واتفاقية ويهلو بين السويد وبولندا عام ١٦٥٧، واتفاقية أولينيا بين السويد وبولندا عام ١٦٦٠. انظر:

Nahlik, S., "Protection of Cultural Property", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988, pp. 203-4; Jote, op. cit., 1996, p. 264; Carducci, G., "L'Obligation de Restitution des Bien Culturels et des Objets D'Art en Cas de Conflit Armé", *R.G.D.I.P.*, 2000, pp. 301.

^٢ انظر:

Duboff, L. & Caplan, S., *The Deskbook of Art Law, Booklet D Art: The Victim of War*, 3, 1996, p.2888.

المعنية لاحقا إلى اتفاق يلزم فرنسا بإعادة للممتلكات الثقافية المصادرة والمنهوية إلى دولها الأصلية.^١

وقد حاولت اتفاقيات السلام المبرمة في أعقاب الحرب العالمية الأولى إصلاح بعض الخسائر التي أصابت الممتلكات الثقافية ولاسيما ما تم نهبه والاستيلاء عليه.^٢ فقد تضمنت معاهدة فرساي *Treaty of Versailles* لعام ١٩١٩ على التزام ألمانيا برد جميع الممتلكات ذات القيمة التاريخية والتي تم نهبها من جانب قواتها أثناء الحرب إلى دولها وملاكها الأصليين.^٣ كما تضمنت اتفاقية سان جرمان *Treaty of Saint-Germain* لعام ١٩١٩ التزام النمسا بإعادة جميع الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها خلال فترة الحرب،^٤ وتضمنت اتفاقية نويي *Treaty of Neuilly* لعام ١٩١٩ الإشارة إلى التزام

^١ وبناء على ذلك قامت فرنسا برد عدد من الممتلكات الثقافية. انظر:

Treue, W., *Art Plunder: The Fate of Works of Art in War, Revolution and Peace*, 1960, pp. 195-198; Note, "The Protection of Art in Transnational Law", *V.J.T. L.*, vol. 7, 1974, pp. 689 ff.

^٢ انظر:

Williams, S., op. cit., 1978, p. 8; Bassouni, C., "Reflection on Criminal Jurisdiction in International Protection of Cultural Property", *S.J.I.L.&C.*, vol. 10, 1983, p. 292; Lippman, op. cit., 1998, pp. 36-37.

^٣ انظر المواد: الخامسة والأربعون بعد المائتين، السابعة والأربعون بعد المائتين، السابعة والتسعون بعد المائتين. كذا المادة السادسة من الملحق الخاص بالقسم الرابع من الاتفاقية. راجع:

Osman, D., "Occupiers' Title to Cultural Property: Nineteenth-Century Removal of Egyptian Artifacts", *Columbia Journal of Transnational Law*, vol. 37, 1999, p. 975; Carducci, op. cit., 2000, p. 302.

^٤ المواد من المائة والواحد والتسعين بعد المائة إلى السادسة والتسعين بعد المائة.

بلغاريا برد الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها من اليونان ورومانيا والصرب خلال الحرب.^١ وتضمنت اتفاقية سيفر *Treaty of Sèvres* لعام ١٩٢٠ المبرمة بين الدولة العثمانية (تركيا) ودول الحلفاء التزام الأولى برد جميع الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها قبل أكتوبر ١٩١٤.^٢ وتضمنت اتفاقية تريانون *The Treaty of Trianon* لعام ١٩٢٠ نصوص تلزم المجر برد الممتلكات الثقافية.^٣ وتضمنت معاهدة برلين لعام ١٩٢١ نصوص مماثلة لترميم الممتلكات الثقافية التي تم تدميرها أثناء الحرب وإعادة ما تم سلبه ونهبه منها. كما تضمنت معاهدة الصلح للمبرمة بين المجر والنمسا من ناحية ودول الحلفاء من ناحية أخرى لعام ١٩٢١ على إلزام المجر والنمسا لجميع بإعادة جميع الممتلكات الثقافية التي تم نهبها والاستيلاء عليها من دول الحلفاء. وتضمنت أيضا معاهدة ريجا *Treaty of Riga* بين بولندا وروسيا وأوكرانيا لعام ١٩٢١ رد جميع الممتلكات الثقافية التي تم الاستيلاء عليها من بولندا منذ عام ١٧٧٢.^٤ وتضمنت معاهدات الصلح للمبرمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية نصوصا مماثلة تقضى بإعادة ورد الممتلكات الثقافية التي تم نهبها والاستيلاء عليها خلال الحرب. مثال ذلك اتفاقية الصلح مع بلغاريا،^٥ والمجر،^٦

^١ المادتين الخامسة والعشرين بعد المائة والسابعة والعشرين بعد المائة.

^٢ المواد: العشرون بعد المائة، الثانية والعشرين بعد المائة، الثانية والثلاثون بعد المائة.

^٣ المواد من الخامسة والمبشرين بعد المائة إلى التاسعة والمبشرين بعد المائة.

^٤ المادة الحادية عشر.

^٥ المادة الثانية والعشرين.

^٦ المادة الرابعة والعشرين.

وإيطاليا^١، ورومانيا^٢، وفنلندا^٣، ويوغسلافيا^٤، كما تضمنت الاتفاقية المبرمة بين إيطاليا وإثيوبيا لعام ١٩٤٧ نصاً يلزم إيطاليا برد جميع الممتلكات الثقافية التي قامت إيطاليا بنقلها إلى خارج إثيوبيا.^٥ علاوة على ذلك فقد وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا وثيقة تهدف إلى العمل على رد الممتلكات الثقافية التي تم نهبها أو الاستيلاء عليها خلال فترة الحرب وذلك عن طريق نشر بيانات وقوائم خاصة بهذه الممتلكات وتوزيعها على تجار اللتف والآثار والمتاحف، مع مطالبة الشعب والسلطات الألمانية بإعادة ورد جميع الممتلكات الثقافية التي تم نقلها من الأراضي التي كانت محتلة خلال الحرب العالمية الثانية.^٦

وعلى الرغم من أن مشروع اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) قد خصص فصلاً كاملاً يتناول موضوع رد الممتلكات الثقافية، فقد اعترضت عدد من الدول المشاركة في المفاوضات على تضمين الاتفاقية مثل هذا الفصل. ويبرر البعض هذا الاعتراض باختلاف النظم القانونية للدول الأطراف، وعلى الأخص الأحكام المتعلقة بالملكية والحيازة. ونتيجة لشعور الدول المشاركة أن تضمين الاتفاقية مثل هذا الفصل سوف يؤدي إلى إعاقه تبنى الاتفاقية وعدم

^١ المادة الخامسة والسبعين.

^٢ المادة الرابعة والعشرين.

^٣ المادة الرابعة والعشرين.

^٤ المادة الثانية عشر.

^٥ انظر: Jote، مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ٣٤.

^٦ انظر:

Duboff, L., *The Deskbook of Art Law*, 1977, pp. 177-178.

لتضام عدد من الدول إليها، إذا فقد تم الاتفاق على حذف هذا الفصل والاستعاضة عنه بالبروتوكول الأول للاتفاقية.^١

وقد عالج البروتوكول الأول (١٩٥٤) مسألة تصدير الممتلكات الثقافية من الأراضي المحتلة، والقواعد الخاصة بحمايتها وإعادتها إلى دولها الأصلية. وكبدأ عام حظرت الفقرة الأولى من البروتوكول تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الأراضي التي تحتلها أية دولة طرف بالبروتوكول خلال نزاع مسلح. كما تلتزم الدول المحتلة إذا ما قامت باستيراد هذه الممتلكات من أراض محتلة تابعة لأية دولة طرف في البروتوكول، سواء أكان الاستيراد بطريق مباشر أو غير مباشر، بأن تضع هذه الممتلكات تحت الحراسة وإن تسلمها عند انتهاء العمليات العسكرية إلى السلطات الوطنية المختصة للأراضي التي كانت تحت الاحتلال.^٢ كما منع البروتوكول الأول (١٩٥٤) حجز هذه الممتلكات بصفة تعويضات حرب. وعليه فقد تضمنت الاتفاقية المبرمة بين فرنسا والجزائر عام ١٩٦٨، والخاصة بتسوية جميع المنازعات التي نتجت عن احتلال فرنسا للجزائر،

^١ انظر: Carducci، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٣٣٢ وما بعدها. يرى البعض أن عدم تضمين الاتفاقية لقواعد الخاصة برد الممتلكات الثقافية التي تم نقلها أو الاستيلاء عليها خلال فترات النزاع المسلح وتخصيص البروتوكول الأول لمثل هذه القواعد هو وجه من أوجه الضعف الذي أصاب الاتفاقية بشكل عام ومن ثم حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. انظر: الأستاذ الدكتور/ رشاد عارف السيد، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٢٥٢، و Fleck، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٤٠٢.

^٢ أكدت التوصية التي تبناها المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٥٦ "توصية بشأن المبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية" في فترتي الثانية والثلاثين على أن تسلم سلطات الاحتلال أي آثار يكون قد تم اكتشافها بالأراضي المحتلة مقرونة بالوثائق الخاصة بها إلى السلطات المختصة بالأراضي التي سبق لاحتلالها.

على التزام فرنسا برد جميع الممتلكات الثقافية التي تم نقلها من الجزائر
إبان فترة الاحتلال^١ وقد ألزم البروتوكول للدول الأطراف بعدم تصدير
الممتلكات الثقافية الموجودة على الأراضي التي تحتلها، ولن تعوض كل
شخص من الغير يحوز هذه الممتلكات بحسن نية في حالة تنفيذها للالتزام
برد هذه الممتلكات أصلا لأحكام البروتوكول. علاوة على ذلك نصت
الفقرة الخامسة من البروتوكول على التزام الدول المودع لديها ممتلكات
ثقافية، والتي تكون قد نقلت إليها، بإعادتها فور انتهاء العمليات العسكرية
إلى السلطات المختصة للأراضي التي وردت منها.

وعلى الرغم من تبني منظمة اليونسكو لاتفاقية بشأن التدابير الواجب
اتخاذها لحظر نقل ملكية ومنع استيراد أو تصدير الممتلكات الثقافية بطرق
غير مشروعة لعام ١٩٧٠، إلا أنها لم تتضمن أية إحالة بأى شكل من
الأشكال على اتفاقية لاهاي (١٩٥٤).^٢ ولتصيرت اتفاقية اليونسكو
١٩٧٠ على النص في المادة الحادية عشر على أن قيام دولة الاحتلال
بتصدير الممتلكات الثقافية ونقل ملكيتها عنوة، كنتيجة مباشرة أو غير
مباشرة لاحتلالها لدولة أجنبية، عملا غير مشروع.^٣

^١ انظر:

Nieciowna, H., "Sovereign Rights to Cultural Property", *P.Y.I.L.*, vol. 4, 1971, p. 245.

^٢ وقد انتهجت اتفاقية اليونسكو (١٩٩٥) نفس نهج اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها
لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠).
انظر: Carducci، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٣٥١ وما بعدها.

^٣ تقوم منظمة اليونسكو في المرحلة الحالية بصياغة عدد من المبادئ الخاصة برد
الممتلكات الثقافية التي تم نهبها والاستيلاء عليها خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك في

وتطبيقاً للأحكام المتقدمة، تضمن قرار مجلس الأمن الصادر في أعقاب غزو العراق للكويت إلزام العراق ببرد وإعادة الممتلكات الثقافية التي تم نهبها والاستيلاء عليها أثناء العمليات العسكرية عام ١٩٩٠^١. وبناء عليه أعادت العراق عام ١٩٩١ بعض الممتلكات الثقافية إلى الكويت والتي كانت قد نقلت أثناء الغزو^٢.

أخيراً أكد البعض ويحق أن رد الممتلكات الثقافية التي تم نقلها من دولة إلى دولة أخرى يجب أن يتم فور انتهاء العمليات العسكرية^٣، كما يجب أن تشمل عملية الرد لجميع الوثائق التاريخية والعلمية المتعلقة بهذه الممتلكات

مشوه أحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) واتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠). وفي هذا الخصوص عقدت اليونسكو خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٢ اجتماعاً للخبراء نتج عنه تبني وثيقة تحث على عدد من المبادئ من المقرر عرضها على الدول الأعضاء بالمنظمة بغية تبنيها في اجتماع المؤتمر العام للمنظمة في دورته الثانية والثلاثين (خريف ٢٠٠٣).^١ قامت القوات العراقية أثناء غزوها على دولة الكويت بنهب والاستيلاء على حوالي عشرين ألف عمل فني وقطعة أثرية. انظر:

Kastenbergh, op. cit., 1997, p. 294; Birov, V., "Note, Prize or Plunder: The Pillage of Works of Art and the International Law of War", *N.Y.U.J.I.L.&P.*, vol. 30, 1998, p. 234; Bassiouni, C., and Nafziger, J., op. cit., 1999, p. 957.

^٢ أعادت العراق حوالي سبعة عشر ألف قطعة أثرية في شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٢. انظر:

Prott, L. "From Admonition to Action: UNESCO's Role in the Protection of Cultural Heritage", *Nature and Resources*, vol. 28, 1992, p. 5; Meyer, op. cit., 1993, p. 375.

^٣ انظر:

Becher, K., "On the Obligation of Subjects of International Law to Return Cultural Property to its Permanent", *Annuaire de L'A.A.A.*, vol. 44, 1974, p. 99.

حتى يتمتعى للدولة أن تعلن وفاتها بالتزامها برد الممتلكات الثقافية ومن ثم براءة نمتها.^١

ثانيا: دفع التعويضات

قد يستحيل على الدولة رد الممتلكات الثقافية وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه لذلك استقر الراى على إمكانية قيامها بأداء التعويض المالى للدولة المضرورة بغية إصلاح الضرر. وقد شهدت الممارسة العملية عدد من الأمثلة لهذا النوع من الوفاء بالتزام الدول بتعويض الضرر الذى يمكن أن تلحقه بالدول الأخرى والمترتب على تدمير أو نهب الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. فعلى سبيل المثال نصت اتفاقية فرساي لعام ١٩١٩ على تأسيس محكمة التحكيم للنظر فى تعويضات المدنيين عن مصادرة ممتلكاتهم أثناء الحرب بواسطة القوات الألمانية.^٢ كما تضمنت اتفاقية برلين لعام ١٩٢١ نصا مماثلا، وتنفيذا لذلك الاتفاق تأسست فى عام ١٩٢٢ على تأسيس لجنة مختلطة للنظر فى حجم التعويضات الواجب أدائها نتيجة تدمير ونهب عدد من الممتلكات الثقافية.

^١ انظر:

Prott, L., "Principles for the Resolution of Disputes Concerning Cultural Heritage Displaces During the Second World War" in Simpson, E., (ed.), *The Spoils of War, World War II and its Aftermath: The Loss, Reappearance and Recovery of Cultural Property*, 1997, pp. 228-229.

^٢ المادة الرابعة بعد الثلاثمائة.

ولم تشر اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) ولا بروتوكولها الأول إلى التزام الدول التي تخالف أحكام الحماية بدفع التعويضات المالية للدول المضرورة. وقد جاء البروتوكول الثاني (١٩٩٩) محلولاً سد هذه الثغرة حيث قرر إمكانية مسألة الدولة عن إخلالها بالالتزام بأحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والزامها بإصلاح الأضرار المترتبة بما في ذلك تقديم التعويضات.^١

ومن الناحية العملية فقد نص قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار والصادر بمناسبة الحرب العراقية الكويتية على الزام العراق بدفع التعويضات عما لحق بالممتلكات الثقافية من هدم وتدمير أثناء العمليات العسكرية التي عملة الغزو.

المبحث الثاني

المسئولية الجنائية الفردية

لاشك أن فاعليه أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح يعتمد بالدرجة الأولى على إقرار مبدأ المسئولية الجنائية لمرتكبي الأعمال العدائية ضد هذه الممتلكات، باعتبار أن هذه الانتهاكات تشكل جريمة من جرائم الحرب التي تستأهل إزال العقاب بمرتكبيها. ولما كان مبدأ المسئولية الجنائية للدول لم يستقر بعد في القانون الدولي، فقد أصبح من المقبول إقرار المسئولية الجنائية للأفراد وتوقيع العقوبات الجنائية عليهم حال

^١ المادة الثامنة والثلاثون من البروتوكول الثاني (١٩٩٩).

ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.^١ وعليه جاء البروتوكول الثاني (١٩٩٩) مقررًا المسؤولية الجنائية الفردية في حالة انتهاك قواعد حماية الممتلكات الثقافية المقررة بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبرتوكولها الإضافيين: وتجدر الإشارة إلى أنه طالما اعتبرت هذه الانتهاكات في عدل جرائم الحرب فإنها تخضع بالتالي للقواعد الخاصة بجرائم الحرب. وعليه فإن الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح لا تتقادم بمضي المدة ويمكن معاملة مرتكبيها وتوقيع العقوبة عليهم بصرف النظر عن وقت ارتكاب هذه الجرائم.

أولاً: قواعد المسؤولية الجنائية قبل تبني البروتوكول الثاني (١٩٩٩)

نصت المادة الرابعة والأربعون من "تقنين لايبير" اعتبار أعمال التدمير والتعطيل للممتلكات الثقافية غير المصرح بها تستوجب العقوبة سواء بالإعدام أو أية عقوبة أخرى تتناسب مع فعل المتهمة.^٢ كما اعتبرت المادة الثامنة من تصريح بروكسل لعام ١٨٧٤، أن تدمير أو نهب الممتلكات التابعة لدور العبادة والبر والأوقاف والتعليم والمؤسسات والمعاهد العلمية والفنية والأماكن الأثرية جريمة يجب معاقبة مرتكبيها من جانب السلطات المختصة.^٣

^١ الأستاذ الدكتور/ أحمد رفعت، التقنون الدولي العام، ٢٠٠١، ص ٢٢٤ وما بعدها.

^٢ انظر: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٢٥.

^٣ انظر: Merryman، مرجع سابق، ١٩٨٦، ص ٨٣٤.

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى أوصت لجنة التحقيقات، التى تم تأسيسها طبقاً لمعاهدة فرساي عام ١٩١٩، بضرورة المحاكمة الجنائية لجميع الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات واعتداءات على الممتلكات الدينية والثقافية خلال الحرب، وذلك أمام المحاكم الوطنية أو الدولية تأسيساً على أن ما ارتكبه يشكل مخالفة لقواعد وأعراف الحرب.^١

وقد اعتبر ميثاق لندن ١٩٤٥، للخاص بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم خلال الحرب العالمية الثانية والذي تم بموجبه تأسيس محاكم نورمبرج سلب الممتلكات العامة أو الخاصة وتدمير المدن والقرى التى لا تبررها الضرورات العسكرية جرائم حرب يجب العقاب عليها وتدخل ضمن اختصاص المحكمة.^٢

^١ انظر: Lippman، مرجع سابق، ١٩٩٨، ص ٣٥.
^٢ انظر:

Agreement for the Prosecution and Punishment of the Major War Criminals of European Axis, August 18, 1945, U.N.T.S., 82, 279.

وعلى أساس ذلك تم توجيه الاتهام ومعاقبة عدد من أفراد قوات النازى على أساس مسئوليتهم عن تدمير وسلب ونهب الممتلكات الثقافية. انظر بوجه عام:

Nuremberg Trial, F.R.D., 6, 1946, p. 69. 157; Trial for Major War Criminal before the International Military Tribunal, U.S.G.P.O., 33 volumes, 1948; Taylor, T., Final Report to the Secretary of the Army on the Nuremberg War Crimes Trial under Control Council Law, No. 10, U.S.G.P.O., 1949; Dunbar, "Military Necessity in War Crimes Trials", B.Y.I.L., vol. 29, 1952, p. 442; Davidson, E., *Trial of The Germans*, 1966, p. 125; Blakesley, C., "Extraterritorial Jurisdiction", in Bassouni, C., 1999, II, p. 33.

وعليه فقد تم تأسيس الاتهام فى قضية Goering و Rosenberg على أساس تدمير الممتلكات العامة وللخاصة استناداً إلى المواد ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦ من اتفاقية لاهاي

كما حظرت اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (١٩٤٩) تدمير الممتلكات الخاصة الثابتة أو المنقولة التي تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو للمنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات العسكرية تقتضى حتما هذا التدمير.^١

واتساقا مع ما تقدم نصت المادة الثامنة والعشرون من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على تعهد الدول الأطراف بأن تتخذ في نطاق تشريعاتها الجنائية كل الإجراءات التي تكفل محاكمة الأشخاص الذين يخالفون القواعد والأحكام الواردة بالاتفاقية أو يأمرهم بما يخالفها، وتوقيع جزاءات جنائية أو تأديبية عليهم مهما كانت جنسياتهم. ولم تتضمن المادة المذكورة الإشارة إلى أوجه الانتهاكات التي تتطلب إزال العقوبات الجنائية كما لم تتضمن الإشارة للعقوبات التي يمكن إزالتها على مرتكبي هذه الانتهاكات؟ وعليه فقد خولت الاتفاقية الدول الأطراف فيها قدرا كبيرا من السلطة التقديرية عند تقرير

الرابعة (١٩٠٧). وقد انتهت المحكمة إلى اعتبار Rosenbergs مذنبا وصدر ضده حكم بالإدانة. انظر:

Williams, S., op. cit., 1978, pp. 19-20, 29; Lambert, T., "Recalling the War Crimes Trials of World War II", *M.L.R.*, vol. 149, 1995, pp. 15, 20; Bassiouni, C., "Reflection on Criminal Jurisdiction in International Protection of Cultural Property", *S.J.I.L.&C.*, vol. 10, 1983, p. 292 (foot note 57); Levie, H., *Terrorism in War: The Law of War Crimes*, 1993, 286.

^١ المادة الثالثة والخمسون من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩).

أحكام المسؤولية الجنائية وتحديد العقوبات في حالة انتهاك أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.^١

وجاءت المادة الخامسة والثلاثون من البروتوكول الأول (١٩٧٧) أكثر وضوحاً وتحديداً فيما يتعلق بالمسؤولية عن شن الهجمات على الآثار التاريخية ولمكان العبادة والأعمال الفنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح، والتي تمثل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب متى توافرت لها حماية خاصة بمقتضى ترتيبات معينة كما لو كانت في إطار منظمة دولية مختصة. فقد اعتبرت أن إلحاق التدمير البالغ بهذه الممتلكات نتيجة توجيه الهجمات عليها يمثل انتهاكاً جسيماً لأحكام البروتوكول.^٢

وقد نصت المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة على ترتيب المسؤولية الجنائية الفردية في حالة ثبوت ارتكاب هؤلاء الأفراد للجرائم التي تنص عليها المادة الثالثة من هذا النظام والمتعلقة بانتهاكات القواعد والأعراف المنظمة لسير العمليات العسكرية

^١ لاحظ بعض الفقهاء أن ترك التفاصيل المتعلقة بالجزاءات للطرف المعدي سيؤدي إلى إيجاد تباين في القواعد القانونية من قبل الدول المختلفة وكان يستحسن أن تتضمن الاتفاقية نصاً توجيهياً وإرشادياً أو إطاراً عاماً يستهدي به الأطراف بهذا الخصوص. انظر: الأستاذ الدكتور/ رشاد عارف السيد، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٢٥٣ وما بعدها.

^٢ تمتد الحماية الجنائية للممتلكات الثقافية التي تتمتع بالحماية الخاصة طبقاً لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، بموجب هذا النص، بمجرد قبدها في "السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة". حيث تنص الفقرة السادسة من المادة الثامنة من اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) على: "تمنح الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية بقيدتها في "السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة". ولا يتم هذا التسجيل إلا وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وبالشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية". وتتناول المادة

والتي تتضمن فيما بينها حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح^١

وقد جاء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨)، متضمنا نصا يسمح بتوجيه الاتهام لمرتكبي الانتهاكات ضد الممتلكات الثقافية باعتبارها جرائم حرب^٢ فقد عدت المادة الثامنة من النظام الأساسي جرائم الحرب، مثل: (١) التدمير الشامل والاستيلاء على الممتلكات دون وجود مبرر الضرورة العسكرية (٢) الاعتداء المباشر على الأهداف المدنية التي لا تشكل أهدافا عسكرية، (٣) الاعتداء المتعمد الذي ينتج عنه دمار ثانوي أو واسع الانتشار للأهداف المدنية، أو ينتج عنه دمار للبيئة الطبيعية، (٤) الاعتداء على أو للقصف الذي لا تبرره للضرورات العسكرية للمدن والقرى والمنازل والمباني التي لا تتمتع بحماية عسكرية، (٥) الاعتداء

الثانية عشر من اللاحة التنفيذية لاتفاقية معالجة مسألة التسجيل في السجل الدولي للممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الخاصة.

^١ الجدير بالذكر أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية لرواندا لم يتضمن نصا مماثلا يقرر المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية. في خصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية لدولة البوسنيا السابقة، انظر:

Statute of the International Tribunal for the Protection of Persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of the Former Yugoslavia since 1991, S.C. Res., U.N.SC. 48th Sess., 3217th mtg., at 1-2, U.N. Doc. S/RES/827 (1993).

^٢ لمراجعة أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، انظر:

U.N. Doc. A/Conf. 183/9, 1998.

المباشر ضد المباني المخصصة للعبادة والتعليم والفنون والعلوم والآثار التاريخية.^١

وقد خلصت لجنة الخبراء التي تم تشكيلها من جانب مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٩٢/٧٨٠ لبحث وتقرير الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء الحرب اليوغسلافية، إلى اعتبار اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبرتوكولها الإضافيين تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي وأن نصوصها تطبق جنباً إلى جنب مع اتفاقيات جنيف الأربع على الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب اليوغسلافية.^٢ وقد انتهت لجنة الخبراء، التي أسسها مجلس الأمن للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني على أراضي يوغسلافيا السابقة،^٣ إلى اعتبار تدمير الممتلكات الثقافية في دوبريفنيك وكوبري مومستار في البوسنة والذي ترجع نشأته إلى عام ١٩٩٦، والنهب والاستيلاء على أعداد كبيرة من الأعمال الفنية المنقولة

^١ عبارة على التعداد المتقدم، فقد لاحظ البعض أنه على الرغم من وجود نصوص محددة لحماية المواقع الثقافية الهامة مثل المتاحف والآثار التاريخية، إلا الحماية العامة ضد توجيه الاعتداءات للأهداف المدنية والمدن التي لا تتمتع بحماية عسكرية تساعد في حماية المناطق ذات الأهمية مثل المقاطعات والهياكل التاريخية. انظر: Bassiouni and Nafziger، مرجع سابق، ١٩٩٩، ص ٩٦٢.

^٢ انظر:

Interim Report of Commission, annexed to report of Secretary-General of the UN to the Security Council dated 9 February 1993, U.N. Doc. No. S/2574.

^٣ تم تأسيس هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٧٨٠) لعام ١٩٩٢.

تعد أعمال إجرامية لا تبررها الضرورات العسكرية طبقا للنظام الأساسي للمحكمة.^١

علاوة على ذلك فقد تطرقت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضية *Blaškić* إلى تحديد عناصر المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية، حيث أكدت على ضرورة أن تكون أعمال التدمير الموجهة إلى هذه الممتلكات مبنيا على قصد ونية مسبقة، وأن تكون هذه الممتلكات معينة بشكل واضح. كما أكدت أيضا على تحريم استخدام هذه الممتلكات لأغراض عسكرية، وأن تكون على مسافة كافية من الأهداف العسكرية.^٢ كما اعتبرت المحكمة ذاتها، في قضية *Celeići* أن نهب الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح سواء الدولي أو ذات الطابع غير الدولي يربط المسؤولية الجنائية الفردية التي تستأهل إنزال العقاب على مرتكبيها طبقا لأحكام للقانون الدولي.^٣

ثانيا: قواعد المسؤولية طبقا للبروتوكول الثاني (١٩٩٩)

أشارت اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) إلى المسؤولية عن انتهاك الالتزامات الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، إلا أن التجربة العملية أثبتت عدم

^١ انظر:

U.N.Doc. S/1994/674/Add.2 (vol.V) (28 Dec. 1994), para. 32, 46.

^٢ انظر:

Blaškić Trial Judgment, No. IT-95-T, para. 185.

^٣ انظر:

Celeići Trial Judgment, No. IT-96-21-T, para. 591.

فاعلية هذا الحكم. لذا جاء البروتوكول الثانى (١٩٩٩) مقررا لأول مرة لحكام الممنولة الجنائية الفردية الأمر الذى اعتبره البعض تطورا كبيرا لقواعد الممنولة عن انتهاكات لحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، وولحدا من الإنجازات التى حققتها هذا البروتوكول فى مجال القانون الدولى الإنسانى. وقد جاءت الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشر بتعريف الأعمال التى تعد انتهاكا خطيرا لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الثانى، حيث اعتبرت ان ارتكاب شخص ما، عن عمد، لأى فعل من الأفعال الواردة فى البروتوكول يشكل جريمة. وتتمثل هذه الأفعال فيما يلى:

- ١- استهداف ممتلكات ثقافية مشمولة بحماية معززة، بالهجوم.
- ٢- استخدام ممتلكات ثقافية مشمولة بحماية معززة، أو استخدام جوارها المباشر، فى دعم العمل العسكرى.
- ٣- إلحاق دمار واسع النطاق بممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الثانى أو الاستيلاء عليها.
- ٤- استهداف ممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الثانى بالهجوم.
- ٥- ارتكاب سرقة أو نهب أو اختلاس أو تخريب لممتلكات ثقافية محمية بموجب الاتفاقية.

ويمكن ان نستخلص مما تقدم أن نخلص بعض الملاحظات: أولاها أن المادة الخامسة عشر قد جاءت لأول مرة بتعداد للانتهاكات التى يمكن أن توجه للممتلكات الثقافية فى فترات للنزاع المسلح. وثانيها أن الانتهاكات الثلاثة

الأولى ليست إلا تكرارا للانتهاكات الجسيمة المشار إليها باتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩) وبروتوكولها الأول (١٩٧٧). لما للملاحظة الثالثة فتتمثل في أن الانتهاكين الأول والثاني منحصران في حالة الممتلكات الثقافية. المشمولة بالحماية المعززة، ويعالجا حالتى هجوم واستخدام تلك الممتلكات، مع اعتبار أن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا أيا ما كان حجم الدمار الناتج عنه، بينما تعتبر الفقرة الرابعة من المادة الخامسة والثماني الواردة بالبروتوكول الأول (١٩٧٧) الهجوم فقط على الممتلكات الثقافية - وليس الاستخدام- للممتلكات الثقافية انتهاكا جسيما وبشرط أن يسفر عنه تدميرا بالغاً لهذه الممتلكات.^١ وتتمثل الملاحظة الرابعة في ضرورة أن يكون الدمار الذى يلحق بالممتلكات الثقافية المحمية بموجب اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) أو بروتوكولها الثانى أو الاستيلاء على هذه الممتلكات، على نطاق واسع. أخيراً تتمثل الملاحظة الخامسة في ترديد الانتهاكين الرابع والخامس لما يعتبر من جرائم الحرب التى تستأهل إزالا العقوبات طبقاً للنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

واعترفاً من واضعى البروتوكول الثانى (١٩٩٩) أن تعددا الانتهاكات لا يضمن فى حد ذاته معاقبة أى شخص يقترف أية جريمة من الجرائم التى يتضمنها هذا التعدد، لذا نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشر على ضرورة أن تعتمد كل دولة طرف فى البروتوكول من التدابير ما يلزم لاعتبار الجرائم المشار إليها سلفاً جرائم بموجب القوانين الداخلية، وفرض

^١ انظر: Henckaerts، مرجع سابق، ٢٠٠٠، ص ٥١.

عقوبات مناسبة على مرتكبيها. وتلتزم الدول الأطراف وهي بصدد ذلك بمبادئ القانون العامة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القواعد القاضية بمد نطاق المسؤولية الجنائية الفردية إلى أشخاص غير أولئك الذين ارتكبوا الفعل الجنائي بشكل مباشر.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد سمحت المادة الحادية والعشرون من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ببنى التدابير التشريعية أو الإدارية أو التأديبية لقمع الأفعال التي ترتكب عمدا لاستخدام الممتلكات الثقافية على نحو ينطوي على انتهاك لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤) أو بروتوكولها الثاني، كذلك حالة تصدير أو النقل المادي غير المشروع أو نقل الملكية غير المشروع للممتلكات الثقافية الواقعة على الأراضي المحتلة انتهاكا لاتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الثاني.

وأكدت الفقرة الثانية (أ) من المادة السادسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على عدم استبعاد أحكام المسؤولية الجنائية الفردية الواردة بهذا البروتوكول لقواعد المسؤولية الجنائية الفردية المقررة بموجب أحكام القوانين الوطنية أو أحكام القانون الدولي القابلة للتطبيق. كما تضمنت المادة الثامنة والثلاثون من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) ما يفيد عدم تأثير أي حكم يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية على النحو الوارد فيه على القواعد الخاصة بمسؤولية الدول طبقا لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك واجب تقديم التعويضات.

أخيرا فقد لوردت الفقرة الثانية (ب) من المادة السادسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على أنه باستثناء الحالة التي تقبل فيها

دولة ما ليست طرفاً في البروتوكول تطبق أحكامه، لا يتحمل أفراد القوات المسلحة ومواطنو أية دولة ليست طرفاً في البروتوكول - باستثناء مواطنيها الذين يخدمون في قوات مسلحة لدولة طرف في البروتوكول - .
بأحكام المسؤولية الجنائية الفردية.

الفصل السادس

الاختصاص القضائي بمحاكمة الأفراد مرتكبي الجرائم ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلحة ومظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم

يستلزم إقرار المسؤولية الجنائية للفرد إنشاء قضاء دولي جنائي يختص بالنظر في الانتهاكات التي يرتكبها الأفراد لقواعد القانون الدولي الإنساني ويحاكمهم إذا ما ثبت صحة ما وجه إليهم من ادعاءات. بالإضافة إلى ذلك فإن تحديد قواعد الاختصاص القضائي يعد في رأينا مكملا لقواعد وأحكام المسؤولية الجنائية للفرد. وبغية ضمان احترام قواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح وتقرير المسؤولية الجنائية الفردية في حالة ارتكابها، استقر الفقه الدولي على القواعد التي تحدد الجهات القضائية المختصة بنظر مثل هذه الادعاءات وتقرير المسؤولية وإزالة العقاب على مقترفي مثل هذه الانتهاكات والمخالفات لقواعد الحماية التي تقررهما اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولاتها الإضافيان.

ويمكن القول بوجه عام أن غالبية الاتفاقيات التي عالجت مسألة الاختصاص القضائي اعتمدت بشكل أساسي على معيار إقليمية الاختصاص القضائي ولم تأخذ بمعيار عالمية الاختصاص القضائي متنامية في ذلك أن عدد كبير من الجرائم الموجهة للممتلكات الثقافية هي جرائم عابرة للحدود^١ وسوف

^١ انظر: Bassiouni، ١٩٨٢، ص ٢٨١ وما بعدها.

نخصص هذا الفصل لإلقاء الضوء على قواعد الاختصاص الوطنى والدولى لتحديد الجهات القضائية المعنية بالنظر فى مخالفات الأفراد حال ارتكابهم جرائم ضد الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح.

المبحث الأول

قواعد اختصاص القضاء الوطنى

يستند الاختصاص القضائى الوطنى بشكل عام فى المجال الجنائى إلى عدد من النظريات. فقد تأخذ الدولة بنظرية الاختصاص الإقليمى والتي تعنى اختصاص الدولة بمحاكمة مرتكبى الجرائم التى تقع على أراضيها بغض النظر عن جنسية مرتكبها. وقد تأخذ الدولة بنظرية الاختصاص الشخصى والتي تعنى محاكمة الدولة للأشخاص الذين يحملون جنسيتها أيا ما كان الإقليم الذى يرتكبون فيه جرائمهم. وقد تأخذ الدولة بنظرية الاختصاص العالمى والذي تسمح لها بممارسة اختصاصها القضائى بالنسبة لجرائم ترتكب خارج إقليمها وبواسطة أشخاص لا تحمل جنسيتها وذلك استنادا إلى اعتبارات التعاون الدولى فى مجال مكافحة المجرمين مرتكبى الجرائم ذات الطابع الدولى، بحيث تستطيع أية دولة محاكمة هؤلاء المجرمين دون أن يكون لها مصلحة مباشرة فى محاكمتهم.

ولما كانت الانتهاكات الموجهة للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح تدخل ضمن إطار الجرائم دولية، فقد لثير التساؤل عن موقف اتفاقية

لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الثاني من مدى تقرير الاختصاص القضائي للدول الأطراف لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم.^١

لم تتناول اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) بأي شكل من الأشكال تحديد لاس الاختصاص القضائي الجنائي الوطني للدول الأطراف لمحاكمة مرتكبي الاعتداءات ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. ويرجع ذلك حقيقة أن اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) لم تقرر المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات الحماية التي ضمنها للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.^٢ لذا جاءت المادة السادسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) لتكمل هذا النقص. فقد ألزمت نصوص هذا البروتوكول الدول الأطراف اتخاذ الإجراءات والتدابير التشريعية اللازمة لمد نطاق ولايتها القضائية لتشمل محاكمة مرتكبي جميع الجرائم التي تشكل "انتهاكات خطيرة" على النحو الوارد بالمادة الخامسة عشر من البروتوكول. وقد نص البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على امتداد اختصاص المحاكم الوطنية ليشمل أي شخص يرتكب هذه الجرائم على أراضي الدولة التي يمثل أمام محاكمها، أو إذا كان مرتكب هذه الجرائم مواطناً لهذه الدولة ليا ما كان الإقليم الذي ارتكب عليه جرائمه. كما تلتزم الدول الأطراف بمعاقبة أي شخص موجود على أراضيها يكون قد ارتكب ليا من الجرائم الثلاثة

^١ على الرغم من محاكمة أفراد القوات المسلحة أمام المحاكم الوطنية بسبب اعتدائهم على الممتلكات الثقافية خلال الحرب العالمية الثانية نظراً لثقل الأدلة على المحاكمات الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى: Lippman، مرجع سابق، ١٩٩٨، ص ٥٨ وما بعدها.

^٢ اعتبر بعض الفقهاء أن غياب نص في الاتفاقية لمعالجة هذه المسألة يعد واحداً من أوجه القصور والضعف الذي يصيب الاتفاقية. فظر: Boylan، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٩٣.

الأولى الواردة بالمادة الخامسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) وإن لم يكن يحمل جنسية هذه الدولة ولم ترتكب الجريمة على أراضيها. وعليه يتضح أن البروتوكول الثاني (١٩٩٩) قد أسس فكرة الاختصاص القضائي الجنائي للوطني على الثلاث نظريات التي عالجت هذا الموضوع مجتمعه وهي نظرية الاختصاص الإقليمي والشخصي والعالمي. وقد أخذ البروتوكول الثاني (١٩٩٩) بنظرية الاختصاص العالمي، بالنسبة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، استناداً إلى أن هذه الجرائم ترتكب ضد البشرية بما في ذلك الدولة التي يمثل أمام محاكمها المتهم حتى وأن لم تكن للممتلكات الثقافية التي أصابها الضرر كاتنة على أراضيها.^١ وقد أكدت الفقرة الأولى من المادة السابعة عشر على التزام الدول في حالة وجود مرتكبي أي من الجرائم الثلاثة الأولى المنصوص عليها بالمادة الخامسة عشر على أراضيها، وعدم رغبتها في تسليمهم، بأن تحاكمهم، دون أي استثناء كان ودون تأخير لا مبرر له، أمام سلطاتها المختصة ووفقاً للإجراءات المقررة بموجب قوانينها الداخلية، أو

^١ جاءت هذه الخطوة نتيجة ما انتهى إليه عدد من فقهاء القانون الدولي من أن لفكر اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) لتأسيس الاختصاص القضائي على أساس عالمي أضعف بشكل كبير حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح. ويرجع أنصار الرأي هذا للضعف نتيجة تمسك بعض الدول إلى اعتبار الاعتداء على الممتلكات الثقافية الكاتنة على أراضيهم هو اعتداء على تراثهم الوطني وليس باعتباره تراثاً مملوكاً للبشرية، وبالتالي لم تكن بعض الممتلكات الثقافية تتمتع بالحماية العالمية نتيجة تمسك هذه الدول بمبدأ الإقليمية ورفضها قبول مبدأ عالمية الاختصاص الاختصاص القضائي لطلاقاً من تمسكها بالقيمة الوطنية وليس العالمية لممتلكاتها الثقافية. انظر:

Nafziger, J., "International Penal Aspect of Protecting Cultural Property", *The International Lawyer*, vol. 19, 1985, p. 847.

بموجب أحكام القانون الدولي ذات الصلة في حالة عدم انطباق الإجراءات المقررة بموجب القوانين الداخلية. كما أكدت الفقرة الثانية (أ) من المادة السادسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على عدم تأثير القواعد الخاصة بالولاية القضائية الواردة به على ممارسة الولاية القضائية المقررة بموجب القانون الدولي العرفي.

وعلى غرار الاستثناء المتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية، تضمنت الفقرة الثانية (ب) من المادة السادسة عشر استثناء مماثل يقضى بعدم التزام الدول بمحاكمة أفراد القوات المسلحة والمواطنين التابعين للدول غير الأطراف في البروتوكول الثاني (١٩٩٩) والتي لم تقبل تطبيق أحكامها، وذلك باستثناء حالة ما إذا كان مواطنو هذه الدول غير الأطراف يخدمون في قوات مسلحة لدولة طرف في البروتوكول.

أخيرا فقد جاءت الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) لتؤكد على عدم إخلال القواعد الخاصة بالولاية القضائية الواردة بالبروتوكول على الولاية القضائية الأساسية لطرف يدور على أرضه نزاع مسلح لا يتسم بطابع دولي وذلك بالنسبة للانتهاكات الخطيرة الواردة في المادة الخامسة عشر من البروتوكول. ويضى ما تقدم أن المسؤولية عن محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة ضد الممتلكات الثقافية على النحو الوارد بالمادة الخامسة عشر في نزاع مسلح غير ذي طابع دولي، تقع في المقام الأول على عاتق الدولة التي يدور على أرضها هذا النزاع. بعبارة أخرى، لا تملك أية دولة ممارسة الولاية القضائية على أشخاص انتهكوا الحماية المقررة للممتلكات

الثقافية على النحو الوارد بالمادة الخامسة عشر فى المنازعات ذات الطابع غير الدولى، إلا فى حالة إخفاق الدولة التى دار على أرضها هذا النزاع فى ممارسة ولايتها القضائية بالنسبة لهذه الانتهاكات.

المبحث الثانى

قواعد اختصاص القضاء الدولى

نظرا لعدم وجود نص يتعلق بالولاية القضائية فى اتفاقية لاهأى (١٩٥٤)، فقد أثير التساؤل حول مدى إمكانية اختصاص القضاء الدولى، ولاسيما المحاكم الجنائية للدولية، بالنظر فى الجرائم التى المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية. وقد طرح نفس التساؤل مره أخرى بعد تبنى البروتوكول الثانى (١٩٩٩) الذى قرر الولاية القضائية الوطنية لمحاكمة مرتكبى الانتهاكات ضد الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح حسبما هو وارد باتفاقية لاهأى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين. وقبل محاولة الإجابة على السؤال المتقدم تجدر الإشارة إلى أن الممارسات الدولية قد شهدت عدد من السوابق التى تم بموجبها إقرار الاختصاص القضائى الدولى لبعض المحاكم الدولية ذات الطابع المؤقت. فقد كانت محكمة نورمبرج، أول تجربة على المستوى الدولى، تختص بمحاكمة مرتكبى الاعتداءات والانتهاكات ضد الممتلكات الثقافية فى فترات الحروب.^١ وقد بحثت قوات الحلفاء المنتصرة إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية القانونية الدولية على الاعتداءات والانتهاكات

^١ انظر: Poulos، مرجع سابق، ٧٠٠٠، ص ٣٣.

التي ارتكبتها قوات المحور ضد الممتلكات الثقافية إبان الحرب العالمية الثانية. وقد حاولت الدول الحلفاء وضع تقنين لتوجيه الاتهام لانتهاك قوانين الحرب بواسطة دول المحور استنادا إلى القواعد المقررة بموجب اتفاقيات لاهاي (١٩٠٧). وعليه فقد تضمن ميثاق لندن لعام ١٩٤٥ نصوصا تقرر الاختصاص للمحكمة الدولية العسكرية بنورمبرج لمحاكمة الممنولين عن تدمير ومصادرة الممتلكات الثقافية خلال الحرب^١. وقد اعتبرت محكمة نورمبرج أعمال التدمير والسلب والنهب التي ارتكبتها أفراد القوات المسلحة ضد الممتلكات الثقافية جرائم حرب، ولست أحكامها بإزالة العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم طبقا للأحكام الواردة باتفاقيات لاهاي (١٨٩٩) و (١٩٠٧) ولا سيما المادة السادسة والخمسون من الاتفاقية الأخيرة^٢. وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول وبحق أن محاكمات نورمبرج تعد حجر الأساس نحو تجريم والمعاقبة على الانتهاكات الموجهة ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح باعتبارها من جرائم الحرب^٣.

ويعد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٢٧ والذي أسس بموجبه المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة خطوة أخرى على طريق إرساء الاختصاص القضائي الجنائي الدولي للمحاكم عن عمليات نهب وتدمير

^١ انظر: الأستاذ الدكتور/ علي صادق أبو هيف، قانون الدولي العام، ١٩٧٥، ص ٧٩٢ وما بعدها، أيضا:

^٢ انظر: Lippman، مرجع سابق، ١٩٩٨، ص ٤٢ وما بعدها.

^٣ انظر: Jote، مرجع سابق، ١٩٩٤، ص ٥٦.

الممتلكات الثقافية في فترة النزاع المسلح^١ فقد نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي للمحكمة اختصاصها بالنظر في الاتهامات الموجهة للأفراد عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبوها خلال فترة النزاع المسلح في يوغسلافيا السابقة وذلك بالمخالفة للقواعد التي قررتها اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩)، وقواعد وأعراف الحرب، أو لارتكابهم للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة البشرية^٢. ومن الناحية العملية تعرضت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة في عدد من القضايا التي نظرتها إلى موضوع نهب وتدمير الممتلكات الثقافية. فعلى سبيل المثال أكدت المحكمة في قضية *Tadic* اختصاصها بنظر الاتهامات الخاصة بتوجيه الاعتداءات ضد الممتلكات الثقافية واستندت في ذلك على نص المادة الثالثة من نظامها

^١ انظر:

S.C. Res. 827, U.N. SCOR, 3217th Meeting, U.N. Doc. S/RES/827 (1993).

^٢ حددت هذه المادة الانتهاكات على النحو التالي:

- (١) التدمير المتعمد للمدن والقرى، أو التخريب غير المبرر بالضرورات العسكرية،
 - (٢) الهجوم على وقتف - أي ما كانت الوسيلة - المدن والقرى والمنازل أو المباني غير المحمية عسكرياً،
 - (٣) نهب وتدمير أو التحطيم للأبنية المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتعليم والفنون والعلوم والآثار التاريخية والأعمال الفنية،
 - (٤) سلب ونهب الممتلكات المملوكة ملكية عامة أو خاصة.
- ومن الملاحظ أن المادة محل النظر لم تشر صراحة إلى عبارة "الممتلكات الثقافية" وإنما تضمنت هذه العبارة بالإشارة إلى الممتلكات التي تدخل تحت مفهوم الممتلكات الثقافية. مثال ذلك أشارت المادة إلى المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية، والتعليم، والفنون، والعلوم والآثار التاريخية والأعمال الفنية.

التأسيسي. وقد اعتبرت المحكمة مثل هذه الاعتداءات انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني مما يستأهل إزال العقاب على مرتكبيها.^١

وقد تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تقرير اختصاص المحكمة بمحاكمة الأفراد باعتبارهم مجرمي حرب متى ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ومن بينها الجرائم المرتكبة ضد المؤسسات الدينية والثقافية.^٢

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن محاكمة مرتكبي الانتهاكات ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح على النحو الولد باتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين أمام المحاكم الدولية المختصة أضحي من مبادئ القانون الدولي العام، بل لكثير من ذلك يمكن القول بأن محاكمة الأفراد في حالة انتهاكهم للقواعد الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح أصبح قائم على نحو مؤسسي ومنظم.

^١ انظر:

International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, Prosecutor v. Dusko Tadic, (Appellate Chamber, October 2, 1995), published in *International Law Material*, vol. 35, 1996.

^٢ المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. انظر:

Franckx, E., and Assche, C., *Le Renforcement de la Mise en œuvre des Conventions Relative à la Protection de Bien Culturels*, Rapport

المبحث الثالث

مظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الموجهة ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح

يُمثل التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية ومن بينها جرائم الحرب في عدة مظاهر من أهمها محاكمة مرتكبي هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية للدول التي يتواجد على إقليمها المتهم بارتكاب هذه الجرائم، أو بتسليمه للدولة صاحبة الاختصاص بمحاكمته، أو بتبادل المعلومات التي يمكن أن تتوافر لأي من الدول بالنسبة لهذه الجرائم.^١ وقد انعكست المبادئ والأحكام المتقدمة على البروتوكول لثاني (١٩٩٩) بعد قبول الدول المشاركة في صياغته لفكرة المسؤولية الجنائية الفردية وإنزال العقاب على من ينتهك قواعد ولحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح باعتبارها جرائم حرب. وقد تناولنا فيما تقدم صورة من صور التعاون الدولي في هذا المجال والمتعلقة بمحاكمة المتهمين بارتكاب

Juridique pour la Représentation Permanente de la Belgique auprès de l'UNESCO, 2002, pp. 70 ff.

^١ يستند التعاون الدولي في هذا المجال إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٧٤ (د-٢٨) لعام ١٩٧٣ والذي نص على ضرورة العمل على إنماء للتعاون الدولي في مجال تعقب واعتقال وتسليم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي سبيل إنماء التعاون الدولي في هذا المجال نص لقرار المشار إليه بعلية على مؤازرة الدول بعضها بعضا في تعقب واعتقال ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم الحرب، وكذا في جمع المعلومات والدلائل التي من شأنها أن تساعد على هؤلاء الأشخاص إلى المحاكمة. الأستاذ الدكتور/ عبد الواحد محمد الفار، مرجع سابق، ١٩٩٦، ص ٣٥٧ وما بعدها.

مثل هذه الجرائم بواسطة المحاكم الوطنية،^١ لذا سوف نلقي الضوء فيما يلي على الأحكام الخاصة بتسليم المجرمين وتقديم المساعدات القانونية الدولية.

أولاً: قواعد تسليم المجرمين

انطلاقاً من فكرة اعتبار الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح جرائم دولية، فقد حرص واضعو البروتوكول الثاني (١٩٩٩) على تنظيم قواعد تسليم المجرمين إذا ما رأت الدولة لتي يوجد على أراضيها شخص ما متهماً بارتكاب مثل هذه الجرائم ولا ترغب في محاكمته. وعليه يعد هذه الالتزام التزاماً تخييرياً يجب على الدول الأطراف الوفاء به إذا ما أعلنت أية دولة طرف عن عدم رغبتها في محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح أمام محاكمها الوطنية تطبيقاً للمبدأ المعروف بـ Extradite or try.

وقد جاءت المادة لثامنة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) بتنظيم قواعد تسليم المجرمين بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات الثقافية على النحو للورد بالفقرة الأولى (أ)، (ب)، (ج) من المادة الخامسة عشر من البروتوكول. فقد اعتبر البروتوكول أن هذه الجرائم تندرج في عداد الجرائم التي يسلّم مرتكبوها في أية معاهدة لتسليم المجرمين يكون قد سبق إبرامها بين أية دولتين من الدول الأطراف بالبروتوكول وتكون قد دخلت حيز التنفيذ قبل تاريخ انطباق هذا البروتوكول. كما أشارت ذات المادة على تعهد الدول الأطراف بإدراج تلك الجرائم في كل معاهدة لتسليم

^١ انظر المبحث الأول من هذا الفصل.

المجرمين تبرم بين الدول الأطراف في البروتوكول في أى وقت لاحق. وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشر على اعتبار البروتوكول الثانى (١٩٩٩) أساساً قانونياً لتسليم المجرمين بالنسبة للدول التى تتلقى طلبات تسليم مجرمين إذا ما كانت هذه الدول تشترط وجود معاهدة دولية متى كانت الدولة طالبة التسليم غير طرف فى أية معاهدة تسليم مجرمين مع الدولة المطلوب منها القيام بذلك. كما تضمنت الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشر النص على اعتبار الدول الأطراف التى لا تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود معاهدة دولية، بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى (أ)، (ب) ، (جـ) من المادة الخامسة عشر، جرائم يسلم مرتكبوها بين الدول الأطراف فى هذا البروتوكول. أخيراً فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثامنة عشر على معاملة الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى (أ)، (ب)، (جـ) من البروتوكول كأساس لتسليم المجرمين بين الدول الأطراف فى البروتوكول كما لو كانت هذه الجرائم قد ارتكبت ليس فحسب فى المكان الذى وقعت فيه بل أيضاً فى أراضى الدول الأطراف التى أنشأت ولاية قضائية سواء على أساس الاختصاص الإقليمى أو الشخصى أو للعالمى.

وباستثناء مواطنى الدولة الذين يخدمون فى قوات مسلحة لدولة طرف فى البروتوكول، لا تنترم الدول غير الأطراف فى البروتوكول بتسليم أفراد القوات المسلحة والمواطنين التابعين لها.

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة العشرون صراحة على عدم اعتبار الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى (أ)، (ب)، (جـ) من المادة

الخامسة عشر من البروتوكول الثانی (١٩٩٩) جرائم سياسية أو جرائم مرتبطة بجرائم سياسية أو جرائم حركتها دوافع سياسية على النحو الذى يجوز معه رفض طلبات تسليم المجرمين. ومع ذلك فقد أجاز البروتوكول للأطراف عدم الالتزام بالتسليم إذا ما كان لديها تفسير بأن طلب التسليم بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى (أ)، (ب)، (ج) من المادة الخامسة عشر بالبروتوكول يكون لغرض محاكمة أو عقاب شخص بسبب العنصر أو الدين أو الجنس أو أصله الأثنى أو رايه السياسى أو إذا كان الامتثال إلى الطلب يمكن أن يؤدي إلى إجحاف بمركز هذا الشخص لأى سبب من الأسباب.

ثانياً: المساعدات المتبادلة

يعد التزام الدولة بتقديم المساعدات المتبادلة صورة من صور التعاون الدولى فى سبيل مكافحة الجرائم الدولية، حيث يساعد ذلك على ملاحقة مرتكبي الجرائم وتقديمهم للمحاكمة وتوقيع العقاب عليهم.

وقد نصت المادة التاسعة عشر من البروتوكول الثانی (١٩٩٩) على أن يتبادل أطراف البروتوكول أكبر قدر من المساعدات فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات تسليم المجرمين المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها بالمادة الخامسة عشر من البروتوكول، بما فى ذلك الحصول على ما يوجد لديها من شواهد لازمة للإجراءات. وقد أضافت المادة العشرون ضرورة اضطلاع الأطراف بالتزامهم بالمساعدة القانونية

المتبادلة سواء تأسيساً على المعاهدات الدولية أو للترتيبات الأخرى المبرومة بينهم أو وفقاً لقوانينهم للدخلية.

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة العشرين ضراحة على عدم اعتبار الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى (أ)، (ب)، (ج) من المادة الخامسة عشر من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) جرائم سياسية أو جرائم مرتبطة بجرائم سياسية أو جرائم دفعت إليها دوافع سياسية على النحو الذي يجوز معه رفض تقديم المساعدات للقانونية المتبادلة. ومع ذلك فقد أجاز البروتوكول للأطراف على عدم تقديم المساعدات للقانونية المتبادلة إذا ما كان لديها تفسير بأن طلب تقديم هذه المساعدات، بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بالمادة الخامسة عشر من البروتوكول، يأتي بغرض محاكمة أو عقاب شخص بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو لصلبه الاثنى أو رايه السياسى، أو إذا كان الامتثال إلى الطلب يمكن أن يؤدي إلى إجحاف بمركز هذا الشخص لأي سبب من الأسباب.

خاتمة

تزايد اهتمام المجتمع الدولي بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، الأمر الذي انعكس على محاولة صياغة قواعد لحمليتها من خلال "تقنين ليبير" و "إعلان بروكسل" و "تقنين لكمفورد" علاوة على اتفاقيات لاهاي (١٨٩٩)، (١٩٠٧). وتعد اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) أول اتفاقية دولية متكاملة تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح.

وقد جاءت الاتفاقية لأول مرة بتعريف مصطلح "الممتلكات الثقافية" على نحو يشمل جميع الممتلكات الثقافية بغض النظر عن أصلها أو أهميتها لجميع الشعوب. وأرسيت الاتفاقية فكرة أن تدمير ممتلك ثقافي ما يعد تدميراً للتراث العالمي للبشرية. وقد أكدت الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بحماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح سواء كانت هذه الممتلكات كائنة على أراضيهم أو على أراضي أية دولة أخرى طرف في الاتفاقية. كما أوضحت الاتفاقية التدابير اللازم اتخاذها من جانب الدول الأطراف في زمن السلم، والالتزامات الواجب اتباعها في فترات النزاع المسلح، بغية حماية الممتلكات الثقافية. فمن ناحية تلتزم الدول الأطراف بنشر قواعد للحماية على كل المستويات من خلال برامج التعليم ولاسيما الخاصة بأفراد القوات المسلحة وتضمينها في التعليمات الخاصة بإدارة العمليات العسكرية، وتبنى التشريعات الوطنية التي تعكس التزام الدول بأحكام الاتفاقية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الشعار المميز على

الممتلكات الثقافية التي ترغب في حمايتها عند نشوب النزاعات المسلحة. ومن ناحية أخرى تلتزم الدول الأطراف بعدد من الالتزامات عند نشوب النزاعات المسلحة، من ذلك امتناعها عن توجيه أعمال الهجوم ضد الممتلكات الثقافية، وعدم استخدام هذه الممتلكات والمواقع المحيطة بها كأهداف عسكرية، علاوة على تحريم عمليات النهب والاستيلاء على هذه الممتلكات، والالتزام بردها في حالة نقلها من أراضيها بسبب الرغبة في حمايتها تبعاً لظروف كل حالة.

وقد توسعت الاتفاقية بالنسبة لحالات تطبيق أحكام الحماية الواردة بها، فقررت لتطبيق أحكامها على أية حالة من حالات النزاع المسلح، وعدمقتصار ذلك على الحالات التي يتم فيها إعلان الحرب.

ومع ذلك، فإن حماية الممتلكات الثقافية لا تزال تحتاج إلى المزيد من بذل الجهد من جانب الدول أعضاء المجتمع الدولي. فعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على تبني اتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، إلا أن عدد الدول الأطراف لم يتجاوز حتى الآن مائة وثلاث دول، ولم ينضم إلى بروتوكولها الأول سوى خمسة وثمانين دولة. كما لم تصدق الا خمسة عشر دولة منذ تاريخ تبني البروتوكول الثاني عام ١٩٩٩^١. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من الدول الكبرى بعضها يتمتع بشغل مقاعد دائمة بمجلس الأمن لا

^١ تشترط المادة الثالثة والأربعين من البروتوكول الثاني (١٩٩٩) تصديق عشرين دولة لدخوله حيز التنفيذ. ويدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع الصق العشرين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

ترغب فى الاتضمام إلى هذه الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيين كالصين وكندا واليابان وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة.^١

بالإضافة ما تقدم هناك بعض المشاكل التى واجهت الاتفاقية منذ تاريخ دخولها حيز التنفيذ وحتى تاريخ تبني بروتوكولها الثانى عام ١٩٩٩. وتمثلت هذه المشاكل فى تعقد الإجراءات اللازمة للتسجيل، وغياب نصوص تضمن فعالية الاتفاقية، وانتقارها للنص على العقوبات فى حالة مخالفة أحكامها، وعدم وجود لجان فنية حكومية فى الغالبية العظمى من الدول الأطراف بالاتفاقية للعمل على تنفيذ أحكامها.

وقد جاء البروتوكول الثانى (١٩٩٩) ليعالج بعض هذه المشاكل حيث تضمن عددا من الأحكام والقواعد الهادفة لضمان أفضل سبل الحماية للممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح. ويمكن رصد نجاح البروتوكول الثانى فى عدة محاور على النحو التالى:

- تطوير القواعد التى تضمنتها اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) بما يتناسب والتطورات اللاحقة على المستوى التشريعى الدولى، سواء أكان ذلك بسبب تبني البروتوكول الأول (١٩٧٧)، أو النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨).

^١ الجدير بالذكر أن مندوب الأمم المتحدة لدى الأمم المتحدةلقى محاضرة عام ١٩٨٧ مشيراً إلى عدد من انتهاكات الاتحاد السوفيتى السابق للقانون الدولى الإنسانى فى أفغانستان، بما فى ذلك انتهاك أحكام اتفاقية لاهاي (١٩٥٤). انظر:

Okun, H., *Situation in Afghanistan*, Dept. of State Bulletin, Jan. 1987, p. 84.

- العمل على تعزيز الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح من خلال إيجاد نظام جديد يعرف باسم "الحماية المعززة"، والعمل على إدخال هذا النظام محل نظام الحماية الخاصة.
- توضيح المقصود بـ"الضرورات العسكرية" كاستثناء يسمح بموجبه لأفراد القوات المسلحة لتجاوز عن الالتزام بقواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح بما في ذلك وضع للشروط والضوابط اللازمة لممارسة هذا الاستثناء.
- التأكيد على ضرورة التزام الدول الأطراف بتخاذ التدابير الاحتياطية، ونشر المعلومات الواردة بالقانون لاهامى (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين، وطرح العديد من الأمثلة الخاصة بسبل تنفيذ هذا الالتزام.
- تعريف الانتهاكات للخطيرة ضد الممتلكات الثقافية والتي يجب معاقبة مقترفيها.
- التأكيد على امتداد نطاق الحماية الدولية للممتلكات الثقافية لتغطي حالات المنازعات ذات الطابع غير الدولي.
- اعتبار الاعتداء على الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح جريمة دولية، وإرساء قواعد المسؤولية الجنائية الفردية على هذا الأساس.
- إلزام الدول الأطراف بتأسيس الاختصاص القضائي الجنائي لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح،

وإقرار مبدأ الاختصاص للعالمى لمحاكمة هؤلاء الأشخاص أمام المحاكم الوطنية للدول بغض النظر عن جنسيتهم أو الأقاليم التى ارتكبوا عليها هذه الجرائم.

- تشكيل لجنة لحماية التراث العالمى فى فترات النزاع المسلح،
كتنظيم مؤسسى دولى يشرف على تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتهم
الواردة فى اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين ،
التوصيات:

على الرغم من التقدم الذى أحرزته البشرية من خلال الاتفاقيات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية فى فترات النزاع المسلح، إلا أننا نرى، من الناحية العملية، وجوب تعزيز الدول والمنظمات الدولية للدور المتوقع منهم القيام به وذلك من أجل تفعيل وتنفيذ أحكام الحماية الواردة بهذه الاتفاقيات. لذلك لعلنا من المناسب أن نختتم هذه الدراسة ببعض التوصيات التى قد تساعد فى هذا الاتجاه، والتى تتمثل فى:

أولاً: ينبغي على منظمة اليونسكو أن تستمر فى العمل على تشجيع الدول غير الأطراف فى اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين، ولاسيما الدول التى تتمتع بعضوية المنظمة، على الانضمام إلى هذه الوثائق الدولية. كما يجب على منظمة اليونسكو مواصلة سعيها لحث الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتهم المقررة بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيين سواء فى زمن السلم أو فى فترات النزاع المسلح. وفى أوقات السلم يجب أن تعمل المنظمة على تشجيع الدول الأطراف على إدراج الممتلكات الثقافية ذات الأهمية الكبرى على قائمة للحماية المعززة،

والتوعية بأحكام الحماية للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، وتنظيم المؤتمرات على المستويين الدولي والإقليمي لتحقيق هذا الهدف. علاوة على ذلك السعى نحو توفير المصادر المالية اللازمة للمحافظة على وصيانة وتسجيل الممتلكات الثقافية، وضمان التدريب المناسب للقائمين على صيانة وحماية الممتلكات الثقافية بما يكفل توافر الخبرات التي تتناسب مع أهمية وتنوع هذه الممتلكات. كما يجب على منظمة اليونسكو العمل جنباً إلى جنب، عند اندلاع العمليات العسكرية، مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقوات حفظ السلام، لتوفير أفضل سبل الحماية للممتلكات الثقافية الموجودة في الأقاليم التي يدور عليها النزاع، وضمان احترام الأطراف المتحاربة لالتزاماتهم في هذا الخصوص.

ثانياً: ضرورة قيام الدول الأطراف في اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين بأعداد الخطط المناسبة لنقل الممتلكات الثقافية، في حالة نشوب المنازعات المسلحة، كلما كان ذلك ممكناً. والعمل على نشر والتعريف بالقواعد والأحكام الدولية التي تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح، وبناء هذه القواعد وأحكام الحماية من خلال التشريعات والوائح الوطنية. علاوة على قيام الدول الأطراف بأعداد البرامج الخاصة لتدريب الكوادر المعنية بحماية الممتلكات الثقافية على أفضل سبل الحماية لهذه الممتلكات في فترات النزاع المسلح، ولا سيما البرامج التي تعد لأفراد القوات المسلحة. كذلك العمل على تشكيل اللجان الوطنية الاستشارية المؤهلة لتقديم المساعدة والمعونة الفنية والعملية المتعلقة

بتطبيق أحكام الحماية التي تقررها اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيان.

ثالثاً: حث الدول غير الأطراف في اتفاقية لاهاي (١٩٥٤) وبروتوكولها الإضافيين على تطبيق قواعد الحماية التي تقررها هذه الوثائق وقبول تنفيذها باعتبارها تشكل جزء من قواعد القانون الدولي العرفي. وفي سبيل ذلك يمكن لهذه الدول تبني أحكام وقواعد الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح في تشريعاتها الداخلية ولوائحها الوطنية.

رابعاً: التأكيد على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية المعنية الأخرى، سواء الحكومية أو غير الحكومية، في توجيه الإرشادات ذات الطابع العملي واللازمة لحماية الممتلكات الثقافية عند اندلاع العمليات العسكرية. كما يمكن أن تلعب هذه الهيئات دوراً هاماً في حماية الممتلكات الثقافية الموجودة في ميدان المعركة، سواء باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحمايتها في أوقات الطوارئ، أو المساعدة في نقل ما يمكن نقله بعيداً عن ميدان المعركة، لتجنب هذه الممتلكات أية أضرار يمكن أن تلحق بها ولو بشكل غير عمدي أثناء سير عمليات القتال.

ولخر دعواهم...

أن الحمد لله رب العالمين.

الملاحق

الملحق الأول

اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح ١٩٥٤

Preamble

The High Contracting Parties,

Recognizing that cultural property has suffered grave damage during recent armed conflicts and that, by reason of the developments in the technique of warfare, it is in increasing danger of destruction;

Being convinced that damage to cultural property belonging to any people whatsoever means damage to the cultural heritage of all mankind, since each people makes its contribution to the culture of the world;

Considering that the preservation of the cultural heritage is of great importance for all peoples of the world and that it is important that this heritage should receive international protection;

Guided by the principles concerning the protection of cultural property during armed conflict, as established in the Conventions of The Hague of 1899 and of 1907 and in the Washington Pact of 15 April, 1935;

Being of the opinion that such protection cannot be effective unless both national and international measures have been taken to organize it in time of peace;

Being determined to take all possible steps to protect cultural property;

Have agreed upon the following provisions:

Article 1. Definition of cultural property

For the purposes of the present Convention, the term "cultural property" shall cover, irrespective of origin or ownership:

- a. movable or immovable property of great importance to the cultural heritage of every people, such as monuments of architecture, art or history, whether religious or secular;

archaeological sites; groups of buildings which, as a whole, are of historical or artistic interest; works of art; manuscripts, books and other objects of artistic, historical or archaeological interest; as well as scientific collections and important collections of books or archives or of reproductions of the property defined above;

- b. buildings whose main and effective purpose is to preserve or exhibit the movable cultural property defined in sub-paragraph (a) such as museums, large libraries and depositories of archives, and refuges intended to shelter, in the event of armed conflict, the movable cultural property defined in subparagraph (a);
- c. centres containing a large amount of cultural property as defined in subparagraphs (a) and (b), to be known as "centres containing monuments".

Article 2. Protection of cultural property

For the purposes of the present Convention, the protection of cultural property shall comprise the safeguarding of and respect for such property.

Article 3. Safeguarding of cultural property

The High Contracting Parties undertake to prepare in time of peace for the safeguarding of cultural property situated within their own territory against the foreseeable effects of an armed conflict, by taking such measures as they consider appropriate.

Article 4. Respect for cultural property

1. The High Contracting Parties undertake to respect cultural property situated within their own territory as well as within the territory of other High Contracting Parties by refraining from any use of the property and its immediate surroundings or of the appliances in use for its protection for purposes which are likely to expose it to destruction or damage in the event of armed conflict; and by refraining from any act of hostility directed against such property.

2. The obligations mentioned in paragraph 1 of the present Article may be waived only in cases where military necessity imperatively requires such a waiver.

3. The High Contracting Parties further undertake to prohibit, prevent and, if necessary, put a stop to any form of theft, pillage or misappropriation of, and any acts of vandalism directed against, cultural property. They shall refrain from requisitioning movable cultural property situated in the territory of another High Contracting Party.

4. They shall refrain from any act directed by way of reprisals against cultural property.

5. No High Contracting Party may evade the obligations incumbent upon it under the present Article, in respect of another High Contracting Party, by reason of the fact that the latter has not applied the measures of safeguard referred to in Article 3.

Article 5. Occupation

1. Any High Contracting Party in occupation of the whole or part of the territory of another High Contracting Party shall as far as possible support the competent national authorities of the occupied country in safeguarding and preserving its cultural property.

2. Should it prove necessary to take measures to preserve cultural property situated in occupied territory and damaged by military operations, and should the competent national authorities be unable to take such measures, the Occupying Power shall, as far as possible, and in close co-operation with such authorities, take the most necessary measures of preservation.

3. Any High Contracting Party whose government is considered their legitimate government by members of a resistance movement, shall, if possible, draw their attention to the obligation to comply with those provisions of the Convention dealing with respect for cultural property.

Article 6. Distinctive marking of cultural property

In accordance with the provisions of Article 16, cultural property may bear a distinctive emblem so as to facilitate its recognition.

Article 7. Military measures

1. The High Contracting Parties undertake to introduce in time of peace into their military regulations or instructions such provisions as may ensure observance of the present Convention, and to foster in the members of their armed forces a spirit of respect for the culture and cultural property of all peoples.

2. The High Contracting Parties undertake to plan or establish in peacetime, within their armed forces, services or specialist personnel whose purpose will be to secure respect for cultural property and to co-operate with the civilian authorities responsible for safeguarding it.

Article 8. Granting of special protection

1. There may be placed under special protection a limited number of refuges intended to shelter movable cultural property in the event of armed conflict, of centres containing monuments and other immovable cultural property of very great importance, provided that they:

- a. are situated at an adequate distance from any large industrial centre or from any important military objective constituting a vulnerable point, such as, for example, an aerodrome, broadcasting station, establishment engaged upon work of national defense, a port or railway station of relative importance or a main line of communication;
- b. are not used for military purposes.

2. A refuge for movable cultural property may also be placed under special protection, whatever its location, if it is so constructed that, in all probability, it will not be damaged by bombs.

3. A centre containing monuments shall be deemed to be used for military purposes whenever it is used for the movement of military personnel or material, even in transit. The same shall apply whenever

activities directly connected with military operations, the stationing of military personnel, or the production of war material are carried on within the centre.

4. The guarding of cultural property mentioned in paragraph 1 above by armed custodians specially empowered to do so, or the presence, in the vicinity of such cultural property, of police forces normally responsible for the maintenance of public order shall not be deemed to be use for military purposes.

5. If any cultural property mentioned in paragraph 1 of the present Article is situated near an important military objective as defined in the said paragraph, it may nevertheless be placed under special protection if the High Contracting Party asking for that protection undertakes, in the event of armed conflict, to make no use of the objective and particularly, in the case of a port, railway station or aerodrome, to divert all traffic therefrom. In that event, such diversion shall be prepared in time of peace.

6. Special protection is granted to cultural property by its entry in the "International Register of Cultural Property under Special Protection". This entry shall only be made, in accordance with the provisions of the present Convention and under the conditions provided for in the Regulations for the execution of the Convention.

Article 9. Immunity of cultural property under special protection

The High Contracting Parties undertake to ensure the immunity of cultural property under special protection by refraining, from the time of entry in the International Register, from any act of hostility directed against such property and, except for the cases provided for in paragraph 5 of Article 8, from any use of such property or its surroundings for military purposes.

Article 10. Identification and control

During an armed conflict, cultural property under special protection shall be marked with the distinctive emblem described in Article 16, and shall be open to international control as provided for in the Regulations for the execution of the Convention.

Article 11. Withdrawal of immunity

1. If one of the High Contracting Parties commits, in respect of any item of cultural property under special protection, a violation of the obligations under Article 9, the opposing Party shall, so long as this violation persists, be released from the obligation to ensure the immunity of the property concerned. Nevertheless, whenever possible, the latter Party shall first request the cessation of such violation within a reasonable time.

2. Apart from the case provided for in paragraph 1 of the present Article, immunity shall be withdrawn from cultural property under special protection only in exceptional cases of unavoidable military necessity, and only for such time as that necessity continues. Such necessity can be established only by the officer commanding a force the equivalent of a division in size or larger. Whenever circumstances permit, the opposing Party shall be notified, a reasonable time in advance, of the decision to withdraw immunity.

3. The Party withdrawing immunity shall, as soon as possible, so inform the Commissioner-General for cultural property provided for in the Regulations for the execution of the Convention, in writing, stating the reasons.

Article 12. Transport under special protection

1. Transport exclusively engaged in the transfer of cultural property, whether within a territory or to another territory, may, at the request of the High Contracting Party concerned, take place under special protection in accordance with the conditions specified in the Regulations for the execution of the Convention.

2. Transport under special protection shall take place under the international supervision provided for in the aforesaid Regulations and shall display the distinctive emblem described in Article 16.

3. The High Contracting Parties shall refrain from any act of hostility directed against transport under special protection.

Article 13. Transport in urgent cases

1. If a High Contracting Party considers that the safety of certain cultural property requires its transfer and that the matter is of such urgency that the procedure laid down in Article 12 cannot be followed, especially at the beginning of an armed conflict, the transport may display the distinctive emblem described in Article 16, provided that an application for immunity referred to in Article 12 has not already been made and refused. As far as possible, notification of transfer should be made to the opposing Parties. Nevertheless, transport conveying cultural property to the territory of another country may not display the distinctive emblem unless immunity has been expressly granted to it.

2. The High Contracting Parties shall take, so far as possible, the necessary precautions to avoid acts of hostility directed against the transport described in paragraph 1 of the present Article and displaying the distinctive emblem.

Article 14. Immunity from seizure, capture and prize

1. Immunity from seizure, placing in prize, or capture shall be granted to:

- a. cultural property enjoying the protection provided for in Article 12 or that provided for in Article 13;
- b. the means of transport exclusively engaged in the transfer of such cultural property.

2. Nothing in the present Article shall limit the right of visit and search.

IV. Personnel

Article 15. Personnel

As far as is consistent with the interests of security, personnel engaged in the protection of cultural property shall, in the interests of such property, be respected and, if they fall into the hands of the opposing Party, shall be allowed to continue to carry out their duties whenever

the cultural property for which they are responsible has also fallen into the hands of the opposing Party.

V. The distinctive emblem

Article 16. Emblem of the convention

1. The distinctive emblem of the Convention shall take the form of a shield, pointed below, per saltire blue and white (a shield consisting of a royal blue square, one of the angles of which forms the point of the shield, and of a royal-blue triangle above the square, the space on either side being taken up by a white triangle).

2. The emblem shall be used alone, or repeated three times in a triangular formation (one shield below), under the conditions provided for in Article 17.

Article 17. Use of the emblem

1. The distinctive emblem repeated three times may be used only as means of identification of:

- a. immovable cultural property under special protection;
- b. the transport of cultural property under the conditions provided for in Article 12 and 13;
- c. improvised refuges, under the conditions provided for in the Regulations for the execution of the Convention.

2. The distinctive emblem may be used alone only as a means of identification of:

- a. cultural property not under special protection;
- b. the persons responsible for the duties of control in accordance with the Regulations for the execution of the Convention;
- c. the personnel engaged in the protection of cultural property;
- d. the identity cards mentioned in the Regulations for the execution of the Convention.

3. During an armed conflict, the use of the distinctive emblem in any other cases than those mentioned in the preceding paragraphs of the present Article, and the use for any purpose whatever of a sign resembling the distinctive emblem, shall be forbidden.

4. The distinctive emblem may not be placed on any immovable cultural property unless at the same time there is displayed an authorization duly dated and signed by the competent authority of the High Contracting Party.

Article 18. Application of the convention

1. Apart from the provisions which shall take effect in time of peace, the present Convention shall apply in the event of declared war or of any other armed conflict which may arise between two or more of the High Contracting Parties, even if the state of war is not recognized by one or more of them.

2. The Convention shall also apply to all cases of partial or total occupation of the territory of a High Contracting Party, even if the said occupation meets with no armed resistance.

3. If one of the Powers in conflict is not a Party to the present Convention, the Powers which are Parties thereto shall nevertheless remain bound by it in their mutual relations. They shall furthermore be bound by the Convention, in relation to the said Power, if the latter has declared that it accepts the provisions thereof and so long as it applies them.

Article 19. Conflicts not of an international character

1. In the event of an armed conflict not of an international character occurring within the territory of one of the High Contracting Parties, each party to the conflict shall be bound to apply, as a minimum, the provisions of the present Convention which relate to respect for cultural property.

2. The parties to the conflict shall endeavor to bring into force, by means of special agreements, all or part of the other provisions of the present Convention.

3. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization may offer its services to the parties to the conflict.

4. The application of the preceding provisions shall not affect the legal status of the parties to the conflict.

VII. Execution of the Convention

Article 20. Regulations for the execution of the convention

The procedure by which the present Convention is to be applied is defined in the Regulations for its execution, which constitute an integral part thereof.

Article 21. Protecting powers

The present Convention and the Regulations for its execution shall be applied with the co-operation of the Protecting Powers responsible for safeguarding the interests of the Parties to the conflict.

Article 22. Conciliation procedure

1. The Protecting Powers shall lend their good offices in all cases where they may deem it useful in the interests of cultural property, particularly if there is disagreement between the Parties to the conflict as to the application or interpretation of the provisions of the present Convention or the Regulations for its execution.

2. For this purpose, each of the Protecting Powers may, either at the invitation of one Party, of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, or on its own initiative, propose to the Parties to the conflict a meeting of their representatives, and in particular of the authorities responsible for the protection of cultural property, if considered appropriate on suitably chosen neutral territory. The Parties to the conflict shall be bound to give effect to the proposals for meeting made to them. The Protecting Powers shall propose for approval by the Parties to the conflict a person belonging to a neutral Power or a person presented by the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, which person shall be invited to take part in such a meeting in the capacity of Chairman.

Article 23. Assistance of Unesco

1. The High Contracting Parties may call upon the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization for technical assistance in organizing the protection of their cultural property, or in connexion with any other problem arising out of the application of the present Convention or the Regulations for its execution. The Organization shall accord such assistance within the limits fixed by its programme and by its resources.

2. The Organization is authorized to make, on its own initiative, proposals on this matter to the High Contracting Parties.

Article 24. Special agreements

1. The High Contracting Parties may conclude special agreements for all matters concerning which they deem it suitable to make separate provision.

2. No special agreement may be concluded which would diminish the protection afforded by this present Convention to cultural property and to the personnel engaged in its protection.

Article 25. Dissemination of the convention

The High Contracting Parties undertake, in time of peace as in time of armed conflict, to disseminate the text of the present Convention and the Regulations for its execution as widely as possible in their respective countries. They undertake, in particular, to include the study thereof in their programmes of military and, if possible, civilian training, so that its principles are made known to the whole population, especially the armed forces and personnel engaged in the protection of cultural property.

Article 26. Translations, reports

1. The High Contracting Parties shall communicate to one another, through the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, the official translations of the present Convention and of the Regulations for its execution.

2. Furthermore, at least once every four years, they shall forward to the Director-General a report giving whatever information they think suitable concerning any measures being taken, prepared or contemplated by their respective administrations in fulfillment of the present Convention and of the Regulations for its execution.

Article 27. Meetings

1. The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization may, with the approval of the Executive Board, convene meetings of representatives of the High Contracting Parties. He must convene such a meeting if at least one-fifth of the High Contracting Parties so request.

2. Without prejudice to any other functions which have been conferred on it by the present Convention or the Regulations for its execution, the purpose of the meeting will be to study problems concerning the application of the Convention and of the Regulations for its execution, and to formulate recommendations in respect thereof.

3. The meeting may further undertake a revision of the Convention or the Regulations for its execution if the majority of the High Contracting Parties are represented, and in accordance with the provisions of Article 39.

Article 28. Sanctions

The High Contracting Parties undertake to take, within the framework of their ordinary criminal jurisdiction, all necessary steps to prosecute and impose penal or disciplinary sanctions upon those persons, of whatever nationality, who commit or order to be committed a breach of the present Convention.

Article 29. Languages

1. The present Convention is drawn up in English, French, Russian and Spanish, the four texts being equally authoritative.

2. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall arrange for translations of the Convention into the other official languages of its General Conference.

Article 30. Signature

The present Convention shall bear the date of 14 May, 1954 and, until the date of 31 December, 1954, shall remain open for signature by all States invited to the Conference which met at The Hague from 21 April, 1954 to 14 May, 1954.

Article 31. Ratification

1. The present Convention shall be subject to ratification by signatory States in accordance with their respective constitutional procedures.
2. The instruments of ratification shall be deposited with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

Article 32. Accession

From the date of its entry into force, the present Convention shall be open for accession by all States mentioned in Article 30 which have not signed it, as well as any other State invited to accede by the Executive Board of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Accession shall be effected by the deposit of an instrument of accession with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

Article 33. Entry into force

1. The present Convention shall enter into force three months after five instruments of ratification have been deposited.
2. Thereafter, it shall enter into force, for each High Contracting Party, three months after the deposit of its instrument of ratification or accession.
3. The situations referred to in Article 18 and 19 shall give immediate effect to ratifications or accessions deposited by the Parties to the conflict either before or after the beginning of hostilities or

occupation. In such cases the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall transmit the communications referred to in Article 38 by the speediest method.

Article 34. Effective application

1. Each State Party to the Convention on the date of its entry into force shall take all necessary measures to ensure its effective application within a period of six months after such entry into force.

2. This period shall be six months from the date of deposit of the instruments of ratification or accession for any State which deposits its instrument of ratification or accession after the date of the entry into force of the Convention.

Article 35. Territorial extension of the convention

Any High Contracting Party may, at the time of ratification or accession, or at any time thereafter, declare by notification addressed to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, that the present Convention shall extend to all or any of the territories for whose international relations it is responsible. The said notification shall take effect three months after the date of its receipt.

Article 36. Relation to previous conventions

1. In the relations between Powers which are bound by the Conventions of The Hague concerning the Laws and Customs of War on Land (IV) and concerning Naval Bombardment in Time of War (IX), whether those of 29 July, 1899 or those of 18 October, 1907, and which are Parties to the present Convention, this last Convention shall be supplementary to the aforementioned Convention (IX) and to the Regulations annexed to the aforementioned Convention (IV) and shall substitute for the emblem described in Article 5 of the aforementioned Convention (IX) the emblem described in Article 16 of the present Convention, in cases in which the present Convention and the Regulations for its execution provide for the use of this distinctive emblem.

2. In the relations between Powers which are bound by the Washington Pact of 15 April, 1935 for the Protection of Artistic and Scientific Institutions and of Historic Monuments (Roerich Pact) and which are Parties to the present Convention, the latter Convention shall be supplementary to the Roerich Pact and shall substitute for the distinguishing flag described in Article III of the Pact the emblem defined in Article 16 of the present Convention, in cases in which the present Convention and the Regulations for its execution provide for the use of this distinctive emblem.

Article 37. Denunciation

1. Each High Contracting Party may denounce the present Convention, on its own behalf, or on behalf of any territory for whose international relations it is responsible.

2. The denunciation shall be notified by an instrument in writing, deposited with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

3. The denunciation shall take effect one year after the receipt of the instrument of denunciation. However, if, on the expiry of this period, the denouncing Party is involved in an armed conflict, the denunciation shall not take effect until the end of hostilities, or until the operations of repatriating cultural property are completed, whichever is the later.

Article 38. Notifications

The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall inform the States referred to in Article 30 and 32, as well as the United Nations, of the deposit of all the instruments of ratification, accession or acceptance provided for in Articles 31, 32 and 39 and of the notifications and denunciations provided for respectively in Articles 35, 37 and 39.

Article 39. Revision of the convention and of the regulations for its execution

1. Any High Contracting Party may propose amendments to the present Convention or the Regulations for its execution. The text of any proposed amendment shall be communicated to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization who shall transmit it to each High Contracting Party with the request that such Party reply within four months stating whether it:

- a. desires that a Conference be convened to consider the proposed amendment;
- b. favours the acceptance of the proposed amendment without a Conference; or
- c. favours the rejection of the proposed amendment without a Conference.

2. The Director-General shall transmit the replies, received under paragraph 1 of the present Article, to all High Contracting Parties.

3. If all the High Contracting Parties which have, within the prescribed time-limit, stated their views to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, pursuant to paragraph 1 (b) of this Article, inform him that they favour acceptance of the amendment without a Conference, notification of their decision shall be made by the Director-General in accordance with Article 38. The amendment shall become effective for all the High Contracting Parties on the expiry of ninety days from the date of such notification.

4. The Director-General shall convene a Conference of the High Contracting Parties to consider the proposed amendment if requested to do so by more than one-third of the High Contracting Parties.

5. Amendments to the Convention or to the Regulations for its execution, dealt with under the provisions of the preceding paragraph, shall enter into force only after they have been unanimously adopted

by the High Contracting Parties represented at the Conference and accepted by each of the High Contracting Parties.

6. Acceptance by the High Contracting Parties of amendments to the Convention or to the Regulations for its execution, which have been adopted by the Conference mentioned in paragraphs 4 and 5, shall be effected by the deposit of a formal instrument with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

7. After the entry into force of amendments to the present Convention or to the Regulations for its execution, only the text of the Convention or of the Regulations for its execution thus amended shall remain open for ratification or accession.

Article 40. Registration

In accordance with Article 102 of the Charter of the United Nations, the present Convention shall be registered with the Secretariat of the United Nations at the request of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

IN FAITH WHEREOF the undersigned, duly authorized, have signed the present Convention.

DONE at The Hague, this fourteenth day of May, 1954, in a single copy which shall be deposited in the archives of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, and certified true copies of which shall be delivered to all the States referred to in Articles 30 and 32 as well as to the United Nations.

الملحق الثاني
اللائحة التنفيذية لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية
في حالة نزاع مسلح

CHAPTER I: CONTROL

Article 1. International list of persons

On the entry into force of the Convention, the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall compile an international list consisting of all persons nominated by the High Contracting Parties as qualified to carry out the functions of Commissioner-General for Cultural Property. On the initiative of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, this list shall be periodically revised on the basis of requests formulated by the High Contracting Parties.

Article 2. Organization of control

As soon as any High Contracting Party is engaged in an armed conflict to which Article 18 of the Convention applies:

- a. It shall appoint a representative for cultural property situated in its territory; if it is in occupation of another territory, it shall appoint a special representative for cultural property situated in that territory;
- b. The Protecting Power acting for each of the Parties in conflict with such High Contracting Party shall appoint delegates accredited to the latter in conformity with Article 3 below;
- c. A Commissioner-General for Cultural Property shall be appointed to such High Contracting Party in accordance with Article 4.

Article 3. Appointment of delegates of protecting powers

The Protecting Power shall appoint its delegates from among the members of its diplomatic or consular staff or, with the approval of the Party to which they will be accredited, from among other persons.

Article 4. Appointment of commissioner-general

1. The Commissioner-General for Cultural Property shall be chosen from the international list of persons by joint agreement between the Party to which he will be accredited and the Protecting Powers acting on behalf of the opposing Parties.

2. Should the Parties fail to reach agreement within three weeks from the beginning of their discussions on this point, they shall request the President of the International Court of Justice to appoint the Commissioner-General, who shall not take up his duties until the Party to which he is accredited has approved his appointment.

Article 5. Functions of delegates

The delegates of the Protecting Powers shall take note of violations of the Convention, investigate, with the approval of the Party to which they are accredited, the circumstances in which they have occurred, make representations locally to secure their cessation and, if necessary, notify the Commissioner-General of such violations. They shall keep him informed of their activities.

Article 6. Functions of the commissioner-general

1. The Commissioner-General for Cultural Property shall deal with all matters referred to him in connexion with the application of the Convention, in conjunction with the representative of the Party to which he is accredited and with the delegates concerned.

2. He shall have powers of decision and appointment in the cases specified in the present Regulations.

3. With the agreement of the Party to which he is accredited, he shall have the right to order an investigation or to conduct it himself.

4. He shall make any representations to the Parties to the conflict or to their Protecting Powers which he deems useful for the application of the Convention.

5. He shall draw up such reports as may be necessary on the application of the Convention and communicate them to the Parties concerned and to their Protecting Powers. He shall send copies to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, who may make use only of their technical contents.

6. If there is no Protecting Power, the Commissioner-General shall exercise the functions of the Protecting Power as laid down in Articles 21 and 22 of the Convention.

Article 7. Inspectors and experts

1. Whenever the Commissioner-General for Cultural Property considers it necessary, either at the request of the delegates concerned or after consultation with them, he shall propose, for the approval of the Party to which he is accredited, an inspector of cultural property to be charged with a specific mission. An inspector shall be responsible only to the Commissioner-General.

2. The Commissioner-General, delegates and inspectors may have recourse to the services of experts, who will also be proposed for the approval of the Party mentioned in the preceding paragraph.

Article 8. Discharge of the mission of control

The Commissioners-General for Cultural Property, delegates of the Protecting Powers, inspectors and experts shall in no case exceed their mandates. In particular, they shall take account of the security needs of the High Contracting Party to which they are accredited and shall in all circumstances act in accordance with the requirements of the military situation as communicated to them by that High Contracting Party.

Article 9. Substitutes for protecting powers

If a Party to the conflict does not benefit or ceases to benefit from the activities of a Protecting Power, a neutral State may be asked to undertake those functions of a Protecting Power which concern the appointment of a Commissioner-General for Cultural Property in accordance with the procedure laid down in Article 4 above. The Commissioner-General thus appointed shall, if need be, entrust to inspectors the functions of delegates of Protecting Powers as specified in the present Regulations.

Article 10. Expenses

The remuneration and expenses of the Commissioner-General for Cultural Property, inspectors and experts shall be met by the Party to which they are accredited. Remuneration and expenses of delegates of the Protecting Powers shall be subject to agreement between those Powers and the States whose interests they are safeguarding.

CHAPTER II: SPÉCIAL PROTECTION

Article 11. Improvised refuges

1. If, during an armed conflict, any High Contracting Party is induced by unforeseen circumstances to set up an improvised refuge and desires that it should be placed under special protection, it shall communicate this fact forthwith to the Commissioner-General accredited to that Party.
2. If the Commissioner-General considers that such a measure is justified by the circumstances and by the importance of the cultural property sheltered in this improvised refuge, he may authorize the High Contracting Party to display on such refuge the distinctive emblem defined in Article 16 of the Convention. He shall communicate his decision without delay to the delegates of the Protecting Powers who are concerned, each of whom may, within a timelimit of 30 days, order the immediate withdrawal of the emblem.
3. As soon as such delegates have signified their agreement or if the timelimit of 30 days has passed without any of the delegates

concerned having made an objection, and if, in the view of the Commissioner-General, the refuge fulfils the conditions laid down in Article 8 of the Convention, the Commissioner-General shall request the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization to enter the refuge in the Register of Cultural Property under Special Protection.

Article 12. International register of cultural property under special protection

1. An "International Register of Cultural Property under Special Protection" shall be prepared.
2. The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall maintain this Register. He shall furnish copies to the Secretary-General of the United Nations and to the High Contracting Parties.
3. The Register shall be divided into sections, each in the name of a High Contracting Party. Each section shall be sub-divided into three paragraphs, headed: Refuges, Centres containing Monuments, Other Immovable Cultural Property. The Director-General shall determine what details each section shall contain.

Article 13. Requests for registration

1. Any High Contracting Party may submit to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization an application for the entry in the Register of certain refuges, centres containing monuments or other immovable cultural property situated within its territory. Such application shall contain a description of the location of such property and shall certify that the property complies with the provisions of Article 8 of the Convention.
2. In the event of occupation, the Occupying Power shall be competent to make such application.
3. The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall, without delay, send copies of applications for registration to each of the High Contracting Parties.

Article 14. Objections

1. Any High Contracting Party may, by letter addressed to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, lodge an objection to the registration of cultural property. This letter must be received by him within four months of the day on which he sent a copy of the application for registration.

2. Such objection shall state the reasons giving rise to it, the only valid grounds being that:

- a. the property is not cultural property;
- b. the property does not comply with the conditions mentioned in Article 8 of the Convention.

3. The Director-General shall send a copy of the letter of objection to the High Contracting Parties without delay. He shall, if necessary, seek the advice of the International Committee on Monuments, Artistic and Historical Sites and Archaeological Excavations and also, if he thinks fit, of any other competent organization or person.

4. The Director-General, or the High Contracting Party requesting registration, may make whatever representations they deem necessary to the High Contracting Parties which lodged the objection, with a view to causing the objection to be withdrawn.

5. If a High Contracting Party which has made an application for registration in time of peace becomes involved in an armed conflict before the entry has been made, the cultural property concerned shall at once be provisionally entered in the Register, by the Director-General, pending the confirmation, withdrawal or cancellation of any objection that may be, or may have been, made.

6. If, within a period of six months from the date of receipt of the letter of objection, the Director-General has not received from the High Contracting Party lodging the objection a communication stating that it has been withdrawn, the High Contracting Party applying for

registration may request arbitration in accordance with the procedure in the following paragraph.

7. The request for arbitration shall not be made more than one year after the date of receipt by the Director-General of the letter of objection. Each of the two Parties to the dispute shall appoint an arbitrator. When more than one objection has been lodged against an application for registration, the High Contracting Parties which have lodged the objections shall, by common consent, appoint a single arbitrator. These two arbitrators shall select a chief arbitrator from the international list mentioned in Article 1 of the present Regulations. If such arbitrators cannot agree upon their choice, they shall ask the President of the International Court of Justice to appoint a chief arbitrator who need not necessarily be chosen from the international list. The arbitral tribunal thus constituted shall fix its own procedure. There shall be no appeal from its decisions.

8. Each of the High Contracting Parties may declare, whenever a dispute to which it is a Party arises, that it does not wish to apply the arbitration procedure provided for in the preceding paragraph. In such cases, the objection to an application for registration shall be submitted by the Director-General to the High Contracting Parties. The objection will be confirmed only if the High Contracting Parties so decide by a two-third majority of the High Contracting Parties voting. The vote shall be taken by correspondence, unless the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization deems it essential to convene a meeting under the powers conferred upon him by Article 27 of the Convention. If the Director-General decides to proceed with the vote by correspondence, he shall invite the High Contracting Parties to transmit their votes by sealed letter within six months from the day on which they were invited to do so.

Article 15. Registration

1. The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall cause to be entered in the Register, under a serial number, each item of property for which application for

registration is made, provided that he has not received an objection within the time-limit prescribed in paragraph 1 of Article 14.

2. If an objection has been lodged, and without prejudice to the provision of paragraph 5 of Article 14, the Director-General shall enter property in the Register only if the objection has been withdrawn or has failed to be confirmed following the procedures laid down in either paragraph 7 or paragraph 8 of Article 14.

3. Whenever paragraph 3 of Article 11 applies, the Director-General shall enter property in the Register if so requested by the Commissioner-General for Cultural Property.

4. The Director-General shall send without delay to the Secretary-General of the United Nations, to the High Contracting Parties, and, at the request of the Party applying for registration, to all other States referred to in Article 30 and 32 of the Convention, a certified copy of each entry in the Register. Entries shall become effective thirty days after despatch of such copies.

Article 16. Cancellation

1. The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall cause the registration of any property to be cancelled:

- a. at the request of the High Contracting Party within whose territory the cultural property is situated;
- b. if the High Contracting Party which requested registration has denounced the Convention, and when that denunciation has taken effect;
- c. in the special case provided for in Article 14, paragraph 5, when an objection has been confirmed following the procedures mentioned either in paragraph 7 or in paragraph 8 of Article 14.

2. The Director-General shall send without delay, to the Secretary-General of the United Nations and to all States which received a copy of the entry in the Register, a certified copy of its cancellation. Cancellation shall take effect thirty days after the despatch of such copies.

CHAPTER III: TRANSPORT OF CULTURAL PROPERTY

Article 17. Procedure to obtain immunity

1. The request mentioned in paragraph 1 of Article 12 of the Convention shall be addressed to the Commissioner-General for Cultural Property. It shall mention the reasons on which it is based and specify the approximate number and the importance of the objects to be transferred, their present location, the location now envisaged, the means of transport to be used, the route to be followed, the date proposed for the transfer, and any other relevant information.

2. If the Commissioner-General, after taking such opinions as he deems fit, considers that such transfer is justified, he shall consult those delegates of the Protecting Powers who are concerned, on the measures proposed for carrying it out. Following such consultation, he shall notify the Parties to the conflict concerned of the transfer, including in such notification all useful information.

3. The Commissioner-General shall appoint one or more inspectors, who shall satisfy themselves that only the property stated in the request is to be transferred and that the transport is to be by the approved methods and bears the distinctive emblem. The inspector or inspectors shall accompany the property to its destination.

Article 18. Transport abroad

Where the transfer under special protection is to the territory of another country, it shall be governed not only by Article 12 of the Convention and by Article 17 of the present Regulations, but by the following further provisions:

- a. while the cultural property remains on the territory of another State, that State shall be its depositary and shall extend to it as

great a measure of care as that which it bestows upon its own cultural property of comparable importance;

- b. the depositary State shall return the property only on the cessation of the conflict; such return shall be effected within six months from the date on which it was requested;
- c. during the various transfer operations, and while it remains on the territory of another State, the cultural property shall be exempt from confiscation and may not be disposed of either by the depositor or by the depositary. Nevertheless, when the safety of the property requires it, the depositary may, with the assent of the depositor, have the property transported to the territory of a third country, under the conditions laid down in the present article;
- d. the request for special protection shall indicate that the State to whose territory the property is to be transferred accepts the provisions of the present Article.

Article 19. Occupied territory

Whenever a High Contracting Party occupying territory of another High Contracting Party transfers cultural property to a refuge situated elsewhere in that territory, without being able to follow the procedure provided for in Article 17 of the Regulations, the transfer in question shall not be regarded as misappropriation within the meaning of Article 4 of the Convention, provided that the Commissioner-General for Cultural Property certifies in writing, after having consulted the usual custodians, that such transfer was rendered necessary by circumstances.

CHAPTER IV: THE DISTINCTIVE EMBLEM

Article 20. Affixing of the emblem

1. The placing of the distinctive emblem and its degree of visibility shall be left to the discretion of the competent authorities of each High Contracting Party. It may be displayed on flags or armlets; it may be painted on an object or represented in any other appropriate form.

2. However, without prejudice to any possible fuller markings, the emblem shall, in the event of armed conflict and in the cases mentioned in Articles 12 and 13 of the Convention, be placed on the vehicles of transport so as to be clearly visible in daylight from the air as well as from the ground.

The emblem shall be visible from the ground:

- a. at regular intervals sufficient to indicate clearly the perimeter of a centre containing monuments under special protection;
- b. at the entrance to other immovable cultural property under special protection.

Article 21. Identification of persons

1. The persons mentioned in Article 17, paragraph 2 (b) and (c) of the Convention may wear an armlet bearing the distinctive emblem, issued and stamped by the competent authorities.

2. Such persons shall carry a special identity card bearing the distinctive emblem. This card shall mention at least the surname and first names, the date of birth, the title or rank, and the function of the holder. The card shall bear the photograph of the holder as well as his signature or his fingerprints, or both. It shall bear the embossed stamp of the competent authorities.

3. Each High Contracting Party shall make out its own type of identity card, guided by the model annexed, by way of example, to the present Regulations. The High Contracting Parties shall transmit to each other a specimen of the model they are using. Identity cards shall be made out, if possible, at least in duplicate, one copy being kept by the issuing Power.

4. The said persons may not, without legitimate reason, be deprived of their identity card or of the right to wear the armlet.

الملحق الثالث
البروتوكول الأول لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية
في حالة نزاع مسلح

The High Contracting Parties are agreed as follows:

I

1. Each High Contracting Party undertakes to prevent the exportation, from a territory occupied by it during an armed conflict, of cultural property as defined in Article 1 of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, signed at The Hague on 14 May, 1954.
2. Each High Contracting Party undertakes to take into its custody cultural property imported into its territory either directly or indirectly from any occupied territory. This shall either be effected automatically upon the importation of the property or, failing this, at the request of the authorities of that territory.
3. Each High Contracting Party undertakes to return, at the close of hostilities, to the competent authorities of the territory previously occupied, cultural property which is in its territory, if such property has been exported in contravention of the principle laid down in the first paragraph. Such property shall never be retained as war reparations.
4. The High Contracting Party whose obligation it was to prevent the exportation of cultural property from the territory occupied by it, shall pay an indemnity to the holders in good faith of any cultural property which has to be returned in accordance with the preceding paragraph.

II

5. Cultural property coming from the territory of a High Contracting Party and deposited by it in the territory of another High Contracting Party for the purpose of protecting such property against the dangers of an armed conflict, shall be returned by the latter, at the end of

hostilities, to the competent authorities of the territory from which it came.

III

6. The present Protocol shall bear the date of 14 May, 1954 and, until the date of 31 December, 1954, shall remain open for signature by all States invited to the Conference which met at The Hague from 21 April, 1954 to 14 May, 1954.

7. (a) The present Protocol shall be subject to ratification by signatory States in accordance with their respective constitutional procedures.

(b) The instruments of ratification shall be deposited with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

8. From the date of its entry into force, the present Protocol shall be open for accession by all States mentioned in paragraph 6 which have not signed it as well as any other State invited to accede by the Executive Board of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Accession shall be effected by the deposit of an instrument of accession with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

9. The States referred to in paragraphs 6 and 8 may declare, at the time of signature, ratification or accession, that they will not be bound by the provisions of Section I or by those of Section II of the present Protocol.

10. (a) The present Protocol shall enter into force three months after five instruments of ratification have been deposited.

(b) Thereafter, it shall enter into force, for each High Contracting Party, three months after the deposit of its instrument of ratification or accession.

(c) The situations referred to in Article 18 and 19 of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, signed at The Hague on 14 May, 1954, shall give immediate effect to ratifications and accessions deposited by the Parties to the conflict

either before or after the beginning of hostilities or occupation. In such cases, the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall transmit the communications referred to in paragraph 14 by the speediest method.

11. (a) Each State Party to the Protocol on the date of its entry into force shall take all necessary measures to ensure its effective application within a period of six months after such entry into force.

(b) This period shall be six months from the date of deposit of the instruments of ratification or accession for any State which deposits its instrument of ratification or accession after the date of the entry into force of the Protocol.

12. Any High Contracting Party may, at the time of ratification or accession, or at any time thereafter, declare by notification addressed to the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, that the present Protocol shall extend to all or any of the territories for whose international relations it is responsible. The said notification shall take effect three months after the date of its receipt.

13. (a) Each High Contracting Party may denounce the present Protocol, on its own behalf, or on behalf of any territory for whose international relations it is responsible.

(b) The denunciation shall be notified by an instrument in writing, deposited with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

(c) The denunciation shall take effect one year after receipt of the instrument of denunciation. However, if, on the expiry of this period, the denouncing Party is involved in an armed conflict, the denunciation shall not take effect until the end of hostilities, or until the operations of repatriating cultural property are completed, whichever is the later.

14. The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall inform the States referred to in paragraphs 6 and 8, as well as the United Nations, of the deposit of

all the instruments of ratification, accession or acceptance provided for in paragraphs 7, 8 and 15 and the notifications and denunciations provided for respectively in paragraphs 12 and 13.

15. (a) The present Protocol may be revised if revision is requested by more than one-third of the High Contracting Parties.

(b) The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall convene a Conference for this purpose.

(c) Amendments to the present Protocol shall enter into force only after they have been unanimously adopted by the High Contracting Parties represented at the Conference and accepted by each of the High Contracting Parties.

(d) Acceptance by the High Contracting Parties of amendments to the present Protocol, which have been adopted by the Conference mentioned in subparagraphs (b) and (c), shall be effected by the deposit of a formal instrument with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

(e) After the entry into force of amendments to the present Protocol, only the text of the said Protocol thus amended shall remain open for ratification or accession.

In accordance with Article 102 of the Charter of the United Nations, the present Protocol shall be registered with the Secretariat of the United Nations at the request of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

IN FAITH WHEREOF the undersigned, duly authorized, have signed the present Protocol.

DONE at The Hague, this fourteenth day of May, 1954, in English, French, Russian and Spanish, the four texts being equally authoritative, in a single copy which shall be deposited in the archives of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, and certified true copies of which shall be delivered to

all the States referred to in paragraphs 6 and 8 as well as to the United Nations.

الملحق الرابع
البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية
في حالة نزاع مسلح

The Parties,

Conscious of the need to improve the protection of cultural property in the event of armed conflict and to establish an enhanced system of protection for specifically designated cultural property;

Reaffirming the importance of the provisions of the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, done at the Hague on 14 May 1954, and emphasizing the necessity to supplement these provisions through measures to reinforce their implementation;

Desiring to provide the High Contracting Parties to the Convention with a means of being more closely involved in the protection of cultural property in the event of armed conflict by establishing appropriate procedures therefor;

Considering that the rules governing the protection of cultural property in the event of armed conflict should reflect developments in international law;

Affirming that the rules of customary international law will continue to govern questions not regulated by the provisions of this Protocol;

Have agreed as follows::

Chapter 1 Introduction

Article 1 Definitions

For the purposes of this Protocol:

- a. "Party" means a State Party to this Protocol;
- b. "cultural property" means cultural property as defined in Article 1 of the Convention;

- c. "Convention" means the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, done at The Hague on 14 May 1954;
- d. "High Contracting Party" means a State Party to the Convention;
- e. "enhanced protection" means the system of enhanced protection established by Articles 10 and 11;
- f. "military objective" means an object which by its nature, location, purpose, or use makes an effective contribution to military action and whose total or partial destruction, capture or neutralisation, in the circumstances ruling at the time, offers a definite military advantage;
- g. "illicit" means under compulsion or otherwise in violation of the applicable rules of the domestic law of the occupied territory or of international law.
- h. "List" means the International List of Cultural Property under Enhanced Protection established in accordance with Article 27, sub-paragraph 1(b);
- i. "Director-General" means the Director-General of UNESCO;
- j. "UNESCO" means the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization;
- k. "First Protocol" means the Protocol for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict done at The Hague on 14 May 1954;

Article 2 Relation to the Convention

This Protocol supplements the Convention in relations between the Parties.

Article 3 Scope of application

- 1. In addition to the provisions which shall apply in time of peace, this Protocol shall apply in situations referred to in

Article 18 paragraphs 1 and 2 of the Convention and in Article 22 paragraph 1.

2. When one of the parties to an armed conflict is not bound by this Protocol, the Parties to this Protocol shall remain bound by it in their mutual relations. They shall furthermore be bound by this Protocol in relation to a State party to the conflict which is not bound by it, if the latter accepts the provisions of this Protocol and so long as it applies them.

Article 4 Relationship between Chapter 3 and other provisions of the Convention and this Protocol

The application of the provisions of Chapter 3 of this Protocol is without prejudice to:

- a. the application of the provisions of Chapter I of the Convention and of Chapter 2 of this Protocol;
- b. the application of the provisions of Chapter II of the Convention save that, as between Parties to this Protocol or as between a Party and a State which accepts and applies this Protocol in accordance with Article 3 paragraph 2, where cultural property has been granted both special protection and enhanced protection, only the provisions of enhanced protection shall apply.

Chapter 2 General provisions regarding protection

Article 5 Safeguarding of cultural property

Preparatory measures taken in time of peace for the safeguarding of cultural property against the foreseeable effects of an armed conflict pursuant to Article 3 of the Convention shall include, as appropriate, the preparation of inventories, the planning of emergency measures for protection against fire or structural collapse, the preparation for the removal of movable cultural property or the provision for adequate *in situ* protection of such property, and the designation of competent authorities responsible for the safeguarding of cultural property.

Article 6 Respect for cultural property

With the goal of ensuring respect for cultural property in accordance with Article 4 of the Convention:

- a. a waiver on the basis of imperative military necessity pursuant to Article 4 paragraph 2 of the Convention may only be invoked to direct an act of hostility against cultural property when and for as long as:
 - i. that cultural property has, by its function, been made into a military objective; and
 - ii. there is no feasible alternative available to obtain a similar military advantage to that offered by directing an act of hostility against that objective;
- b. a waiver on the basis of imperative military necessity pursuant to Article 4 paragraph 2 of the Convention may only be invoked to use cultural property for purposes which are likely to expose it to destruction or damage when and for as long as no choice is possible between such use of the cultural property and another feasible method for obtaining a similar military advantage;
- c. the decision to invoke imperative military necessity shall only be taken by an officer commanding a force the equivalent of a battalion in size or larger, or a force smaller in size where circumstances do not permit otherwise;
- d. in case of an attack based on a decision taken in accordance with sub-paragraph (a), an effective advance warning shall be given whenever circumstances permit.

Article 7 Precautions in attack

Without prejudice to other precautions required by international humanitarian law in the conduct of military operations, each Party to the conflict shall:

- a. do everything feasible to verify that the objectives to be attacked are not cultural property protected under Article 4 of the Convention;
- b. take all feasible precautions in the choice of means and methods of attack with a view to avoiding, and in any event to minimizing, incidental damage to cultural property protected under Article 4 of the Convention;
- c. refrain from deciding to launch any attack which may be expected to cause incidental damage to cultural property protected under Article 4 of the Convention which would be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated; and
- d. cancel or suspend an attack if it becomes apparent:
 - i. that the objective is cultural property protected under Article 4 of the Convention;
 - ii. that the attack may be expected to cause incidental damage to cultural property protected under Article 4 of the Convention which would be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated.

Article 8 Precautions against the effects of hostilities

The Parties to the conflict shall, to the maximum extent feasible:

- a. remove movable cultural property from the vicinity of military objectives or provide for adequate *in situ* protection;
- b. avoid locating military objectives near cultural property.

Article 9 Protection of cultural property in occupied territory

1. Without prejudice to the provisions of Articles 4 and 5 of the Convention, a Party in occupation of the whole or part of the territory of another Party shall prohibit and prevent in relation to the occupied territory:
 - a. any illicit export, other removal or transfer of ownership of cultural property;

- b. any archaeological excavation, save where this is strictly required to safeguard, record or preserve cultural property;
 - c. any alteration to, or change of use of, cultural property which is intended to conceal or destroy cultural, historical or scientific evidence.
2. Any archaeological excavation of, alteration to, or change of use of, cultural property in occupied territory shall, unless circumstances do not permit, be carried out in close co-operation with the competent national authorities of the occupied territory.

Chapter 3 Enhanced Protection

Article 10 Enhanced protection

Cultural property may be placed under enhanced protection provided that it meets the following three conditions:

- a. it is cultural heritage of the greatest importance for humanity;
- b. it is protected by adequate domestic legal and administrative measures recognising its exceptional cultural and historic value and ensuring the highest level of protection;
- c. it is not used for military purposes or to shield military sites and a declaration has been made by the Party which has control over the cultural property, confirming that it will not be so used.

Article 11 The granting of enhanced protection

- 1. Each Party should submit to the Committee a list of cultural property for which it intends to request the granting of enhanced protection.
- 2. The Party which has jurisdiction or control over the cultural property may request that it be included in the List to be established in accordance with Article 27 sub-paragraph 1(b). This request shall include all necessary information related to the criteria mentioned in

Article 10. The Committee may invite a Party to request that cultural property be included in the List.

3. Other Parties, the International Committee of the Blue Shield and other non-governmental organisations with relevant expertise may recommend specific cultural property to the Committee. In such cases, the Committee may decide to invite a Party to request inclusion of that cultural property in the List.

4. Neither the request for inclusion of cultural property situated in a territory, sovereignty or jurisdiction over which is claimed by more than one State, nor its inclusion, shall in any way prejudice the rights of the parties to the dispute.

5. Upon receipt of a request for inclusion in the List, the Committee shall inform all Parties of the request. Parties may submit representations regarding such a request to the Committee within sixty days. These representations shall be made only on the basis of the criteria mentioned in Article 10. They shall be specific and related to facts. The Committee shall consider the representations, providing the Party requesting inclusion with a reasonable opportunity to respond before taking the decision. When such representations are before the Committee, decisions for inclusion in the List shall be taken, notwithstanding Article 26, by a majority of four-fifths of its members present and voting.

6. In deciding upon a request, the Committee should ask the advice of governmental and non-governmental organisations, as well as of individual experts.

7. A decision to grant or deny enhanced protection may only be made on the basis of the criteria mentioned in Article 10.

8. In exceptional cases, when the Committee has concluded that the Party requesting inclusion of cultural property in the List cannot fulfil the criteria of Article 10 sub-paragraph (b), the Committee may decide to grant enhanced protection, provided that the requesting Party submits a request for international assistance under Article 32.

9. Upon the outbreak of hostilities, a Party to the conflict may request, on an emergency basis, enhanced protection of cultural property under its jurisdiction or control by communicating this request to the Committee. The Committee shall transmit this request immediately to all Parties to the conflict. In such cases the Committee will consider representations from the Parties concerned on an expedited basis. The decision to grant provisional enhanced protection shall be taken as soon as possible and, notwithstanding Article 26, by a majority of four-fifths of its members present and voting. Provisional enhanced protection may be granted by the Committee pending the outcome of the regular procedure for the granting of enhanced protection, provided that the provisions of Article 10 sub-paragraphs (a) and (c) are met.

10. Enhanced protection shall be granted to cultural property by the Committee from the moment of its entry in the List.

11. The Director-General shall, without delay, send to the Secretary-General of the United Nations and to all Parties notification of any decision of the Committee to include cultural property on the List.

Article 12 Immunity of cultural property under enhanced protection

The Parties to a conflict shall ensure the immunity of cultural property under enhanced protection by refraining from making such property the object of attack or from any use of the property or its immediate surroundings in support of military action.

Article 13 Loss of enhanced protection

1. Cultural property under enhanced protection shall only lose such protection:

- a. if such protection is suspended or cancelled in accordance with Article 14; or
- b. If, and for as long as, the property has, by its use, become a military objective.

2. In the circumstances of sub-paragraph 1(b), such property may only be the object of attack if:

- a. the attack is the only feasible means of terminating the use of the property referred to in sub-paragraph 1(b);
- b. all feasible precautions are taken in the choice of means and methods of attack, with a view to terminating such use and avoiding, or in any event minimising, damage to the cultural property;
- c. unless circumstances do not permit, due to requirements of immediate self-defence:
 - i. the attack is ordered at the highest operational level of command;
 - ii. effective advance warning is issued to the opposing forces requiring the termination of the use referred to in sub-paragraph 1(b); and
 - iii. Reasonable time is given to the opposing forces to redress the situation.

Article 14 Suspension and cancellation of enhanced protection

1. Where cultural property no longer meets any one of the criteria in Article 10 of this Protocol, the Committee may suspend its enhanced protection status or cancel that status by removing that cultural property from the List.
2. In the case of a serious violation of Article 12 in relation to cultural property under enhanced protection arising from its use in support of military action, the Committee may suspend its enhanced protection status. Where such violations are continuous, the Committee may exceptionally cancel the enhanced protection status by removing the cultural property from the List.
3. The Director-General shall, without delay, send to the Secretary-General of the United Nations and to all Parties to

this Protocol notification of any decision of the Committee to suspend or cancel the enhanced protection of cultural property.

4. Before taking such a decision, the Committee shall afford an opportunity to the Parties to make their views known.

Chapter 4 Criminal responsibility and jurisdiction

Article 15 Serious violations of this Protocol

1. Any person commits an offence within the meaning of this Protocol if that person intentionally and in violation of the Convention or this Protocol commits any of the following acts:

- a. making cultural property under enhanced protection the object of attack;
- b. using cultural property under enhanced protection or its immediate surroundings in support of military action;
- c. extensive destruction or appropriation of cultural property protected under the Convention and this Protocol;
- d. making cultural property protected under the Convention and this Protocol the object of attack;
- e. Theft, pillage or misappropriation of, or acts of vandalism directed against cultural property protected under the Convention.

2. Each Party shall adopt such measures as may be necessary to establish as criminal offences under its domestic law the offences set forth in this Article and to make such offences punishable by appropriate penalties. When doing so, Parties shall comply with general principles of law and international law, including the rules extending individual criminal responsibility to persons other than those who directly commit the act.

Article 16 Jurisdiction

1. Without prejudice to paragraph 2, each Party shall take the necessary legislative measures to establish its jurisdiction over offences set forth in Article 15 in the following cases:

- a. when such an offence is committed in the territory of that State;
 - b. when the alleged offender is a national of that State;
 - c. in the case of offences set forth in Article 15 sub-paragraphs (a) to (c), when the alleged offender is present in its territory.
2. With respect to the exercise of jurisdiction and without prejudice to Article 28 of the Convention:
- a. this Protocol does not preclude the incurring of individual criminal responsibility or the exercise of jurisdiction under national and international law that may be applicable, or affect the exercise of jurisdiction under customary international law;
 - b. Except in so far as a State which is not Party to this Protocol may accept and apply its provisions in accordance with Article 3 paragraph 2, members of the armed forces and nationals of a State which is not Party to this Protocol, except for those nationals serving in the armed forces of a State which is a Party to this Protocol, do not incur individual criminal responsibility by virtue of this Protocol, nor does this Protocol impose an obligation to establish jurisdiction over such persons or to extradite them.

Article 17 Prosecution

1. The Party in whose territory the alleged offender of an offence set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) is found to be present shall, if it does not extradite that person, submit, without exception whatsoever and without undue delay, the case to its competent authorities, for the purpose of prosecution, through proceedings in accordance with its domestic law or with, if applicable, the relevant rules of international law.
2. Without prejudice to, if applicable, the relevant rules of international law, any person regarding whom proceedings are being carried out in connection with the Convention or this

Protocol shall be guaranteed fair treatment and a fair trial in accordance with domestic law and international law at all stages of the proceedings, and in no cases shall be provided guarantees less favorable to such person than those provided by international law.

Article 18 Extradition

1. The offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between any of the Parties before the entry into force of this Protocol. Parties undertake to include such offences in every extradition treaty to be subsequently concluded between them.
2. When a Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another Party with which it has no extradition treaty, the requested Party may, at its option, consider the present Protocol as the legal basis for extradition in respect of offences as set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c).
3. Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognise the offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) as extraditable offences between them, subject to the conditions provided by the law of the requested Party.
4. If necessary, offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) shall be treated, for the purposes of extradition between Parties, as if they had been committed not only in the place in which they occurred but also in the territory of the Parties that have established jurisdiction in accordance with Article 16 paragraph 1.

Article 19 Mutual legal assistance

1. Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with investigations or criminal or extradition proceedings brought in respect of the offences set

forth in Article 15, including assistance in obtaining evidence at their disposal necessary for the proceedings.

2. Parties shall carry out their obligations under paragraph 1 in conformity with any treaties or other arrangements on mutual legal assistance that may exist between them. In the absence of such treaties or arrangements, Parties shall afford one another assistance in accordance with their domestic law.

Article 20 Grounds for refusal

1. For the purpose of extradition, offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c), and for the purpose of mutual legal assistance, offences set forth in Article 15 shall not be regarded as political offences nor as offences connected with political offences nor as offences inspired by political motives. Accordingly, a request for extradition or for mutual legal assistance based on such offences may not be refused on the sole ground that it concerns a political offence or an offence connected with a political offence or an offence inspired by political motives.
2. Nothing in this Protocol shall be interpreted as imposing an obligation to extradite or to afford mutual legal assistance if the requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition for offences set forth in Article 15 sub-paragraphs 1 (a) to (c) or for mutual legal assistance with respect to offences set forth in Article 15 has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin or political opinion or that compliance with the request would cause prejudice to that person's position for any of these reasons.

Article 21 Measures regarding other violations

Without prejudice to Article 28 of the Convention, each Party shall adopt such legislative, administrative or disciplinary measures as may

be necessary to suppress the following acts when committed intentionally:

- a. any use of cultural property in violation of the Convention or this Protocol;
- b. any illicit export, other removal or transfer of ownership of cultural property from occupied territory in violation of the Convention or this Protocol.

Chapter 5 The protection of cultural property in armed conflicts not of an international character

Article 22 Armed conflicts not of an international character

1. This Protocol shall apply in the event of an armed conflict not of an international character, occurring within the territory of one of the Parties.
2. This Protocol shall not apply to situations of internal disturbances and tensions, such as riots, isolated and sporadic acts of violence and other acts of a similar nature.
3. Nothing in this Protocol shall be invoked for the purpose of affecting the sovereignty of a State or the responsibility of the government, by all legitimate means, to maintain or re-establish law and order in the State or to defend the national unity and territorial integrity of the State.
4. Nothing in this Protocol shall prejudice the primary jurisdiction of a Party in whose territory an armed conflict not of an international character occurs over the violations set forth in Article 15.
5. Nothing in this Protocol shall be invoked as a justification for intervening, directly or indirectly, for any reason whatever, in the armed conflict or in the internal or external affairs of the Party in the territory of which that conflict occurs.
6. The application of this Protocol to the situation referred to in paragraph 1 shall not affect the legal status of the parties to the conflict.

7. UNESCO may offer its services to the parties to the conflict.

Chapter 6 Institutional Issues

Article 23 Meeting of the Parties

1. The Meeting of the Parties shall be convened at the same time as the General Conference of UNESCO, and in co-ordination with the Meeting of the High Contracting Parties, if such a meeting has been called by the Director-General.
2. The Meeting of the Parties shall adopt its Rules of Procedure.
3. The Meeting of the Parties shall have the following functions:
 - (a) to elect the Members of the Committee, in accordance with Article 24 paragraph 1;
 - (b) to endorse the Guidelines developed by the Committee in accordance with Article 27 sub-paragraph 1(a);
 - (c) to provide guidelines for, and to supervise the use of the Fund by the Committee;
 - (d) to consider the report submitted by the Committee in accordance with Article 27 sub-paragraph 1(d);
 - (e) to discuss any problem related to the application of this Protocol, and to make recommendations, as appropriate.
4. At the request of at least one-fifth of the Parties, the Director-General shall convene an Extraordinary Meeting of the Parties.

Article 24 Committee for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict

1. The Committee for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict is hereby established. It shall be composed of twelve Parties which shall be elected by the Meeting of the Parties.
2. The Committee shall meet once a year in ordinary session and in extra-ordinary sessions whenever it deems necessary.

3. In determining membership of the Committee, Parties shall seek to ensure an equitable representation of the different regions and cultures of the world.
4. Parties members of the Committee shall choose as their representatives persons qualified in the fields of cultural heritage, defence or international law, and they shall endeavour, in consultation with one another, to ensure that the Committee as a whole contains adequate expertise in all these fields.

Article 25 Term of office

1. A Party shall be elected to the Committee for four years and shall be eligible for immediate re-election only once.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, the term of office of half of the members chosen at the time of the first election shall cease at the end of the first ordinary session of the Meeting of the Parties following that at which they were elected. These members shall be chosen by lot by the President of this Meeting after the first election.

Article 26 Rules of procedure

1. The Committee shall adopt its Rules of Procedure.
2. A majority of the members shall constitute a quorum. Decisions of the Committee shall be taken by a majority of two-thirds of its members voting.
3. Members shall not participate in the voting on any decisions relating to cultural property affected by an armed conflict to which they are parties.

Article 27 Functions

1. The Committee shall have the following functions:
 - a. to develop Guidelines for the implementation of this Protocol;

- b. to grant, suspend or cancel enhanced protection for cultural property and to establish, maintain and promote the List of Cultural Property under Enhanced Protection;
 - c. to monitor and supervise the implementation of this Protocol and promote the identification of cultural property under enhanced protection;
 - d. to consider and comment on reports of the Parties, to seek clarifications as required, and prepare its own report on the implementation of this Protocol for the Meeting of the Parties;
 - e. to receive and consider requests for international assistance under Article 32;
 - f. to determine the use of the Fund;
 - g. to perform any other function which may be assigned to it by the Meeting of the Parties.
2. The functions of the Committee shall be performed in co-operation with the Director-General.
 3. The Committee shall co-operate with international and national governmental and non-governmental organizations having objectives similar to those of the Convention, its First Protocol and this Protocol. To assist in the implementation of its functions, the Committee may invite to its meetings, in an advisory capacity, eminent professional organizations such as those which have formal relations with UNESCO, including the International Committee of the Blue Shield (ICBS) and its constituent bodies. Representatives of the International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property (Rome Centre) (ICCROM) and of the International Committee of the Red Cross (ICRC) may also be invited to attend in an advisory capacity.

Article 28 Secretariat

The Committee shall be assisted by the Secretariat of UNESCO which shall prepare the Committee's documentation and the agenda for its

meetings and shall have the responsibility for the implementation of its decisions.

Article 29 The Fund for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict

1. A Fund is hereby established for the following purposes:
 - a. to provide financial or other assistance in support of preparatory or other measures to be taken in peacetime in accordance with, *inter alia*, Article 5, Article 10 sub-paragraph (b) and Article 30; and
 - b. to provide financial or other assistance in relation to emergency, provisional or other measures to be taken in order to protect cultural property during periods of armed conflict or of immediate recovery after the end of hostilities in accordance with, *inter alia*, Article 8 sub-paragraph (a).
2. The Fund shall constitute a trust fund, in conformity with the provisions of the financial regulations of UNESCO.
3. Disbursements from the Fund shall be used only for such purposes as the Committee shall decide in accordance with the guidelines as defined in Article 23 sub-paragraph 3(c). The Committee may accept contributions to be used only for a certain programme or project, provided that the Committee shall have decided on the implementation of such programme or project.
4. The resources of the Fund shall consist of:
 - a. voluntary contributions made by the Parties;
 - b. contributions, gifts or bequests made by:
 - (i) other States;
 - (ii) UNESCO or other organizations of the United Nations system;
 - (iii) other intergovernmental or non-governmental organizations; and

- (iv) public or private bodies or individuals;
- c. any interest accruing on the Fund;
- d. funds raised by collections and receipts from events organized for the benefit of the Fund; and
- e. all other resources authorized by the guidelines applicable to the Fund.

Chapter 7 Dissemination of Information and International Assistance

Article 30 Dissemination

1. The Parties shall endeavour by appropriate means, and in particular by educational and information programmes, to strengthen appreciation and respect for cultural property by their entire population.

2. The Parties shall disseminate this Protocol as widely as possible, both in time of peace and in time of armed conflict.

3. Any military or civilian authorities who, in time of armed conflict, assume responsibilities with respect to the application of this Protocol, shall be fully acquainted with the text thereof. To this end the Parties shall, as appropriate:

(a) incorporate guidelines and instructions on the protection of cultural property in their military regulations;

(b) develop and implement, in cooperation with UNESCO and relevant governmental and non-governmental organizations, peacetime training and educational programmes;

(c) communicate to one another, through the Director-General, information on the laws, administrative provisions and measures taken under sub-paragraphs (a) and (b);

(d) communicate to one another, as soon as possible, through the Director-General, the laws and administrative provisions which they may adopt to ensure the application of this Protocol.

Article 31 International cooperation

In situations of serious violations of this Protocol, the Parties undertake to act, jointly through the Committee, or individually, in cooperation with UNESCO and the United Nations and in conformity with the Charter of the United Nations.

Article 32 International assistance

1. A Party may request from the Committee international assistance for cultural property under enhanced protection as well as assistance with respect to the preparation, development or implementation of the laws, administrative provisions and measures referred to in Article 10.
2. A party to the conflict, which is not a Party to this Protocol but which accepts and applies provisions in accordance with Article 3, paragraph 2, may request appropriate international assistance from the Committee.
3. The Committee shall adopt rules for the submission of requests for international assistance and shall define the forms the international assistance may take.
4. Parties are encouraged to give technical assistance of all kinds, through the Committee, to those Parties or parties to the conflict who request it.

Article 33 Assistance of UNESCO

1. A Party may call upon UNESCO for technical assistance in organizing the protection of its cultural property, such as preparatory action to safeguard cultural property, preventive and organizational measures for emergency situations and compilation of national inventories of cultural property, or in connection with any other problem arising out of the application of this Protocol. UNESCO shall accord such assistance within the limits fixed by its programme and by its resources.
2. Parties are encouraged to provide technical assistance at bilateral or multilateral level.

3. UNESCO is authorized to make, on its own initiative, proposals on these matters to the Parties.

Chapter 8 Execution of this Protocol

Article 34 Protecting Powers

This Protocol shall be applied with the co-operation of the Protecting Powers responsible for safeguarding the interests of the Parties to the conflict.

Article 35 Conciliation procedure

1. The Protecting Powers shall lend their good offices in all cases where they may deem it useful in the interests of cultural property, particularly if there is disagreement between the Parties to the conflict as to the application or interpretation of the provisions of this Protocol.

2. For this purpose, each of the Protecting Powers may, either at the invitation of one Party, of the Director-General, or on its own initiative, propose to the Parties to the conflict a meeting of their representatives, and in particular of the authorities responsible for the protection of cultural property, if considered appropriate, on the territory of a State not party to the conflict. The Parties to the conflict shall be bound to give effect to the proposals for meeting made to them. The Protecting Powers shall propose for approval by the Parties to the conflict a person belonging to a State not party to the conflict or a person presented by the Director-General, which person shall be invited to take part in such a meeting in the capacity of Chairman.

Article 36 Conciliation in absence of Protecting Powers

1. In a conflict where no Protecting Powers are appointed the Director-General may lend good offices or act by any other form of conciliation or mediation, with a view to settling the disagreement.

2. At the invitation of one Party or of the Director-General, the Chairman of the Committee may propose to the Parties to the conflict a meeting of their representatives, and in particular of the authorities

responsible for the protection of cultural property, if considered appropriate, on the territory of a State not party to the conflict.

Article 37 Translations and reports

1. The Parties shall translate this Protocol into their official languages and shall communicate these official translations to the Director-General.
2. The Parties shall submit to the Committee, every four years, a report on the implementation of this Protocol.

Article 38 State responsibility

No provision in this Protocol relating to individual criminal responsibility shall affect the responsibility of States under international law, including the duty to provide reparation.

Chapter 9 Final Clauses

Article 39 Languages

This Protocol is drawn up in Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish, the six texts being equally authentic.

Article 40 Signature

This Protocol shall bear the date of 26 March 1999. It shall be opened for signature by all High Contracting Parties at The Hague from 17 May 1999 until 31 December 1999.

Article 41 Ratification, acceptance or approval

1. This Protocol shall be subject to ratification, acceptance or approval by High Contracting Parties which have signed this Protocol, in accordance with their respective constitutional procedures.
2. The instruments of ratification, acceptance or approval shall be deposited with the Director-General.

Article 42 Accession

1. This Protocol shall be open for accession by other High Contracting Parties from 1 January 2000.~

2. Accession shall be effected by the deposit of an instrument of accession with the Director-General.

Article 43 Entry into force

1. This Protocol shall enter into force three months after twenty instruments of ratification, acceptance, approval or accession have been deposited.
2. Thereafter, it shall enter into force, for each Party, three months after the deposit of its instrument of ratification, acceptance, approval or accession.

Article 44 Entry into force in situations of armed conflict

The situations referred to in Articles 18 and 19 of the Convention shall give immediate effect to ratifications, acceptances or approvals of or accessions to this Protocol deposited by the parties to the conflict either before or after the beginning of hostilities or occupation. In such cases the Director-General shall transmit the communications referred to in Article 46 by the speediest method.

Article 45 Denunciation

1. Each Party may denounce this Protocol.
2. The denunciation shall be notified by an instrument in writing, deposited with the Director-General.
3. The denunciation shall take effect one year after the receipt of the instrument of denunciation. However, if, on the expiry of this period, the denouncing Party is involved in an armed conflict, the denunciation shall not take effect until the end of hostilities, or until the operations of repatriating cultural property are completed, whichever is the later.

Article 46 Notifications

The Director-General shall inform all High Contracting Parties as well as the United Nations, of the deposit of all the instruments of ratification, acceptance, approval or accession provided for in Articles 41 and 42 and of denunciations provided for Article 45.

Article 47 Registration with the United Nations

In conformity with Article 102 of the Charter of the United Nations, this Protocol shall be registered with the Secretariat of the United Nations at the request of the Director-General.

IN FAITH WHEREOF the undersigned, duly authorized, have signed the present Protocol.

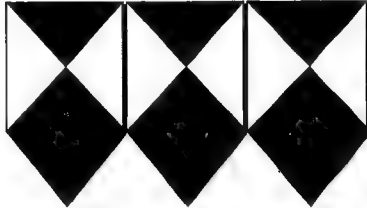
DONE at The Hague, this twenty-sixth day of March 1999, in a single copy which shall be deposited in the archives of the UNESCO, and certified true copies of which shall be delivered to all the High Contracting Parties.

الملحق الخامس

الشعارات المميزة للممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية



شعار الحماية العامة



شعار الحماية الخاصة

الملحق السادس
نموذج بطاقة تحقيق شخصية للموظفين المكلفين بحماية
الممتلكات الثقافية



..... اللقب
..... الاسم
..... تاريخ الميلاد
..... الدرجة أو المرتبة
..... الوظيفة

هو حامل هذه البطاقة بموجب اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٤ مايو ١٩٥٤
لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
تاريخ إصدار البطاقة
رقم البطاقة

.....

.....

التوقيع أو البصمات أو الاثنين معا

الصورة الفوتوغرافية لحاملها

الختم الجاف للسلطة التي أصدرت البطاقة

.....

الطول العينان الشعر

علامات أخرى مميزة.....

قائمة المختصرات

A.F.L.R.	The Air Force Law Review
A.H.R.	American Historical Review
A.J.I.L.	American Journal of International Law
B.U.I.L.J.	Boston University International Law Journal
B.Y.I.L.	British Yearbook of International Law
C.W.R.J.I.L.	Case Western Reserve Journal of International Law
C.Y.I.L.	Canadian Yearbook of International Law
C.Y.I.L.&A.	Chinese Yearbook of International Law and Affairs
D.J.I.L.	Dickinson Journal of International Law
F.I.L.J.	Fordham International Law Journal
G.Y.I.L.	German Yearbook of International Law
H.H.R.J.	Harvard Human Rights Journal
H.L.J.	Hastings Law Journal
I.J.C.P.	International Journal of Cultural Property
I.J.L.I.	International Journal of Legal Information
I.R.R.C.	International Review of the Red Cross
L.J.I.L.	Leiden Journal of International Law
M.L.R.	Military Law Review
N.I.L.R.	Netherlands International Law Review

N.Y.U.J.I.L.&P.	New York University Journal of International Law and Politics
P.Y.I.L.	Polish Yearbook of International Law
R.B.D.I.	Revue Belgeime de Droit International
R.E.C.&I.E.L.	Review of European Community and International Enviromental Law
R.G.D.I.P.	Revue Générale de Droit International Public
S.J.I.L.&C	Syracuse Journal of International Law and Commerce
U.B.C.L.R.	University of British Columbia Law Review
U.T.L.R.	University of Toledo Law Review
V.J.T.L.	Vanderbilt Journal of Transnational Law

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الدكتور/ أحمد أبو الوفا حسن، الوسيط في القانون الدولي العام، ١٩٩٥-١٩٩٦

الدكتور/ أحمد رفعت، القانون الدولي العام، ٢٠٠١

الأستاذ/ جان بكتيه، القانون الدولي الإنساني: تطوره ومبادئه، ١٩٨٤

الأستاذ/ جان بكتيه، القانون الإنساني وحماية ضحايا الحرب، ١٩٨٦

الدكتور/ حامد سلطان، الدكتور/ عائشة رقيب، الدكتور/ صلاح الدين عامر،

القانون الدولي العام، ١٩٨٧

الدكتور/ عبد الغنى محمود، القانون الدولي الإنساني - دراسة مقارنة بالشرعية

الإسلامية، ١٩٩١

الدكتور/ على صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ١٩٧٥

الدكتور/ رشاد عارف السيد، دراسة لاتفاقية لاهاي سنة ١٩٥٤ المتعلقة

بحماية الممتلكات الثقافية في المنازعات المسلحة، المجلة المصرية

للقانون الدولي، العدد ٤٠، ١٩٨٤

الدكتور/ صالح محمد محمود بدر الدين، حماية التراث الثقافي والطبيعي في

المعاهدات الدولية: الحماية الدولية للآثار والإبداع للفنى والأماكن المقدسة،

١٩٩٩

الدكتور/ صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة لقانون النزاعات المسلحة،

١٩٧٦

الدكتور/ صلاح الدين عامر، الحق في التعليم والثقافة الوطنية في الأراضي المحتلة في ظل القانون الدولي المعاصر، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد ٣٤، ١٩٧٨

الدكتور/ صلاح الدين عامر، مقدمة للتعريف بالقانون الدولي الإنساني، أعمال الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني، نظمها الجمعية المصرية للقانون الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ٢٠-٢٤ نوفمبر ١٩٨٢

الدكتور/ صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، ١٩٩٥

الأستاذة/ فرانسواز بوري، نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، للطبعة الثانية، ١٩٨٣

الدكتور/ محمد مصطفى يونس، ملامح التطور في القانون الدولي الإنساني، ١٩٨٩

ثانيا: المراجع الأجنبية

Abi-Saab, G., "Conflict of a Non-International Character", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988

Abtahi, H., "The Protection of Cultural Property in Times of Armed Conflict: The Practice of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia", *Harvard Human Rights Journal*, vol. 14, 2001

Alexandrov, E., *La Protection du Patrimoine Culturel en Droit International Public*, 1979

Andriane, L., "Precedents" *Museum Quarterly Review*, vol. 31, 1979

Babelon, J., and Chastel, A., "La Nation du Patrimoine" *Revue de L'Art*, vol. 49

Bassiouni, C., "Reflection on Criminal Jurisdiction in International Protection of Cultural Property", *Syracuse Journal of International Law and Commerce*, vol. 10, 1983

Bassiouni, C., and Nafziger, A., "Protection of Cultural Property", in Bassiouni, C., (ed.), *International Criminal Law*, vol. 1, Crimes, 1999

Becher, K., "On the Obligation of Subjects of International Law to Return Cultural Property to its Permanent", *Annuaire de L'A.A.A.*, vol. 44, 1974

Best, G., *War & Law Since 1945*, 1997

Birov, V., "Note, Prize or Plunder: The Pillage of Works of Art and the International Law of War", *New York University Journal of International Law and Politics*, vol. 30, 1998

Blakesley, C., "Extraterritorial Jurisdiction", in Bassouni, C., 1999, II,

Bowett, D., *United Nations Forces: A Legal Study of United Nations Practice*, 1964

Boylan, P., *Review of the Convention for the Protection of Cultural Property in the event of Armed Conflict*, UNESCO, 1993

Büchel, C., and Hostettler, P., "Protection of Cultural Property: Reflections from Civilian and Military Point of View", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Carducci, G., "L'Obligation de Restitution des Bien Culturels et des Objets D'Art en Cas de Conflit Armé", *Revue Générale de Droit International Public*, 2000

Carnahan, B., "Lincoln, Lieber and the Law of War: The Origins and Limits of the Principle of Military Necessity", *American Journal of International Law*, vol. 92, 1998

Christopher, G., "Historical Development and Legal Basis", in Fleck, D., (ed.), *The Handbook of Humanitarian Law in Armed Conflicts*, 1995

Clément, E., "Le Concept de Responsabilité Collective de la Communauté Internationale pour la Protection des Bien Culturels dans les Conventions et Recommandations de l'UNESCO", *Revue Belge de Droit International*, vol. 26, 1993

Clement, E., "Some Recent Practical Experience in the implementation of the 1954 Hague Convention", *International Journal of Cultural Property*, vol. 3, 1994

Davidson, E., *Trial of The Germans*, 1966

De Mulinen, F., *Handbook on the Law of War for Armed Forces*, ICRC, 1987

De Vattel, E., *The Law of Nations or the Principles of Natural Law, applied to the conduct and to the Affairs of Nations and Sovereigns*, vol. 3, 1916 (reprint of the 1758 edition)

Desch, T., "Problems in the Implementation of the Convention from the Perspective of International Law", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Desch, T., "The Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Revision", *Humanitäres Völkerrecht – Informationsschriften*, vol. 2, 1998

Driver, M., "The Protection of Cultural Property During Wartime", *Review of European Community and International Environmental Law*, vol. 9, 2000

Duboff, L. & Caplan, S., *The Deskbook of Art Law*, Booklet D Art: The Victim of War, 3, 1996

Duboff, L., *The Deskbook of Art Law*, 1977

Dunbar, "Military Necessity in War Crimes Trials", *British Yearbook of International Law*, vol. 29, 1952

Dutli, M., "National Implementation of International Humanitarian Law, The Work of the ICRC Advisory Service and the Protection of Cultural Property, Including Strategies for the Ratification of the Relevant Humanitarian Law Treaties", in Dutli, M., and others (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, (Report on the Meeting of Experts organized by International Committee of the Red Cross), 2000

Edwards, J., "Major Global Treaties for the Protection and Enjoyment of Art and Cultural Objects", *University of Toledo Law Review*, 22, 1991

Eirinberg, K., "The United States Reconsiders the 1954 Hague Convention", *International Journal of Cultural Property*, vol. 3, 1994

Franckx, E., and Assche, C., *Le Renforcement de la Mise en œuvre des Conventions Relative à la Protection de Bien Culturels*, Rapport Juridique pour la Représentation Permanente de la Belgique auprès de l'UNESCO, 2002

Gasser, H., *International Humanitarian Law: An Introduction*, Separate Print from Hans Haug, Humanity for All, The International Red Cross and Red Crescent Movement, 1993

Gentilis, J., *Dissertatio de eo quod in Bello Liet*, 1690

Gray, C., *International Law and the Use of Force*, 2000.

Green, L., *The Contemporary Law of Armed Conflict*, 1993

Greenfield, J., "The Spoils of War" in Simpson, E., (ed.), *The Spoils of War*, 1997

Habsburg-Lothringen, K., "The Destruction of Cultural Goods as a Primary Goal During War", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Hajiyev, H., "Seizure and Destruction of Azerbaijani Cultural Heritage in the Territories Occupied by Armenian Forces" in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict: A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Haldik, J., "The Review Process of the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Impact on International Humanitarian Law", *Yearbook of International Humanitarian Law*, vol. 1, 1998

Hamel, P., "The Second Protocol to the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Haunton, M., "Peacekeeping, Occupation and Cultural Property", *University of British Columbia Law Review*, special issue, 1995

Henckaerts, J., "New Rules for the Protection of Cultural Property in Armed Conflict: The Significant of the Second Protocol to the 1954 Hague Convention for the protection of Cultural Property in the event of Armed Conflict", in Dutli, M., and others (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, (Report on the Meeting of Experts organized by International Committee of the Red Cross), 2000

Herudotus, *The Persian Wars*, translated by François Godolphin, 1942

Hladik, J., "The 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and the Notion of Military Necessity", *International Review of the Red Cross*, vol. 82, 2000

Hladik, J., "UNESCO's Activities for the Implementation and Promotion of the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict and its Two Protocols", in Dutli, M., and others (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, (Report on the Meeting of Experts organized by International Committee of the Red Cross), 2000

Hladik, J., "UNESCO's Ability to Intervene in Crises and Conflict", in Micewski, E., and Sladek, G., *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Hladik, J., "UNESCO's Ability to Intervene in Crises and Conflict", in Micewski, E., and Sladek, G., *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Hoxhaj, E., "The Protection of Cultural Property: The Right of Stones and Monuments", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.),

Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations, 2002

Hugo Grotius, *De Jure Belli Ac Pacis libri Treos*, (*The Law of War and Peace*, vol. III, translated by F. W. Kelse), 1925

James A. R. Nafziger, J., "The New International Legal Framework for the Return, Restitution or Forfeiture of Cultural Property", *New York University Journal of International Law and Politics*, vol. 15, 1983

James, B., "Spare Dubrovnik, UNESCO Chief Pleads; Civil War Renaissance City", *International Herald Tribune*, Oct. 8, 1991, (available in Lexis, News Library, IHT File)

Jote, K., *International Legal Protection of Cultural Heritage*, 1994.

Kastenbergh, J., "The Legal Regime for Protecting Cultural Property during Armed Conflict", *The Air Force Law Review*, vol. 42, 1997

Kuan-Tsyh, S., "The Development and Implementation of International Humanitarian Law", *Chinese Yearbook of International Law and Affairs*, vol. 11, 1991/92

Küntziger, I., "Intervention on Behalf of the International Committee of the Red Cross", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Kwan-woo, J., "Paris' Alleged Omission of Seized Items from Retrieval List Stirs Controversy", *The Korea Herald*, 24 March 1999.

Ladek, G., "The Role of an Non-Governmental Organization in the Field of Protection of Cultural Property" in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the*

Event of Armed Conflict -- A Challenge in Peace Support Operations, 2002

Lambert, T., "Recalling the War Crimes Trials of World War II", *Military Law Review*, vol. 149, 1995

Levie, H., *Terrorism in War: The Law of War Crimes*, 1993

Lippman, M., "Art and Ideology in the Third Reich: The Protection of Cultural Property at the Humanitarian Law of War", *Dickinson Journal of International Law*, vol. 17, 1998

Little, R., *Intervention: External Involvement in Civil Wars*, 1975

Martens, F., *Precis du Droit des Gens Moderne de l'Europe*, vol. 2, 1864

McCoubrey, H., and White, N., *International Law and Armed Conflict*, 1992

Merryman, J., "Two Ways of Thinking about Cultural Property", *American Journal of International Law*, vol. 80, 1986

Merryman, J. and Elisen, A., *Law Ethics and Visual Arts*, 2, 1987

Meyer, D., "1954 Hague Cultural Property Convention and Its Emergence into Customary International Law", *Boston University International Law Journal*, vol. 11, 1993

Myerowitz, E., "Protecting Cultural Property During A Time of War: Why Russia Should Return Nazi-Looted Art", *Fordham International Law Journal*, vol. 20, 1997

Nafziger, J., "UNESCO-Centered Management of International Conflict Over Cultural Property", *The Hastings Law Journal*, vol. 27, 1975-76

Nafziger, J., "The New International Legal Framework for the Return, Restitution or Forfeiture of Cultural Property" *New York University Journal of International Law and Politics*, vol. 15, 1983

Nafziger, J., "International Penal Aspect of Protecting Cultural Property", *The International Lawyer*, vol. 19, 1985

Nahlik, S., "La Protection Internationale de Biens Culturels en cas de Conflit Arme", *Recueil de Cours*, vol. 120, I, 1968

Nahlik, S., "International Law and the Protection of Cultural Property in Armed Conflict", *Hastings Law Journal*, vol. 27, 1976

Nahlick, S., "Le Cas des Collections Polonaises au Canada: Conseradtion Juridiques, 1959-1960", *Germen Yearbook of International Law*, vol. 23, 1980

Nahlik, S., "Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, The Hague 1954: General and Special Protection" in *Instituto Internazionale di diritto Umanitario, The International Protection of Cultural Property. Acts of Symposium Organized on the Occasion of the 30th Anniversary of the Hague Convention on the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflicts*, 1986

Nahlik, S., "Protection of Cultural Property", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988

Nahlik, S., "Protection Des Biens Culturels" dans *Les Dimensions Internationales Du Droit Humanitaire*, 1996

Nieciowna, H., "Sovereign Rights to Cultural Property", *Polish Yearbook of International Law*, vol. 4, 1971

Noblecourt, A., *Le Protection de Propertie Culturels en cas de Conflit Arme*, 1956

O'Keefe, R., "The Meaning of 'Cultural Property' under the 1954 Hague Convention", *Netherlands International Law Review*, vol. 46, 1999

Okun, H., *Situation in Afghanistan*, Dept. of State Bulletin, Jan. 1987

Parent, M., "La Problématique du Patrimoine Architectural Légal: Les Monuments Historiques", *Revue de L'Art*, vol. 49, 19...

Parks, W., "The Gulf War: A Practitioner's View", *Dickinson Journal of International Law*, vol. 10, 1992

Partan, D., *Documentary Study of the Politicization of UNESCO*, 1973

Partsch, K., "Protection of Cultural Property", in Fleck, D., (ed.), *The Handbook of Humanitarian Law in Armed Conflicts*, 1995

Pictet, J., *Development and Principles of International Humanitarian Law*, 1985

Poulos, A., "The Hague 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict: An Historical Analysis", *International Journal of Legal Information*, vol. 28, 2000

Prott, L., "Commentary" in *The Law of Naval Warfare: A Collection of Agreements and Documents with Commentaries*, 1988

Prott, L., "From Admonition to Action: UNESCO's Role in the Protection of Cultural Heritage", *Nature and Resources*, vol. 28, 1992

Prott, L., "Strengthening the Law", *UNESCO Sources*, December 1992, No. 43

Prott, L., "The Protocol to the Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (The Hague Convention) 1954", *German Red Cross*, vol. 4, 1993

Prott, L., "Principles for the Resolution of Disputes Concerning Cultural Heritage Displaces During the Second World War" in Simpson, E., (ed.), *The Spoils of War, World War II and its Aftermath: The Loss, Reappearance and Recovery of Cultural Property*, 1997

Pzyborowska-Klimczak, A., "Les Nations des 'bien culturels' et 'du patrimoine culturel mondial' dans le droit international", *Polish Yearbook of International Law*, vol. 18, 1989-90

Quynn, D., "The Art Confiscations of the Napoleonic Wars", *American Historical Review*, vol. 50, 1945

Resume des Cours, Institut International des Droit de L'Homme, *Cinquième Sessions d'Enseignement*, Strasbourg, 1974

Robertson, H., "The Principle of Military Objective in the Law of Armed Conflict", in Schmitt, M., (ed.), *The Law of Military Operations*, 1998

Rogers, A., *Law on the Battlefield*, 1996

Sandoz, Y., and others (eds.), *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949*, 1987

Sandoz, Y., "Competing Priorities: Placing Cultural Property on the Humanitarian Law Agenda", in Dutli, M., and others (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, (Report on the Meeting of Experts organized by International Committee of the Red Cross), 2002

Sassoli, M., and Bouvier, A., *How Does Law Protect in War?: Cases, Documents and Teaching Materials on Contemporary Practice in International Humanitarian Law*, ICRC, 1999

Schipper, F., "Iraq: Its Cultural Heritage – a Post-Gulf-War Front", in Micewski, E., and Sladek, G., (eds.), *Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict – A Challenge in Peace Support Operations*, 2002

Segall, A., "Outline of International Humanitarian Law, Implementation of International Humanitarian Law and the Activities of International Committee of the Red Cross Advisory Service on International Humanitarian Law", in *ICRC Proceedings, ICRC-UNESCO Regional Seminar for SADC States and Madagascar on Implementation of International Humanitarian Law and Cultural Heritage Law held in Pretoria, South Africa 19-21 June 2001*

Sersic, M., "Protection of Cultural Property in Time of Armed Conflict", *Netherlands Yearbook of International Law*, vol. 27, 1996

Solf, W., "Cultural Property, Protection in Armed Conflict" in Bernhardt, R. (ed.), *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 9, 1986

Solf, W., "Cultural Property, Protection in Armed Conflict", in *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 1, 1992

Stavraki, E., *La Convention Pour Protection des Culturels en cas de Conflit Arme: Une Convention du Droit International Humanitaire*, 1996

Sultan, H., "The Islamic Concept", in *International Dimensions of Humanitarian Law*, 1988

Symonides, J., "Towards the Amelioration of the Protection of Cultural Property in the Times of Armed Conflict: Recent

UNESCO Initiatives Concerning the 1954 Hague Convention", in *HÉCTOR GROS ESPIELL AMICORUM LIBER*, vol. 2, 1997

Tanja, G., "Recent Developments Concerning the Law for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict", *Leiden Journal of International Law*, vol. 7, 1994

Taylor, T., Final Report to the Secretary of the Army on the Nuremberg War Crimes Trial under Control Council Law, No. 10, U.S.G.P.O., 1949

Taylor, T., "Forward" in Friedman, L., (ed.), *Law of War: A Documentary History*, 1972

Toman, J., "La Protection des Biens Culturels dans les Conflits Armés Internationaux; Cadre Juridique et Institutionnel" in Swinarski, C., (ed.), *Etudes et Essais sur le Droit Interantional Humanitaire et sur les Principes de la Croix-Rouge*, 1984

Toman, J., "La Protection des Biens Culturels dans les Conflits Armés Internationaux; Cadre Juridique et Institutionnel" in Swinarski, C., (ed.), *Etudes et Essais sur le Droit Interantional Humanitaire et sur les Principes de la Croix-Rouge*, 1984

Toman, J., "La Protection des Bien Culturels en Cas de Conflit Armé Non International" in Walter, H., and others (eds.), *Im Dienst an der Gemeinschaft*, 1989

Toman, J., *The Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict*, 1996

Treue, W., *Art Plunder: The Fate of Works of Art in War, Revolution and Peace*, 1960

Vernon, C., "Common Cultural Property: The Search for Rights of Protective Intervention", *Case Western Reserve Journal of International Law*, vol. 26, 1994

Verri, P., "The Condition of Cultural Property in Armed Conflict: From Antiquity to World War II", *International Review of the Red Cross*, No. 245, 1985

Williams, S., "The Polish Art Treasures in Canada: 1940-1960", *Canadian Yearbook of International Law*, vol. 15, 1977

Williams, S., *The International and National Protection of Movable Cultural Property: A Comparative Study*, 1978

Note, "The Protection of Art in Transnational Law", *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, vol. 7, 1974

الفهرس

١١	مقدمة
	فصل تمهيدى : الجهود الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في فترات
١٦	النزاع المسلح عبر العصور التاريخية
	المبحث الأول : الممتلكات الثقافية في فترات الحروب حتى نهاية
١٦	العصور الوسطى
	المبحث الثانى : المحاولات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية في فترات
٢٠	الحروب منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى
٢٩	المبحث الثالث : حماية الممتلكات الثقافية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
	الفصل الأول : مفهوم الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية الدولية في
٣٩	فترات النزاع المسلح وأحكام حمايتها والشعار المميز لها
	المبحث الأول : مفهوم الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية في فترات
٣٩	النزاع المسلح
٤٨	المبحث الثانى : أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح
٦٤	المبحث الثالث : الشعار المميز للممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية
	الفصل الثانى : نطاق تطبيق أحكام الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في
٦٧	فترات النزاع المسلح
٦٧	المبحث الأول : النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي
٦٨	المبحث الثانى : النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي

٧٤	المبحث الثالث : فترات الاحتلال
٨٢	المبحث الرابع : قوات حفظ السلام
	الفصل الثالث : تعليق وفقدان الحماية المقررة للممتلكات الثقافية في
٨٩	فترات النزاع المسلح
٨٩	المبحث الأول : استعمال الممتلكات الثقافية كأهداف عسكرية
٩٣	المبحث الثاني : الضرورات العسكرية القهرية
	الفصل الرابع : دور الدول والهيئات واللجان الدولية في حماية
١٠٧	الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح
	المبحث الأول : دور الدول الأطراف في اتفاقية لاهاي وبروتوكولها
١٠٧	الإضافيين
١١٤	المبحث الثاني : دور الدول الحامية
١١٧	المبحث الثالث : دور المنظمات والهيئات الدولية
١٣٧	المبحث الرابع : لجنة حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح
	الفصل الخامس : المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد وأحكام حماية
١٤٥	الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح
١٤٦	المبحث الأول : المسؤولية الدولية
١٥٦	المبحث الثاني : المسؤولية الجنائية الفردية
	الفصل السادس : الاختصاص القضائي بمحاكمة الأفراد مرتكبي الجرائم
	ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلحة ومظاهر التعاون
١٦٩	الدولي في مجال مكافحة هذه الجرائم

١٧٠	المبحث الأول : قواعد اختصاص القضاء الوطني
١٧٤	المبحث الثاني : قواعد اختصاص القضاء الدولي
	المبحث الثالث : مظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الموجهة
١٧٨	ضد الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح
١٨٢	خاتمة :
١٩١	الملاحق :
	الملحق الأول : اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
١٩٢	١٩٥٤
	الملحق الثاني : اللانحة التنفيذية لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في
٢١١	حالة نزاع مسلح
	الملحق الثالث : البروتوكول الأول لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية
٢٢٢	في حالة نزاع مسلح
	الملحق الرابع : البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية
٢٢٩	في حالة نزاع مسلح
	الملحق الخامس : الشعارات المميزة للممتلكات الثقافية المشمولة
٢٥٣	بالحماية
	الملحق السادس : نموذج بطاقة تحقيق شخصية للموظفين المكلفين
٢٥٤	بحماية الممتلكات الثقافية
٢٥٥	قائمة المختصرات :
٢٥٧	قائمة المراجع :

Bibliotheca Alexandrina



0461848

